مجلة إسلامية شهرية جامعة

البيان

AL BAYAN

السنة الثامنة والعشرون . العدد ٣٠٧ . ربيع الأول ١٤٣٤ هـ . فبراير ٢٠١٣ م

مؤتمر تحـدِّيات
ما بعد الربيع العربي

الاختبارات السورية
ما بعد حكم النصيريَّة

الربيع الجديد في العراق

خطة الإبراهيمي..
التآمر لا يزال مستمراً

تحدِّياتٌ داخل الصف الإسلامي

إيران
تنخر كيان الأمة

مجلة البيان
إسلامية . شهرية . جامعة

خدمة العملاء

السعودية

ص. ب ٢٦٩٧٠ الرياض: ١١٤٩٦.

الهاتف الموحد: ٩٢٠٠٠٤٥٤٨

هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ ـ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

للمراسلات عبر البريد الإلكتروني

التحرير

editors@albayan.co.uk

خدمة العملاء

sub@albayan.co.uk

التسويق

sales@albayan.co.uk

العلاقات العامة

pr@albayan.co.uk

المـوزعـــون

الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٢٧٧٣٣.

الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩ هاتف : ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦ .

سلطنة عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠ .

البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ **المنامة:** ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.

السعودية : الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠.

السودان: الخرطوم، مكتب المجلة ٨٣٢١٢١٨٣.

قطـر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ - ٤٥٥٧٨١١ - ٤٥٥٧٨١٢ - فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.

الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت الرمز البريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف: ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩.

المغـرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف: ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩.

اليمـن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء : ص. ب ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ ـ فاكس: ٤٠٥١٣٥

تونس: الشركة التونسية للصحافة، ت ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٤٩٩ - فاكس: ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٠٠٤

رئيس التحرير

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

alsowayan@albayan.co.uk

مدير التحرير

د. عبد الله بن سليمان الفراج

هيئة التحرير

أحمد بن عبد العزيز العامر

د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف

د. يوسف بن صالح الصغير

فهد بن صالح العجلان

د. أحمد بن عبد المحسن العساف

فيصل بن علي أحمد الكاملي

سكرتير التحرير

إسلام السيد علي

الإخراج الفني

محمد سالم لرضي

عنوان المجلة على الشبكة العالمية

www.albayan.co.uk

YouTube | | |

الحسابات

السعودية: مصرف الراجحي

آي بان: SA١٣٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٠٠٢١٠٠٧

الاشتراكات

السعودية ودول الخليج	١٢٠	ريال سعودي
بريطانيا وإيرلندا	٤٧	يورو
أوروبا	٥٥	يورو
البلاد العربية وإفريقيا	٤٥	يورو
أمريكا وبقية دول العالم	٥٥	يورو
المؤسسات الرسمية	٦٠	يورو

الافتتاحية

٤ **الإسلاميون والموقف من الدستور في مصر**
التحرير

العقيدة والشريعة

٨ **هل أجاز شيخ الإسلام الاحتفال بالمَوْلِد؟**
مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ المَقْدِي

كلمات في المنهج

١٤ **تحديات داخل الصف الإسلامي**
أ. د. ناصر بن سليمان العمر

ملف العدد

٢١ **مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية**
صباح الموسوي الأحوازي

٢٦ **التحدي الطائفي في سورية**
د. بشير زين العابدين

٣٢ **التدخل الإيراني في اليمن.. حقائقه وأهدافه ووسائله**
أحمد أمين الشجاع

٣٩ **العراق.. لا مكان للسنة!**
أحمد أبو دقة

٤٤ **طبيعة الاختراق الإيراني لتركيا.. معالم النفوذ ومخاطر التأثير**
علي حسين باكير

٥٠ **الدور الإيراني في أزمة البحرين**
ناصر الشيخ عبد الله الفضالة

٥٦ **الذراع الإيرانية في غانا**
يوسف عمر جلو

٥٨ **الشيعة وتهديد الأكراد بالمهدي المنتظر**
د. فرست مرعي

[كلمة صغيرة]

مؤتمر تحديات ما بعد الربيع العربي(*)

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه، وبعد:

فقد تنفَّست ليبيا عبير الحرية، وواجهت القمع والاستبداد والديكتاتورية حتى استطاعت أن تنتزع كرامتها، وتستعيد حقوقها المسلوبة، وقدَّمت تضحيات هائلة، وأثبت الشعب الليبي بسالةً وقوةً وثباتاً يستحق التقدير والإشادة والإكبار.

ثم انطلقت ليبيا بربيعها المعطاء تستشرف آفاق المستقبل، وتعيد بناء الدولة والمجتمع، بقيم جديدة وأيادٍ نبيلة وروح متفائلة؛ لكن تركة عقود طويلة وأعباء فساد متجذر لا يمكن أن تُستصلح إلا بجهد جبار وعمل دؤوب تعترضه تحديات كبيرة ومتعددة.

في هذا الموضوع الحيوي عقدت مؤسسة البيان، مطلع شهر صفر الماضي، بالتعاون مع تجمع الأصالة في ليبيا والمركز العربي للدراسات الإنسانية في مصر؛ مؤتمراً خاصاً بليبيا تحت عنوان: (تحديات ما بعد الربيع العربي)؛ لمناقشة بعض تلك التحديات المستقبلية التي قد تعترض مسيرة البناء والتغيير.

وقد شارك في جلسات المؤتمر أكثر من ستين عالماً ومفكراً من خارج ليبيا، إضافة إلى عدد كبير من الليبيين.

وقد افتتح المؤتمر رئيس المؤتمر الوطني الدكتور محمد المقيرف، وسماحة مفتي عام ليبيا الشيخ الصادق الغرياني، ورئيس هيئة علماء ليبيا الدكتور غيث الفاخري.

وقد عالج المؤتمر التحديات التالية:

أولاً: تحديات الهوية بعد الربيع العربي.

ثانياً: تحديات العلاقة بالغرب.

ثالثاً: تحديات المرأة في العالم العربي.

رابعاً: التحدي الطائفي وأبعاده.

خامساً: تحديات الإصلاح والتغيير.

وتيسَّر بحمد الله وفضله عقد أربع دورات تدريبية، هي:

١ - إدارة الصراع السياسي.

٢ - مهارات المشاركة في وسائل الإعلام.

٣ - فقه المآلات وأثره في الدعوة والتغيير.

٤ - منهاج العمل الإسلامي.

وعلى هامش المؤتمر ألقى بعض الضيوف عدداً من المحاضرات وخطب الجمعة في طرابلس والزاوية ومصراتة، وغيرها من المدن الليبية.

نسأل الله تعالى أن يحفظ بلاد المسلمين من شر الأشرار وكيد الفجّار، وأن يرفع راية الدين، ويعزّ الإسلام والمسلمين.

(*) رابط المؤتمر: http://albayan.co.uk/page.aspx?ID=163/

المسلمون والعالم

٦٢ **الاختبارات السورية ما بعد حكم النصيريَّة**
د. عبد العزيز كامل

٧٠ **خطة الإبراهيمي.. التآمر لا يزال مستمراً**
هيثم محمد الكناني

٧٦ **الربيع الجديد في العراق يشتعل اعتصاماً ويُنبت رجالاً**
حارث الأزدي

٧٨ **أُقرَّ الدستور.. هل يتحقق الاستقرار في مصر؟**
طلعت رميح

٨٢ **شتاء مصر الساخن**
أمير سعيد

٨٦ **مصر.. إلى أين؟**
حسن الرشيدي

٩٠ **مرصد الأحداث** عمرو عبد البديع

عين على العدو

٩٤ **كيف استقبل الصهاينة نتائج العدوان الأخير على غزة؟**
د. عدنان أبو عامر

الورقة الأخيرة

٩٦ **ظاهرة السخرية من الإسلاميين**
أحمد فهمي

الإسلاميون والموقف من الدستور في مصر

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه، وبعد:

بعد صراع مرير، حُسمت معركة الدستور المصري لصالح الموافقة عليه دستوراً للبلاد، وهو الخيار الذي نصره الإسلاميون بمعظم أطيافهم، ووقفت ضده الاتجاهات العلمانية والليبرالية، ونرجو أن يكون في هذا خير لمصر وأهلها ودينها ومستقبلها.

ولأن معركة الدستور ستتكرر في ليبيا وتونس وسورية، فمن المفيد استحضار التجربة المصرية وتقويمها بهدوء وروويَّة.

حين نقرّب عدسة التقويم على مواقف الإسلاميين تجاه الدستور المصري، نستطيع أن نفرز بوضوح وجود اتجاهات رئيسية ثلاثة:

الاتجاه الأول: من يرى أنه دستور إسلامي يطبق الشريعة ويلتزم بأحكامها، ولا يرى فيه إشكالات أو مخالفات شرعية.

الاتجاه الثاني: من يرى أنه دستور كفري مناقض لأصول الإسلام ولا يجوز التصويت عليه ولا دعمه، وهم في الحقيقة فريقان:

الفريق الأول: من لا يرى التصويت أساساً على الدستور ولو سلم من بعض المواد المخالفة؛ لأنه لا يرى جواز التصويت على الشريعة.

الفريق الثاني: من لا يمانع من التصويت على الشريعة بغرض تطبيقها، إنما ينازع في التصويت لوجود مواد تخالف الشريعة.

الاتجاه الثالث: من يرى أن ثم إشكالات في الدستور لتضمّنه مواد محرمة أو كفرية، لكن يرى أهمية المشاركة لكونه هو الأصلح للمسلمين، فهو من باب ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما.

ولكل اتجاه من هذه الاتجاهات مبرراته وأدلته، وفي الشبكات الاجتماعية مساحة واسعة من الحوارات والسجالات الفكرية بين الشباب الإسلاميين تظهر فيها بوضوح مثل هذه الاتجاهات.

وهذه الخلافات العلمية على ما يحصل فيها من أخطاء وتجاوزات وانحرافات، لا تسلم منها أي قضية فكرية تثار في الشأن العام، فما بالك بقضية ساخنة وحيوية مثل هذه القضية، إلا أن لمثل هذا الخلاف فائدة كبيرة للتيار الإسلامي، ومن المهم استثمار هذا الخلاف لإنضاج الفكر الإسلامي المعاصر وتطوير أدواته وتقويم أفكاره وتحديد منطلقات الخلاف السائغ وغير السائغ فيه، وللتجربة العملية التطبيقية في تحقيق هذه الأهداف ما لا يمكن أن يتحقق من دونها.

فمن الملامح المهمة المفيدة في الخلاف الإسلامي حول الدستور:

أولاً:

ضرورة تعزيز حاكمية الشريعة، وعلوّها على أي تشريع أو سيادة أخرى، وبطلان أي حكم يخالفها، وهو معنى شرعي تظافرت النصوص الشرعية في تقريره ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. ولئن اختلف الإسلاميون في موقفهم من الدستور، إلا أن روح هذا الخلاف وسياقه واتجاهاته كلها تعزز حاكمية الشريعة وضرورتها، فحوارهم في مسائل تفصيلية متعلقة في كيفية تحكيم الشريعة وفي الموقف من الدستور؛ يصب في النهاية في معين تعظيم الشريعة، ويعزز في نفوس الناس ضرورة المطالبة بها والوعي بما يخالفها، تماماً كما أن كثيراً من حوارات العلمانيين مع بعض الإسلاميين وضغطهم بمفاهيم الحقوق والحريات الليبرالية ومحاولة بعض الإسلاميين التوفيق والتلفيق؛ يصب في النهاية في تعزيز قيم الحريات وتعميقها في النفوس.

فمن المهم على الأطراف كافة أن تستحضر هذا المعنى في خلافاتها التفصيلية، وأن تجتهد في تعميقه في نفوس الناس بكل طريق؛ فهو من أصول الإسلام المحكمة، ويواجَه بحملة تشويهية واسعة النطاق لتنفير الناس منه.

ثانياً:

ضرورة نبذ الغلو في الدين والتجاوزات الشرعية التي تُرتكب باسم الديانة والغيرة والحمية، ومن مظاهر الغلو الظاهرة في هذه السجالات ما صدر من بعض الجُهّال من تكفير أهل العلم أو الدعاة أو المشاركين في التصويت بدعوى أنهم ارتكبوا كفراً برضاهم، وهذا غلو مقيت دفعه الجهل المحض، فحتى لو كان في مواد الدستور كفر فمن يشارك في دفع ما هو أشد ضرراً وشراً لا يقال إنه قد وقع في كفر، ولا إنه قد رضي بالتحاكم إلى غير ما أنزل الله، وعجباً أن يكون الإسلاميون الذين يسعون إلى تحكيم الشريعة ويخوضون غمار الخصومة والنزاع مع العلمانيين وعاداهم كثير من الناس بسبب تحكيم الشريعة؛ أن يكونوا قد اختاروا التحاكم إلى غير ما أنزل الله برضاهم!

من الضروري أن لا يكون ما يظهره أمثال هؤلاء من حمية للدين وغيرة على أحكامه حائلاً دون نقدهم وبيان انحرافهم ومخالفتهم للشريعة، فالعبرة بموافقة الشريعة، والغيرة والحماس الذي يخالفها ليس محموداً، وكثيراً ما يكون ملتبساً بالهوى، ولهذا قرن الله الهوى في النهي عن الغلو في الدين ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

ثالثاً:

أهمية العناية بباب المصالح والمفاسد برؤية فقهية واعية، فالخلاف حول الدستور كان قائماً حول الموازنة بين المصالح والمفاسد، فالمشاركون رأوا ضرورة المشاركة بناءً على تقدير اجتهادي لها، ورأى آخرون أن المفاسد ربما تكون أغلب، ويبقى موضوع النظر في تقدير المصالح اجتهادياً تقديرياً يجب تقدير جميع الأطراف فيه ما دام الخلاف متعلقاً بتحقيق المنوط فيه؛ فلا يُحكم على من شارك بأنه يقدم المصلحة على النص، ولا يحكم على من يرفض المشاركة بأنه غالٍ جاهل كما يشتمهم آخرون، بل كلاهما مسلكان اجتهاديان تقديريان.

وإذا كان الغالب على الصف الإسلامي هو الاتجاه نحو المشاركة، فمن الضروري أن يحافظ هذا الصف على الرأي الآخر الذي رفض المشاركة وأن يُظهر أدلته ولا يستخف بها ولا يعاملها بانتقاص، بل عليه أن يؤمن أن ظهور صوتهم وعلو حجتهم هو من أسباب تمكّن المشاركين من تحقيق أهدافهم في

المشـــاركة، فحين تؤمن بأن في الدســـتور مخالفات شرعية وأنك تشـــارك لأجل تحقيق المصلحـــة، فوجود صوت آخر يرفض المشاركة لأجل هذه المخالفات هو مكمّل لك ومحقّق لغايتك، بل إن غياب هذا الصوت قد يكون له أثر سلبي مع الأيام في نسيان هذه المفاســـد وفي التصالح معها وجعلها أمراً مشـــروعاً لا إشـــكال فيه، فالضمان الحقيقي للقول بالمشاركة لأجل المصالح هو بقاء وقوة الصوت الآخر.

إن مراعاة المصالح والمفاســـد جزء أساسي من تطبيق الشـــريعة، ومن يعرض عن هذا الباب بدعوى الاستمساك بالكمال سيكون إعراضه تفريطاً في واجب تحكيم الشريعة، ويتحتّـــم التأكيد عليه في مثل عصرنا هذا الذي يتعذر فيه تطبيق أحكام الشـــريعة كافة، فمن يريـــد التطبيق المثالي للشـــريعة من دون اعتبار للقدرة والإمكان والاستطاعة؛ هو في الحقيقة يعزز موقف الرافضين للشريعة والمحادين لها، لأنه أعرض عن قاعدة الشـــريعة فـــي تطبيق الأحكام قدر الإمكان ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦]، ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاّ وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦].

رابعاً:

ضرورة التآلف والتآخي بين جميع العاملين للإسلام، وأن لا يكون خلافهم سبباً للتناحر والتدابر، ولا حائلاً دون اتحادهم واشـــتراكهم في العمل لكل خطة تُعظِّم فيها حرمات الله، وأن يكونـــوا ملتزمين فعـــلاً بكونهم إخوة ﴿ إِنَّمَـا الْمُؤْمِنُـونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠]، وأن يكون مســـلكهم قائماً على ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : ٢].

وقد ظهر في الموقف من الدستور تكاتف الإسلاميين وتعاونهـــم ووقوفهم صفاً واحداً، كمـــا كان ثمّ التزام كبير بـــآداب الخلاف وتقدير المجتهدين وإحســـان الظن، وهو تطبيـــق عملي وتدريب ميداني يســـتفيد منه المســـلم في تربية نفســـه على آداب الاختلاف وجمع الكلمة والتكامل ما لا يمكـــن أن تصل إليـــه آلاف الكلمات والمحاضرات، والعمـــل الإســـلامي بحاجة ماســـة إلى ترجمـــة أدبياته الجميلـــة في جمع الكلمة ووحدة الصف في برامج عملية متنوعـــة تعمق هـــذه المفاهيم وتجعلها ســـلوكاً عميقاً في نفس المســـلم.

خامساً:

أهميـــة التفريق بين الوصول إلى تحكيم الشـــريعة من خلال التصويت وبين التصويت الاختيـــاري عليها، والخلط بينهما يدفع لاتخاذ موقفين متضادين منحرفين، فيرفض بعضهم المشاركة في التصويت لأجل تحكيم الشـــريعة ويجعلها كفراً وضلالاً، أو ينتقل للجهـــة الأخرى فيقول لا بد من التصويت لأن هذا من خيار الأمة وحقها.

والعاقل يميز بين الحالتين، فالشريعة ليست محلاً للتصويت؛ لأن المســـلم لا اختيار له مع أحكام الله ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُـــولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٣٦]، فالواجب هو التسليم لها والانقياد، ولهذا؛ فالصورة الشرعية الكاملة هي أن يتم تطبيق الشريعة دون عرضها على التصويت والاختيار، أمـــا إذا لم يمكن - كما هو حال النظم السياســـية المعاصرة - إلا من خـــلال التصويت، فيجب التصويت إذن لأجل إعادة الشـــريعة لموقعها الطبيعي في الســـيادة، وليس هذا مـــن التصويت المحرم، بل هو فرض لازم؛ فهـــو تصويت لإعادتها وليس تصويت لأجل أن من حقنا أن نختار أو لا نختار، ولو شـــارك غير الإسلاميين بهذا المقصد فاللوم والنقد يوجه إليهم لا إلى من يشـــارك بقصد إعادة سيادة الشريعة، فترك المشاركة في التصويت بدعوى حرمته وكفره غلط محض.

وفي المقابـــل يجعل بعض الناس مشـــاركة الإســـلاميين في التصويت بهدف تحكيم الشـــريعة، دليلاً على أن الســـيادة للأمة والأحقية لهـــا وأنه لا طريق لتحكيم الشـــريعة إلا من خلال آلية الديمقراطية الغربية وفلســـفتها، وأن أي طريق خلافه فهو إكراه ومخالـــف للحريـــة، وهو رؤيـــة منافية للحكم الشـــرعي ومتأثرة بالفلسفة الليبرالية، وهي منطلقة من تفسير للحرية بحسب المفهوم الليبرالي لا الإسلامي.

فهذان طرفا نقيض يجب التمييز بينهما، فلا تكون المشـــاركة لتحقيق المصالح ودرء المفاســـد ســـبباً لتأصيـــل النظام المخالف للشـــريعة، ولا يكون المســـلم متطلباً للكمال فيرفض المشاركة في الســـعي إلى تحكيم الشـــريعة أو تطبيق ما يمكن منها أو تخفيف المفاسد مع قدرته على ذلك.

دعواتنا الخالصة وأمنياتنا الصادقة لأهلنا وأحبابنا في مصر الأبيّة الكريمة بخيرٍ وافرٍ، وعدل وكرامة، وأن يحفظ الله لهم مصر حرة مسلمة كريمة.

بشـرى لطـلاب وطالبات العلـم
أول أكـاديميـة متخصصـة في مجالـها
تعنى بصناعة المفسر وتعتمد التعليم
عن بعد
أكاديمية تفسير
TafsirAcademy
صنـاعـة المفـسـر
www.Tafsiracademy.com
أحب الناس الى الله أعلمهم بما أنزل "مجاهد"
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
ملتقى
أهـل التفسـير
١٠ سنوات
من الحـوار العلمـي المميـز
- التفسير وعلوم القرآن
- الانتصار للقران الكريم
- القـــرآءات
- الرسائل الجامعيـــة
- الكـتب والاصـدارات
- البـرامـج الإعلاميـة
قالو عن الملتقى:
ملتقى أهل التفسير اسْمٌ على مُسَمًّى، وقد أفَدْتُ من الانضمام إلى هذا الملتقى المبارك فوائد جملة، منها: التَّعَرُّفُ على كثير من المشتغلين بالدراسات القرآنية، والاطلاعُ على ما يُنْشَرُ من بحوث وكتب، مع ما يَتَّصِفُ القائمون به من عِلْمٍ وحِلْمٍ، وَفَّقَهُمُ اللهُ وجزاهم كُلَّ خير.
(أ.د. غانم قدوري الحمد - جامعة تكريت)

هل أجاز شيخ الإسلام الاحتفال بالمَوْلِد؟

مُحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ المَقْدِي
Almagdy3@hotmail.com

أَمَـرَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ عباده المؤمنين بـأن يردُّوا كُلَّ تنازع في أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُـنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ وذلك في قوله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩].

والكتابُ والسُّـنة هما مصدرا الشريعة الإسلامية وفيهما ينحصر (النص الشرعي)[1].

ومعلومٌ أن فهم الكتاب والسـنة وما تفرَّع عنهما من أحكام ليس متيسِّراً لكل أحدٍ رغم حاجة المسلمين جميعاً إلى تصحيح معتقداتهم وعباداتهم ومعاملاتهـم؛ ولذلك فقد امتنَّ الله عزَّ وجلَّ على هذه الأمة بعلماء وفقهاء من الصحابة والتابعين وممن جاء بعدهم، بذلوا أعمارهم في فهم الكتاب والسنة وبيانهما.

ومع تطاول الأمد وتفشـي العصبيـات المذهبية والتحزُّب الممقوت، بدأ الناس يبتعدون شيئاً فشيئاً عن نصوص الوحيَيْن من الكتاب والسنة، ويتعلَّقون بآراء العلماء والفقهاء وتحريراتهم في المسـائل المختلفة، وهذا مخالف للأصـل الذي ينبغي أن يتمسَّـك به أهلُ الحق، وهو التعلق بالنص الشرعي من الكتاب وصحيح السنة الذي هو حجة في ذاته، بينما قول العالم تعوزه الحجـةُ والدليل. وليس في ذلك انتقاصٌ من شـأن العالم، بل نقطع بأَنَّهُ «لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّـة - الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبُولاً عَامّاً - يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَّتِهِ؛ دَقِيقٍ وَلَا جَلِيـلٍ»[2]، فضلاً عـن أن يَقْصِد إلى مخالفة كتاب الله عز وجل، وحاشاهم - رضي الله عنهم وغفر لهم -.

ولا شـكَّ أنَّ «علماء الدِّين كلَّهم مجمعون على قَصْدِ إظهار الحقِّ الذي بعَث اللهُ به رسولَه ﷺ، ولأنْ يكون الدِّين كلُّه لله وأن تكـون كلمتُه هي العليا، وكلُّهم معترفون بأن الإحاطةَ بالعِلم كلِّه من غير شذوذ شـيءٍ منه ليس هو مرتبةَ أحدٍ منهم ولا ادَّعاه أحدٌ من المتقدِّمين ولا من المتأخِّرين؛ فلهذا كان أئمةُ السَّـلَف المُجمَع على علمهم وفضلهم يَقبَلون الحقَّ ممَّن أورده عليهم وإن

(١) انظر: شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، ص ١٤٧، دار القلم - دمشق، ط الثانية (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابْن تَيْمِيَّةَ (ص: ٨)، ط الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

كان صغيراً، ويوصُون أصحابهم وأتباعهم بقَبُول الحقِّ إذا ظهر في غير قولهم»[1].

ولا يَخفَى أن صحابة النبي ﷺ أوسعُ هذه الأمة علماً وأشدُّهم اتباعاً لأقوال النبي ﷺ وأفعاله، يقول ابن مسعود – رضي الله عنه –: «كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الأُمَّةِ قُلُوباً وَأَعْمَقَهَا عِلْماً وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفاً وَأَقْوَمَهَا هَدْياً وَأَحْسَنَهَا حَالاً، قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»[2].

ومع هذه المكانة الرفيعة والعلم الراسخ والاتِّباع الحَسَن، إلا أنه قد يقع من أحدهم خطأ في العلم أو العمل، فمتى استبان له ذلك الخطأ رجَع؛ يقول ابْن تَيْمِيَّةَ عن عُمَرَ بن الخطَّاب – رضي الله عنه –: «... يَرْجِعُ عَنْ أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ إذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فِي خِلَافِ مَا قَالَ، وَيَسْأَلُ الصَّحَابَةَ عَنْ بَعْضِ السُّنَّةِ حَتَّى يَسْتَفِيدَهَا مِنْهُمْ»[3].

ومن ذلك رجوعُ أُبي بن كعب عن القول بعدم الغسل عند التقاء الختانيْن، ورجوعُ عُمَرَ عن القول بعدم جواز التيمُّم للجُنُب، ورجوعُ ابن عمر عن القول بوجوب الزكاة للوُلاة، ورجوعُ أبي هريرةَ عن القولِ بألا صيامَ لِمَنْ أصبح جُنُباً، ورجوعُ ابن عبَّاسٍ عن قوله بإباحة ربا الفضل، ورجوعُ عُثمان عن قوله بأن المُعتدَّة بالوفاة تعتدُّ حيث شاءتْ، ورجوعُ أبي موسى عن قوله في رَضاع الكبير[4].

فهذه المسائلُ ومثلُها كثيرٌ تُظهِرُ رَحَابةَ المعترَك الفكريِّ وأنَّ الصحابة كانوا يتناصحُون في المسائل الشرعية بُغيةَ اجتماعِ القلوب على الحق، «وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إذَا تَنَازَعُوا فِي الْأَمْرِ اتَّبَعُوا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩]، وَكَانُوا يَتَنَاظَرُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ مُنَاظَرَةَ مُشَاوَرَةٍ وَمُنَاصَحَةٍ وَرُبَّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الْأُلْفَةِ وَالْعِصْمَةِ وَأُخُوَّةِ الدِّينِ»[5].

ومع إقبالِ شهر ربيعٍ الأول من كلِّ عامٍ، تطفو على السطح قضية الاحتفال بذكرى المولد النبوي، وهي من جملة ما أحدثه الناس من البدع المنكرة المردودة؛ فهي بدعة مُحدَثة في الدين اكتمل أركان الابتداع فيها من إحداث قربة لم يشرعها الله ولا رسوله، وتخصيص يوم لإقامتها، وبها نوعُ مُشابَهةٍ للمشركين، ولتفصيل هذه الجمل أقول:

أما الإحْداثُ: فاعتبارُ زمنٍ من الأزمان شعيرةً دينيةً ينتدب الناس فيه للتقرب إلى الله إيجاباً أو استحباباً دون بيِّنةٍ شرعية، فهو إحداثٌ محرَّمٌ؛ يقول الله تعالى: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ**﴾ [**الشورى**: ٢١].

ومعلوم أن «الرسولَ ﷺ لم يفعله، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا غيرُهم من الصحابة رضوان الله على الجميع ولا التابعون لهم بإحسان في القرون المفضلة، وهم أعلم الناس بالسنة، وأكمل حباً لرسول الله ﷺ ومتابعةً لشرعه ممن بعدهم. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[6]، أي: مردود عليه، وقال في حديث آخر: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[7]»[8].

وأولُ مَن أحدث الاحتفالَ بالمولد النبوي هم بنو عبيد القداح (العُبيديون)، الذين يُسمُّون أنفسهم الفاطميين[9]، وذلك في المائة الرابعة من الهجرة، حيث كان دخول العُبيديين مصر سنة ٣٦٢هـ.

قال المقريزي: «وكان للخلفاء الفاطميين في طول السنة أعيادٌ ومواسم، وهي: موسم رأس السنة، وموسم أوّل العام،

---

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير لابن رجب الحنبلي (ص: ٨)، الناشر: دار عمار، عمان، ط الثانية (١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م).

(٢) أخرجه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٤٦، ٩٤٧)، ط دار ابن الجوزي – السعودية (الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م)، وذكره القرطبي في تفسيره (١/ ٦٠)، ورَوَى نحوه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥) من قول ابن عمر رضي الله عنهما، ويُعزى أيضاً إلى الحسن البصري كما هو في «الشريعة» للآجُرِّيِّ (٤/ ١٦٨٥) و(٥/ ٢٤٩٤)، ط دار الوطن – الرياض (الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٢٣).

(٤) انظر حكاية هذه الأقوال ودراستها في كتاب: «المسائل التي حُكي فيها رجوع الصحابة» تأليف د. خالد البابطين.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٧٢).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وفي رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيهِ أمرُنا فَهُوَ رَدٌّ». قال النووي في شرح صحيح مسلم ١٢/ ١٦ (١٧١٨): «وَهَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ ﷺ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ الْبِدَعِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ».

(٧) أخرجه أحمد (١٧١٤٤) و(١٧١٤٥) ط الرسالة، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٣)، والترمذي (٢٦٧٦). وصححه شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند والألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٣٥).

(٨) انظر: رسالة «حكم الاحتفال بالمولد النبوي» للشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله –.

(٩) وصفهم شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٢٧) بأنهم «مِنْ أَفْسَقِ النَّاسِ، وَمِنْ أَكْفَرِ النَّاسِ... وَمِنْ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ مَنْ شَهِدَ لَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى أَوْ بِصِحَّةِ النَّسَبِ فَقَدْ شَهِدَ لَهُمْ بِمَا لَا يَعْلَمُ». وقال أيضاً (٣٥/ ١٣١): «بَلْ مَا ظَهَرَ عَنْهُمْ مِنْ الزَّنْدَقَةِ وَالنِّفَاقِ وَمُعَادَاةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ نَسَبِهِمْ الْفَاطِمِيِّ؛ فَإِنَّ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَقَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ الْقَائِمِينَ بِالْخِلَافَةِ فِي أُمَّتِهِ لَا تَكُونُ مُعَادَاتُهُ لِدِينِهِ كَمُعَادَاةِ هَؤُلَاءِ».

ويوم عاشوراء، ومولد النبيّ ﷺ»[1].

فيظهَر بهذا أنها حدثت في عصر الدولة العُبيدية، وقد قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[2].

والمولد النبوي بدعة عند مَن يقول بجوازه، بَلْهَ مَن يمنعه:

قال ابنُ الحاج: «وَمِنْ جُمْلَةِ مَا أَحْدَثُوهُ مِنْ الْبِدَعِ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ الْعِبَادَاتِ وَإِظْهَارِ الشَّعَائِرِ مَا يَفْعَلُونَهُ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ مِنْ مَوْلِدٍ وَقَدْ احْتَوَى عَلَى بِدَعٍ وَمُحَرَّمَاتٍ جُمْلَةً»[3].

وقال أبو شامة - رحمه الله -: (ومِن.. ما ابتُدع في زماننا من هذا القبيل: ما كان يُفعل بمدينة إربل - جبرها الله تعالى - كلَّ عام في اليوم الموافق ليوم مولد النبي ﷺ من الصدقات والمعروف، وإظهار الزينة والسرور... إلخ)[4].

وذكر ابنُ النحاس من جملة ما ابتُدع في المواسم والأعياد: «عمل المولد في شهر ربيع الأول»[5].

أمَّا التَّخصيصُ: فقد خصَّصوا له اليومَ الثانيَ عشرَ من ربيع، والشريعةُ قد نَهَتْ عن تخصيص يوم بتقرُّب إلا ما خصَّته الشريعةُ؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»[6].

فـ«المفسدة تنشأ من تخصيص ما لا خصيصة له، كما أشعر به لفظُ الرسول ﷺ، فإن نفس الفعل المنهي عنه، أو المأمور به، قد يشتمل على حكمة الأمر أو النهي، كما في قوله: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ»[7]. فلفظ النهي عن الاختصاص لوقت بصوم أو صلاة يقتضي أن الفساد ناشئ من جهة الاختصاص»[8].

أما التشبُّهُ: فقد قال ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ». قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى. قَالَ: «فَمَنْ»[9].

فالاحتفالُ بميلاد النبي ﷺ فيه تشبُّه بالاحتفال بميلاد المسيح عيسى بنِ مريمَ - عليه السلام -، «ويقيمه المبتدعة على اعتبار أن محمداً ﷺ أجدرُ وأولى بالتكريم من عيسى - عليه السلام -، وفيه تُنشَدُ القصائدُ في مَدْح النبي ﷺ وإطرائه، مع ورود نهيه بقوله: «لاَ تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»[10]، فجَمَعوا بين سيئتين: التشبه بالكفار والتشبه في الإطراء[11].

فعُلم بهذا أن المولد النبوي من جملة البدع المردودة، ولأن البدعة ليست على حدٍّ سواءٍ من حيث الردِّ؛ فقد قسم العلماءُ البدعةَ إلى حقيقيَّةٍ وإضافيَّة:

فالحقيقية هي «الَّتِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ لا مِنْ كِتَابٍ، وَلا سُنَّةٍ، وَلا إِجماع، وَلا قِيَاسٍ، وَلا اسْتِدْلالٍ مُعْتَبَرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لا فِي الْجُمْلَةِ، وَلا فِي التَّفْصِيلِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِدْعَةً؛ لأَنها شيءٌ مُخْتَرَعٌ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ»[12].

أما الإضافية فهي «الَّتِي لَهَا شَائِبَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: لَهَا مِنَ الْأَدِلَّةِ مُتعلَّق، فَلَا تَكُونُ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ بِدْعَةً. وَالْأُخْرَى: لَيْسَ لَهَا مُتعلَّق إِلَّا مِثْلَ مَا للبدعة الحقيقية... أَيْ أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ سُنَّةٌ لأَنَّهَا مُسْتَنِدَةٌ إِلَى دَلِيلٍ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجِهَةِ الأُخرى بِدْعَةٌ لأَنَّهَا مُسْتَنِدَةٌ إِلَى شُبْهَةٍ لَا إِلَى دَلِيلٍ، أَوْ غَيْرِ مُسْتَنِدَةٍ إِلَى شَيْءٍ».

وهذا التقسيم[13] ينتج من النظر إلى البدعة وعلاقتها بالدليل الشرعي من جهة، ثم علاقتها بالعمل من حيث الالتصاق والانفراد من جهة أخرى.

فالحقيقية لا تستند إلى دليل معتبر، ولا إلى شبه دليل، لا في الجملة ولا في التفصيل. وأما الإضافية فلها نوعُ تعلُّقٍ بالدليل الشرعي.

والحقيقية قد تنفرد عن العمل المشروع وقد تتصل به. وأما الإضافية فملتصقة بالعمل المشروع ومتداخلة معه في غالب أحوالها.

والبدعة الإضافية إذا التصقت بالعمل المشروع حتى أصبحت وصفاً له غير منفك عنه، فهذه تنتقل إلى بدعة

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٢/ ٤٣٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وفي رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فَهُوَ رَدٌّ». قال النووي في شرح صحيح مسلم ١٦/١٢ (١٧١٨): «وَهَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ ﷺ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ الْبِدَعِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ».

(٣) المدخل (٢/ ٢)، دار التراث.

(٤) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٢٣)، ط دار الهدى - القاهرة (الأولى، ١٣٩٨ - ١٩٧٨).

(٥) تنبيه الغافلين (ص: ٣٣١).

(٦) أخرجه مسلم (١١٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٥١) و(٢٧٥٥)، وابن خزيمة (١١٧٦)، وابن حبان (٣٦١٢) و (٣٦١٣).

(٧) أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩).

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق العقل (٢/ ١١٢) بتصرُّف يسير.

(٩) صحيح البخاري (٣٤٥٦).

(١٠) صحيح البخاري (٣٤٤٥).

(١١) انظر: «الرد القوي على الرفاعي والمجهول وابن علوي» للشيخ حمود التويجري (ص: ٨٧)، بتصرُّف يسير.

(١٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٦٧)، دار ابن عفان - السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، بتحقيق: سليم بن عيد الهلالي.

(١٣) حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد بن ناصر الغامدي (٢/ ٧-١١) بتصرف، مكتبة الرشد - الرياض.

حقيقية؛ ذلك أن البدعة التي صارت وصفاً للمشروع بسبب التصاقها به، تكون قد أدت إلى انقلاب العمل المشروع إلى عمل غير مشروع، ويبين ذلك قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[1].

فمشروعٌ محبةُ النبي ﷺ وذكر سيرته وصفاته وأحواله، لكنها لما اختلطت بالأعمال المبتدعة كاتخاذ يوم مولده عيداً، وتخصيصه بنوع من الذكر المبتدع، والدعاء المحدث، وغير ذلك من البدع.. وصارت هذه البدع أوصافاً ملازمة للعمل المشروع، وطاغية عليه؛ أصبحت هذه البدعة حقيقية.

فالعبادات تكون خارجة عن أمر الشارع من ثلاثة أوجه؛ لكل وجهٍ منها حكمٌ يخُصُّه:

الوجه الأول: أن تنفرد العبادة عن العمل المشروع فهي بدعة حقيقية مردودة.

الوجه الثاني: أن تلتصق البدعة بالعمل المشروع وتصير وصفاً له غير منفك عنه، كبدعة المولد، وهذه تكون في أصلها بدعة إضافية، لكنها انقلبت إلى بدعة حقيقية؛ لأنها صارت علماً على البدعة.

الوجه الثالث: أن تلتصق العبادة بالعمل المشروع ولا تصير وصفاً ملازماً له، كالجهر بالنية في الصلاة، وهذه بدعة إضافية يقبل من العبادة المشروع ويرد المبتدع.

فإذا تبين ذلك؛ فلا يحلُّ تحت وطأة ضغط الواقع وكثرة التلبيس والتشغيب على هذا الحكم البيّن، افتراضُ مقدِّمات وشرائط تُوهن من بيانه، أو اقتراض ألفاظٍ مشتبهة تُوهن من ضرورة الجزم في رَدِّ المبتدعات، أو اتخاذ أسلوب الملاينة المجوِّز للبدعة بحُجَجٍ ليست شرعية، لا سيما أن هذه البدعة استُطير شَرَرُها وصارت عَلَماً على الفعل المبتدع؛ فتُعطل لأجلها الأعمال، ويُجاهَر بها، ويُفعل فيها ما لا يُفعل في الأعياد الشرعية؛ فوجب «رَفْعُ الِالْتِبَاسِ النَّاشِئِ بَيْنَ السُّنَنِ وَالْبِدَعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَتِ الْبِدَعُ، وَعَمَّ ضَرَرُهَا، وَاسْتَطَارَ شَرَرُهَا، وَدَامَ الْإِكْبَابُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا، وَالسُّكُوتُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْإِنْكَارِ لَهَا، وَخَلَفَتْ بَعْدَهُمْ خُلُوفٌ جَهِلُوا أَوْ غَفَلُوا عَنِ الْقِيَامِ بِفَرْضِ الْقِيَامِ فِيهَا؛ صَارَتْ كَأَنَّهَا سُنَنٌ مُقَرَّرَاتٌ، وَشَرَائِعُ مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ مُحَرَّرَاتٌ، فَاخْتَلَطَ الْمَشْرُوعُ بِغَيْرِهِ، فَعَادَ الرَّاجِعُ إِلَى مَحْضِ السُّنَّةِ كَالْخَارِجِ عَنْهَا»[2].

(١) صحيح مسلم (١٧١٨).
(٢) الاعتصام للشاطبي، تحقيق الهلالي (١/ ٤١).

وبعد هذه المعاني المهمة في بيان هذه البدعة، ننظر في كلام ابْن تَيْمِيَّةَ – رحمه الله – في مسألتين:

١- سَوْقُ كلام ابْن تَيْمِيَّةَ – رحمه الله – الدال على بِدْعِيَّةِ المولد.

٢- قراءة نصوص مشتبهة لابْن تَيْمِيَّةَ – رحمه الله –.

يقول – رحمه الله – عن اتخاذ مولد النبي ﷺ عيداً مع اختلاف الناس في مولده: «فإن هذا لم يفعله السَّلَفُ، مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه لو كان خيراً. ولو كان هذا خيراً محضاً، أو راجحاً، لكان السلف – رضي الله عنهم – أحق به منا، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرص. وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابعته وطاعته واتباع أمره، وإحياء سنته باطناً وظاهراً، ونشر ما بعث به، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان. فإن هذه طريقة السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان»[3].

ويقول: «وَأَمَّا اتِّخَاذُ مَوْسِمٍ غَيْرِ الْمَوَاسِمِ الشَّرْعِيَّةِ كَبَعْضِ لَيَالِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ الَّتِي يُقَالُ إنَّهَا لَيْلَةُ الْمَوْلِدِ، أَوْ بَعْضُ لَيَالِي رَجَبٍ، أَوْ ثَامِنَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ أَوَّلُ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، أَوْ ثَامِنُ شَوَّالٍ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْجُهَّالُ «عِيدَ الْأَبْرَارِ»؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْبِدَعِ الَّتِي لَمْ يَسْتَحِبَّهَا السَّلَفُ وَلَمْ يَفْعَلُوهَا وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ»[4].

ويتضح هنا بجلاء موقفُ ابْن تَيْمِيَّةَ – رحمه الله – من الاحتفال بذكرى المولد، فهو لم يفعله السلف؛ إذ هو من المواسم البدعية.

ورغم هذا البيان، إلا أن بعض ذوي الأهواء تلقَّف بعضَ النصوص المشتبهة الواردة عن شيخ الإسلام وأراد أن يروِّجَ لبدعة المولد بزعمه أن شيخ الإسلام أجاز الاحتفال به، وهي دعوى ليست دقيقة ولا صائبة كما سيأتي إن شاء الله.

النصوص التي يستدل بها هؤلاء من كلام شيخ الإسلام:

– قال في «اقتضاء الصراط المستقيم»: «وإنما الغرض أن اتخاذ هذا اليوم[5] عيداً محدثٌ لا أصل له، فلم يكن في السلف – لا من أهل البيت ولا من غيرهم – مَن اتخذ ذلك اليوم عيداً، حتى يحدث فيه أعمالاً. إذ الأعياد شريعة من الشرائع، فيجب

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٢٣، ١٢٤)، بتحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
(٤) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٩٨).
(٥) أي: يوم غدير خم.

فيها الاتباع، لا الابتداع. وللنبي ﷺ خطب وعهود ووقائع في أيام متعددة: مثل يوم بدر، وحنين، والخندق، وفتح مكة، ووقت هجرته، ودخوله المدينة، وخطب له متعددة يذكر فيها قواعد الدين. ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ أمثال تلك الأيام أعياداً. وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى - عليه السلام - أعياداً، أو اليهود، وإنما العيد شريعة، فما شرعه الله اتبع، وإلا لم يحدث في الدين ما ليس منه. وكذلك ما يحدثه بعض الناس، إما مضاهاةً للنصارى في ميلاد عيسى - عليه السلام -، وإما محبةً للنبي ﷺ، وتعظيماً، والله قد يثيبهم على هذه المحبة والاجتهاد، لا على البدع - من اتخاذ مولد النبي ﷺ عيداً، مع اختلاف الناس في مولده - فإن هذا لم يفعله السلف، مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه لو كان خيراً. ولو كان هذا خيراً محضاً، أو راجحاً، لكان السلف - رضي الله عنهم - أحق به منا، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرص»[1].

- وقال بعدها: «وإنما كمال محبته (الرسول ﷺ) وتعظيمه في متابعته وطاعته واتباع أمره، وإحياء سنته باطناً وظاهراً، ونشر ما بعث به، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان. فإن هذه طريقة السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان. وأكثر هؤلاء الذين تجدهم حرصاء على أمثال هذه البدع، مع ما لهم من حسن القصد والاجتهاد الذين يرجى لهم بهما المثوبة، تجدهم فاترين في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه، وإنما هم بمنزلة من يحلي المصحف ولا يقرأ فيه، أو يقرأ فيه ولا يتبعه، وبمنزلة من يزخرف المسجد ولا يصلي فيه، أو يصلي فيه قليلاً...»[2].

- وقال أيضاً: «فتعظيمُ المولد، واتخاذُه موسماً، قد يفعله بعضُ الناس، ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده، وتعظيمه لرسول الله ﷺ، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس، ما يستقبح من المؤمن المسدد. ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحفٍ ألفَ دينار، أو نحو ذلك. فقال: دعهم، فهذا أفضل ما أنفقوا فيه الذهب، أو كما قال. مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة. وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجويد الورق والخط. وليس مقصود أحمد هذا، إنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة، وفيه أيضاً مفسدة كُرِهَ لأجلها. فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا، وإلا اعتاضوا بفسادٍ لا صلاح فيه، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور: من كتب الأسمار أو الأشعار، أو حكمة فارس والروم»[3].

فهذه ثلاثةُ مواطن من كلام شيخ الإسلام يتعلَّق بها أهلُ الأهواء لترويج بدعتهم والتلبيس على الناس بأن ابْن تَيْمِيَّةَ يقول بجواز الاحتفال بالمولد وبأن فاعلَه مأجورٌ؛ لما له من حُسْنِ القصد والاجتهاد.

ولمناقشة هذه النصوص المشتبهة، نقول ابتداءً: إن كلام شيخ الإسلام بشأن إثابة الواقع في الاحتفال بذكرى المولد النبوي لا يدل على مشروعية هذا الاحتفال؛ إذ قد صرَّح بأنه «قد يفعل الرجل العمل الذي يعتقده صالحاً، ولا يكون عالماً أنه منهي عنه، فيثاب على حسن قصده، ويُعفى عنه لعدم علمه. وهذا باب واسع. وعامة العبادات المبتدعة المنهي عنها، قد يفعلها بعض الناس، ويحل له بها نوع من الفائدة، وذلك لا يدل على أنها مشروعة، بل لو لم تكن مفسدتها أغلب من مصلحتها لما نهي عنها. ثم الفاعل قد يكون متأولاً، أو مخطئاً مجتهداً أو مقلداً، فيغفر له خطؤه ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع، كالمجتهد المخطئ»[4].

كما صرَّح[5] في كلامه على مراتب الأعمال بأن العمل الذي يرجع صلاحه لمجرد حسن القصد ليس طريقةَ السلف الصالح، وإنما ابتُلي به كثيرٌ من المتأخِّرين، وأما السلف الصالح فاعتناؤهم بالعمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه بوجه من الوجوه، وهو العمل الذي تشهد له سنة رسول الله ﷺ، ثم قال: «وهذا هو الذي يجب تعلمه وتعليمه، والأمر به على حسب مقتضى الشريعة من إيجاب واستحباب»[6]، أضف إلى هذا أن نفس كلام شيخ الإسلام: «فتعظيم المولد واتخاذه موسماً قد يفعله بعض الناس ويكون له أجر عظيم لحسن قصده...»، إنما ذكره بصدد الكلام على عدم محاولة إنكار المنكر الذي يترتب عليه ما هو أنكر منه، يعني أن حسن نية هذا الشخص ولو كان عملُه غيرَ مشروع خيرٌ من إعراضه عن الدين بالكلية.

وقال شيخ الإسلام أيضاً: «من كان له نيةٌ صالحة أثيب على نيته، وإن كان الفعل الذي فعله ليس بمشروع، إذا لم يتعمد مخالفة الشرع»[7].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٢٣).
(٢) السابق (٢/ ١٢٤).
(٣) السابق (٢/ ١٢٦).
(٤) السابق (٢/ ٢٩٠).
(٥) يراجع كلام الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - في ملحق رسالة «حكم المولد والرد على من أجازه».
(٦) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٢٨).
(٧) السابق (٢/ ٢٥١).

فكلامُ شـــيخ الإســـلام هنا لا يدل بحالٍ على تجويز بدعة الاحتفال بالمولد النبوي.

والمستدِلُّ بكلام شيخ الإسلام يُجاب عليه من وجهيْن:

الأول: أنَّ كلام شـــيخ الإســـلام ابْن تَيْمِيَّةَ إنما هو في حقِّ مَن فعله جاهلاً، قال الشـــيخ عبد العزيز بن باز: «والشيخ تقي الدِّين أحمـــد بن تيمية رحمه الله ممن يُنكِـــرُ ذلك (الاحتفال بذكـــرى المولد النبوي) ويرى أنه بدعة. لكنه في كتابه (اقتضاء الصراط المســـتقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) ذكر في حق مَن فعلـــه جاهلاً، ولا ينبغي لأحـــدٍ أن يغترَّ بمن فعله من الناس أو حبَّذ فعله أو دعا إليه...؛ لأن الحجة ليست في أقوال الرجال، وإنما الحجة فيما قال الله سبحانه أو قاله رسولُه ﷺ أو أجمع عليه سلف الأمة»[1].

الثاني: أن كلام الشـــيخ - رحمه الله تعالى - في هذه الجمل الثلاث مُفسَّـــرٌ بكلامه الذي مرَّ بنا قريبـــاً وبغيره مما قرَّره في كتبه المختلفة من أن «سائر الأعياد والمواسم المبتدعة من المنكرات المكروهات، ســـواء بلغت الكراهة التحريم أو لم تبلغه»[2]، وبقوله أيضاً: إن «ما أحدث من المواســـم والأعياد فهو منكر وإن لم يكن فيه مشابهة لأهل الكتاب»[3]، وبقوله أيضاً: إن «من ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله فقد شـــرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكاً لله شرع له من الدين ما لم يأذن به الله»[4]، وبقوله: «إن من أطاع أحداً في دين لم يأذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب فقد لحقه من الذم نصيب»[5].

ومَن تأمل هذه الجمل من كلام شـــيخ الإسلام أبي العباس - رحمه الله تعالى - وجد أنَّ فيها تفســـيراً لما جاءَ في كلامه من رجاء المثوبـــة والأجر العظيم للذين يتخـــذون المولد عيداً ويعظِّمونه. وكيف تُرجى المثوبة والأجر العظيم للذين لم يحقِّقوا شـــهادة أن محمداً رسول الله وكان عملُهم مخالفاً لهَدْي رسول الله ﷺ، وما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحســـان، هذا بعيد جداً والله أعلم[6].

وأنبِّه هنا إلى أن دِينَ الإسلام يقوم على أصليْن عظيميْن:

الأول: أن يكونَ العملُ خالِصاً لله تعالى.

الثاني: موافقة الشرع بمتابعة النبي ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿ **فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا** ﴾ [**الكهف** : ١١٠].

يقول ابـــنُ قيِّم الجوزيَّة - رحمه اللـــه -: «هذا هو العمل المقبول، الـــذي لا يَقبلُ اللهُ من الأعمال ســـواه، وهو أن يكون موافقاً لسنة رسول الله ﷺ، مُراداً به وجهُ الله»[7].

ويقول ابنُ كثير - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ** ﴾ [**هود** : ٧]: «وقوله: ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ** ﴾ أي: ليختبركم ﴿ **أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ ولم يقل: أكثر عملاً بل ﴿ **أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾، ولا يكون العمل حســـناً حتى يكون خالصاً لله عز وجل، على شـــريعة رسول الله ﷺ. فمتى فقد العمل واحداً من هذيْن الشرطين بطل وحبط»[8].

وعَنْ عَائِشَـــةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُـــولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[9].

وقال شـــيخ الاســـلام ابْن تَيْمِيَّةَ - رحمه اللـــه -: «وَدِينُ الْإِسْلَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ: أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَهُ مِنْ الدِّينِ»[10].

وهذان الشـــرطان هما عِماد الاعتصام بالكتاب وعليهما مدار الاستمســـاك بالعُروة الوُثقى: ﴿ **وَمَن يُسْـلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللّهِ وَهُوَ مُحْسِـنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَـكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَإِلَى اللّـهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ** ﴾ [**لقمان** : ٢٢].

يقول شيخ الإسلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجـــال، وتقديم ذلك عليها، هو مِن فعل المكذِّبين للرُّســـل، بل هو جِماعُ كلِّ كُفرٍ؛ فإن الله أرســـل رسله، وأنزل كتبه، وبيَّن أن المتبعين لما أنزل هم أهل الهُدى والفلاح، والمعرِضين عن ذلك هم أهل الشقاء والضلال»[11].. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز (٩/ ٢١١)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٢).

(٣) السابق (٢/ ٨٢).

(٤) السابق (٢/ ٨٤).

(٥) السابق (٢/ ٨٤).

(٦) ينظر: الرد القوي على الرفاعي والمجهول وابن علوي للشيخ حمود بن عبدالله التويجري (ص: ٢٢٥ و٢٢٦)، مطبوع ضمن مجموعة رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي، دار العاصمة - السعودية.

(٧) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ٨٢)، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

(٨) تفسير ابن كثير، دار طيبة (٤/ ٣٠٨).

(٩) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(١٠) مجموع الفتاوى (١/ ١٨٩).

(١١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٠٤)، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الثانية (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، بتحقيق: د. محمد رشاد سالم.

تحدياتٌ داخل الصف الإسلامي

أ.د. ناصر بن سليمان العمر(*)
@naseralomar

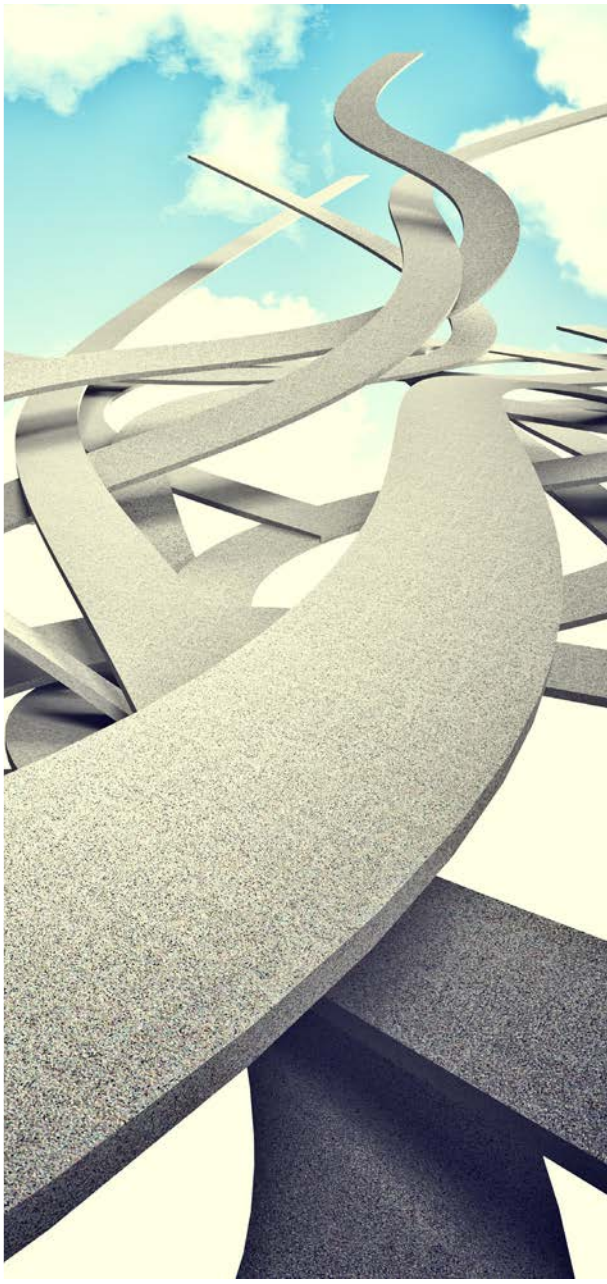

عوامل ضعف الأمة الداخلية والخارجيـــة كثيرة، وكذلك مظاهر انحرافها عن الجادة التي ينبغي أن تصلح لتعود إلى العهد الأول.

والمهم أن ندرك أنه لا يضيرنا عظم التحديات إذا سَـــلمت الجبهة الداخلية؛ بدءاً بالنفس، ومروراً بالأسرة، وانتهاءً بالأمة.

فقد قال اللـــه تعالى عن الأعداء: ﴿لَـن يَضُرُّوكُـمْ إِلاَّ أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]، ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَـيْئًا إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، فلن تؤثر العوامل الخارجية أثراً يضر ما لم تكن ثمة أسباب داخلية تتفاعل معها، ولهذا انبثق نور الإسلام أول أمره مع وجود المحاولات الخارجية العظيمة لحبســـه التي لم تضر الجيل الأول إلا أذى، واللـــه تعالى يقول: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَـبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿أَوَ لَـمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وهذا في أُحد، وتأمّل مع أن ما أصابهم بأيدي العدو الخارجي، لكن أرجع الله تعالى الســـبب إلى أنفسهم، فوجود العوامل الخارجية سنة قديمة باقية وإنما يفعل هذا فعله إذا كانت ثمة عوامل داخلية مساعدة.

وإذا تحقق أمران تجاوزت الأمة أعظم التحديات، وهما:

١ - سلامة التصور الإسلامي.

٢ - العمل على تحقيقه واقعاً جميعاً.

وأهم الصوارف عـــن هذين ثلاثة أمور هي أعظم التحديات التي ينبغي أن نقف معها، وهي:

الأول: الجهل بالدين.

الثاني: الهوى.

الثالـــث: تبديد الجهـــود وصرف الأوقات في خلافـــات ونزاعات داخلية بين الإسلاميين، وهذا من أعظم أثر الاثنين قبله.

وإذا كانـــت هذه قضايا يجب أن تكـــون معالجتها ضمن خطط البناء طويلة المدى، أو كما يقال ضمن (استراتيجيات) العلماء والدعاة والحركات الإســـلامية والجماعات؛ فإن ثمة تحديات أخرى وقتية (تحديات الوقت) أفرزتها الثورات العربية في هذه الآونة، أقف معها وقفة بعد التعرض لهذه التحديات الثلاثة الاستراتيجية.

(*) الأمين العام لرابطة علماء المسلمين.

أولاً الجهل بالدين:

ربما لا يعي كثير من الإسلاميين كون هذا تحدياً! مع أن هذا معيار يبيّن لك مدى قرب الإسلامي من الإسلام الحق أو بعده عنه نحو المناهج الأخرى! ومن المقرر أن فاقد الشيء لا يعطيه، فمن السذاجة أن يظن الإسلامي أن الحديث عن هذا سذاجة! والله تعالى أمره في نفسه أن يستعيذ كل يوم من طريق المغضوب عليهم والضالين سبع عشرة مرة أو أكثر في فاتحة الكتاب عند كل صلاة! والضالون هم الذين عبدوا الله على جهالة.

إن الحياة معقّدة؛ نوازلها وقضاياها التي تحتاج إلى بصيرة بالدين كثيرة لا يكفي معها مجرد حسن القصد مع الذكاء وكثرة الحركة! بل لا بد مع ذلك من علم راسخ يستبان معه حكم الله في النازلة، وتبحث به الطرق الشرعية في المعاملات لتستقيم وفق تعاليم الإسلام، سواء كانت بنكية، أو تجارية، أو قضائية، أو سياسية، أو غيرها.

والناظر في تاريخ الأمة يجد أن من أعظم أسباب الضلال الأول الجهل بالدين، أعني به ما قرره الله في كتابه أو بعث به نبيه ﷺ، فذاك هو العلم. وقد لا تغني شيئاً النية الحسنة وحدها، ولا كون صاحبها إسلامياً عابداً متمسكاً، وتأمّل حال الخوارج؛ كانوا بالمصطلح المعاصر من جملة الإسلاميين، وكانوا من أشد الناس عبادة وأحرصهم على إقامة الدين، حتى قال ﷺ لعمر - رضي الله عنه - في شأن رأسهم ذي الخويصرة: «إن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[1]، وكذلك القدرية ورأسهم بالبصرة عمرو بن عبيد الذي بلغ من تنسكه مبلغاً كان إذا مر مع أبيه - وكان صاحب شرطة - قال الناس: خير الناس ابن شر الناس! فيقول عبيد: صدقتم، هذا إبراهيم وأنا آزر! ولما مات يقال إن أبا جعفر المنصور رثاه بقصيدة يقول فيها:

صلى الإله عليك من متوسدٍ
قبراً مَررتُ به على مَرَّان[2]
قبراً تضمن مؤمناً متخشعاً
صدق الإله ودان بالقرآن
وإذا الرجال تنازعوا في سنة
فصَل الحديث بحكمة وبيان
فلو أن هذا الدهر أبقى صالحاً
أبقى لنا حياً أبا عثمان!

ومن المشهور فيه قوله:

كلكم يمشي رويداً كلكم يطلب
صيداً غير عمرو بن عبيد!

ومع ذلك، كان هذا الرجل أحد أعلام تفريق الأمة، وأحد رؤوس القدرية الذين قال فيهم عبدالله بن عمر - رضي الله عنه -: «إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»[3].

وقد أخرج البيهقي عن إبراهيم التيمي، قال: خلا عمر بن الخطاب ذات يوم فجعل يحدث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة وكتابها واحد، ونبيها واحد، وقبلتها واحدة؟ قال ابن عباس: «يا أمير المؤمنين! إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيم نزل، وإنه يكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لقوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا»[4].

قال الشاطبي: «ما قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - هو الحق، فإنه إذا عرف الرجل فيما نزلت الآية أو السورة عرف مخرجها وتأويلها وما قُصد بها، فلم يتعدَ ذلك فيها، وإذا جهل فيما أنزلت احتمل النظر فيها أوجهاً، فذهب كل إنسان مذهباً لا يذهب إليه الآخر، وليس عندهم من الرسوخ في العلم ما يهديهم إلى الصواب، أو يقف بهم دون اقتحام حمى المشكلات، فلم يكن بد من الأخذ ببادئ الرأي، أو التأويل بالتخرص الذي لا يغني من الحق شيئاً، إذ لا دليل عليه من الشريعة، فضلوا وأضلوا»[5].

الجهل المركّب خطره أعظم:

«كان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: من فارق الدليل ضلّ السبيل، ولا دليل إلا ما جاء به الرسول. قال الحسن: العامل على غير علم كالسالك على غير طريق، والعامل على غير علم يفسد أكثر مما يصلح»[6]، بل يظن أنه مصلح، بل يسخر من العلماء الذين أوجب الله الرد إليهم، ومن حقهم أن يُصدر عن رأيهم ويأتمر بأمرهم، وكل هذا تشهده الساحة الإسلامية اليوم!

ومن يتأمل واقع الإسلاميين اليوم يجد الجهل العريض متفشياً، لا الجهل البسيط فحسب، إذ لو كان العامي من الإسلاميين مقلداً مكتفياً بذلك فربما سلم، لكن الشأن أشد جهل بالشريعة وجهل بآراء المتقدمين ممن ينتسبون إليهم، ثم اعتداد بالآراء وتعصبات واجتهادات أفسدت الساحة الإسلامية.

(١) حديث أبي سعيد متفق عليه أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤).
(٢) كشدَّاد: بلدة قرب مكة على ليلتين منها بين الحرمين، كذا قال في تاج العروس ٣٦/ ١٦٤، وأظنها اليوم معروفة قرب المويه على طريق مكة - الطائف مخرجها قبل الطائف بنحو ١٧٠كم إلى الشمال.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٨).
(٤) شعب الإيمان ٣/ ٥٤٢ (٢٠٨٧).
(٥) الاعتصام ٢/ ١٨٣.
(٦) انظر مفتاح دار السعادة ١/ ٨٣، والاعتصام ٢/ ١٧٥ وتعليق الشاطبي عليه.

إنَّ تجـاوز من فرضه التقليد موضعه، وتصدره أو تصديره ظناً منه أو فيه أنه أهلٌ؛ من جملة اتخاذ الرؤسـاء الجهـال الذين عاقبة أمرهم ضلال وإضلال.

ولا دواء أنجـع لهـذه الحالة من بـث العلم النافع بين المسـلمين، ودعوتهم للتفقه، قبل الانتصاب للمناظرة والخصام، فإن من بلايا الأمة اليوم خصام الجهلاء عن العلماء تعصباً وحباً، ومتى ترك العامي فرضه الذي هو التقليد هوى أو عصبيةً، أفسد وفرق.

قال الشـاطبي - رحمـه الله - لما تحدث عن أسـباب الافتراق: «أحدها: أن يعتقد الإنسـان في نفسه أو يُعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهـاد في الدين - ولم يبلغ تلك الدرجة - فيعمل على ذلك، ويعدّ رأيـه رأياً وخلافه خلافـاً! لكن تارة يكون ذلك فـي جزئي وفرع من الفـروع، وتارة يكون في كلي وأصل من أصول الدين - سـواء كان من الأصول الاعتقادية أو من الأصول العملية -، فتراه آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصده، وهذا هو المبتدع وعليه نبه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: (لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلـم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)»[1].

ومما يجب التنبه إليه في هذا المقام، هو أن مخالفة الواجب الشرعي مغبّتها عظيمة حتى إن كان المخالف متأوّلاً فاضلاً يحب الخير، وتأمل ما حل بالمسلمين يوم أحد واعتبر، فقد خالف الأمر صحابة كرام أفاضل، لم يخالفوه عنـاداً أو اتباعاً لهوى، بل تأويلاً وعدم وقوف مع مقتضى النص لشبهة، مع أن النص يقول: «إن رأيتمونا تخطفنا الطير فلا تبرحوا مكانكم هذا حتى أرسـل إليكم، وإن رأيتمونا هزمنا القوم وأوطأناهم فلا تبرحوا حتى أرسل إليكم»[2]، فانظر كيف كانت العاقبة، مع حسن القصد، ثم تأمّل التأويلات الباردة اليوم التي يترك لأجلها أقوامٌ النصوصَ تماشياً مع روح العصـر كما يقولون! فالحذر الحذر، والجد الجد في معرفة الحق ودلالة النـص ومن ثم اتباعه، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَـلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْـرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، فليحذر المسـلم، فإن مخالفة الشـريعة وإن كانت بحسـن قصد قد تكون مغبتها عظيمة، واعتبر هذا بمثال: رجل يشـرب الدخـان أو يأكل القات متأوّلاً يعتقد حله مع أنه في الحقيقة حرام، فقد لا يكون آثماً عند الله عز وجل، لكن لا يعني هذا أنه سيسـلم من المضاعفات الصحية للدخان أو القات، فالله أجرى الدنيا على مصالح أرشدت إليها النصوص، وقد يعذر المخالف لكن سـنة الله ماضية، وهذا يقرب لك ضرورة الاجتهاد في معرفة أحكام الله تعالى لمن آمن أنها إنما أنزلت لصلاح أمر العباد في الدنيا والآخرة.

(١) الاعتصام ٢/١٧٣، والحديث المذكور هو حديث عمرو بن العاص أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).
(٢) صحيح البخاري (٣٠٣٩).

ثانياً الهوى:

«فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به وهـو الخوض، أو يقـع في العمـل بخلاف الحق والصـواب وهو الاسـتمتاع بالخلاق، فـالأول البدع، والثانـي اتباع الهوى، وهذان هما أصل كل شـر وفتنة وبلاء، وبهما كذبت الرسل، وعصي الرب، ودخلت النار، وحلت العقوبات.

فالأول من جهة الشبهات.

والثاني من جهة الشهوات»[3].

والأول مرده لاتباع الهوى كذلك، قال الشـاطبي - رحمـه الله - في بيان أن اتباع الهوى ضلال مبين: «ألا ترى قول الله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُـم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَـبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَـبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُـوا يَوْمَ الْحِسَـابِ﴾ [ص: ٢٦]، فحصر الحكم في أمريـن لا ثالث لهما عنده هو: الحق، والهوى.. وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، فجعل الأمر محصوراً بـين أمرين: اتباع الذكر، واتباع الهوى.. وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّـنَ اللَّهِ﴾ [القصـص: ٥٠]، وهي مثل ما قبلها، وتأمّلوا هذه الآيـة؛ فإنها صريحة في أن مـن لم يتبع هدى الله في هوى نفسـه فلا أحد أضل منه، وهذا شـأن المبتـدع، فإنه اتبع هواه بغير هدى من الله وهدى الله هو القرآن»[4].

وقد «سمي أهل البدع: أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم؛ فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليهـا والتعويل عليها حتى يصـدروا عنها، بل قدموا أهواءهـم، واعتمـدوا على آرائهم، ثـم جعلوا الأدلة الشـرعية منظوراً فيها من وراء ذلك»[5]، وانظروا لما نجم عن ذلك من التفرق في الأمة والتمزق شـيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.

قال: «وقد دل على ذمه القرآن في قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَـنِ اتَّخَذَ إِلَهَـهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثيـة: ٢٣] الآية، ولم يأت في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم، حكى ابن وهب

(٣) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/١٣٦-١٣٧، وانظر إغاثة اللهفان ٢/١٦٦.
(٤) الاعتصام ١/٥١.
(٥) السابق ٢/١٧٦.

عـــن طاوس أنه قال: ما ذكر الله هوى في القرآن إلا ذمه! وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، إلى غير ذلك من الآيات، وحكي أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي أن رجلاً سأل إبراهيم النخعي عن الأهواء أيها خير؟ فقال: ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير! وما هي إلا زينة الشيطان، وما الأمر إلا الأمر الأول؛ يعنى ما كان عليه الســـلف الصالح»[1]، ومن ذلك أن يكون هواه تبعاً لما جاء به محمد ﷺ.

آفتان يأتي بهما الهوى:

ومما ســـبق نخلص إلـــى أن اتباع الهوى ســـبب في آفتين عظيمتين تهددان المجتمع من داخله:

الأولى: التفرق والاختـــلاف؛ لأن الأهواء مختلفة، ومرادات النفوس متباينة، وآراء العقول متفاوتة، ولا اعتداد بكتاب أو سنة أو رجوع لمقتضاهما عند من حكّم عقله! وعن ذلك نشأت الفرق قديماً، وكذلك ينشـــأ التحزب الممقوت القائم على الهوى الذي نهينا عنه في مثل قول ربنا: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١ – ٣٢]، ﴿إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٢ – ٩٣]، ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٢ – ٥٤]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

الثانية: الركون إلى الشـــهوة، وما تريده النفوس من الخلود إلى الدعة والمتعة واللذة، وهي التي ذم الله أهلها فقال عز وجل: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وقال في الآية الأخرى: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٥٩ – ٦٠].

وعلاج هذه الآفة يكون بتحقيق الخشـــية، مع الصبر والنظر في العواقب، كما أن علاج الآفة المذكورة في الســـبب الأول هو العلم، فدار الأمر على العلم والصبر، والعمل بمقتضاهما.

(١) السابق ص١٨٠.

قال ابن القيم – رحمه الله –: «فتنة الشبهات تدفع باليقين، وفتنة الشهوات تدفع بالصبر، ولذلك جعل سبحانه إمامة الدين منوطة بهذين الأمرين فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُـــمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَـمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فدل على أنه بالصبر واليقـــين تنال الإمامة في الدين. وجمـــع بينهما أيضاً في قوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَـقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، فتواصوا بالحق الذي يدفع الشبهات، وبالصبر الذي يكف عن الشهوات»[2]، وتأمّل أول السورة ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] ثم الاستثناء.

قال شـــيخ الإســـلام: «صلاح بني آدم فـــي الإيمان والعمل الصالح ولا يخرجهم عن ذلك إلا شيئان:

أحدهما: الجهل المضاد للعلم فيكونون ضلالاً.

والثاني: اتباع الهوى والشـــهوة اللذيـــن في النفس فيكونون غـــواة مغضوباً عليهم؛ ولهذا قال: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ – ٢]، وقال: (عليكم بســـنتي وسنة الخلفاء الراشـــدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ)[3]، فوصفهم بالرشـــد الذي هو خلاف الغي، وبالهدى الـــذي هو خلاف الضـــلال، وبهما يصلح العلـــم والعمل جميعاً ويصير الإنسان عالماً عادلاً لا جاهلاً ولا ظالماً»[4].

(٢) إغاثة اللهفان ٢/١٦٧.
(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٧١٨٢)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال حديث صحيح، وابن ماجه (٤٢)، وغيرهم.
(٤) الفتاوى ١٥/٢٤٢.

ثالثاً تبديد الجهود وصرف الأوقات في خلافات ونزاعات داخلية بين الإسلاميين:

وهذا من أعظم أثر الاثنين قبله، قال الشاطبي: «الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العادات الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة، الخائضين في لجتها العظمى، العالمين بمواردها ومصادرها، والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول، وعامة العصر الثاني»(١)، فإذا كان الجهل وقع الشقاق والافتراق والخلاف في الأصول الكبرى، وكذلك إن قادت الناس الأهواء، قال ابن تيمية: «مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى»(٢)، والسبيل لعلاج ذلك سلوك سبيل العلم والقيام بالقسط ولو على حساب النفس أو الأقربين، قال شيخ الإسلام: «علينا أن نؤمن بكل ما جاء من عند الله، ونقر بالحق كله، ولا يكون لنا هوى ولا نتكلم بغير علم؛ بل نسلك سبل العلم والعدل، وذلك هو اتباع الكتاب والسنة؛ فأما من تمسك ببعض الحق دون بعض فهذا منشأ الفرقة والاختلاف»(٣)، وواقع الناس اليوم أن الإسلاميين أنواع، ومع كل نوع شيء من الحق يقل أو يكثر، ويقع الافتراق المذموم عندما يبغي من معه بعض الحق على آخر معه بعض الحق، قال ابن تيمية: «إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة؛ علمائها، وعبادها، وأمرائها، ورؤسائها؛ وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الجهمية على المستتة في محنة الصفات والقرآن؛ محنة أحمد وغيره، وكما بغت الرافضة على المستتة مرات متعددة، وكما بغت الناصبة على علي وأهل بيته، وكما قد تبغي المشبهة على المنزهة، وكما قد يبغي بعض المستتة إما على بعضهم وإما على نوع من المبتدعة بزيادة على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قولهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وبإزاء هذا العدوان تقصير آخرين فيما أمروا به من الحق أو فيما أمروا به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الأمور»(٤)، وقد قال رحمه الله في بيان الواجب على عامة الإسلاميين: «الواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه؛ إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل، وإلا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً»(٥).

وملخص هذا القسم أن الاختلاف واقع في الأمة بسبب الجهل والهوى وتوزع الحق بين أهله، مع ما يصحب العامة وبعض الخاصة من بغي وتعصب، وسبيل علاج هذا الواقع:

- حصر الجدال بالتي هي أحسن والمناظرة بين أهل العلم والورع من رؤوس الناس..
- ونهي عامة الإسلاميين عن الخوض فيه إلا بعلم..
- بل يلزم العوامُ الجملَ الثابتة..
- ويقلدون من يثقون به..
- ويتركون البحث العلمي لأهله..
- ويجتنبون المراء والجدل..
- وينأون بأنفسهم عن التعصب والخوض والقدح.

فإن هذا مما يذم عليه العامي ويؤزر ولو صادف أنه نصر الصواب؛ لأنه ترك فرضه، وخاض فيما نهي عنه، كالمفتي الذي يفتي بالجهل فيوافق الصواب.

والمتأمّل للساحة الإسلامية يجد أكثر ما يذكي الصراع العامة بدخولهم فيما لا يحسنون، ولهم من المناصب والأفعال والتصرفات وأنواع الضغوط بعد ذلك ما يزيد الشقة حتى بين العلماء، ولا بد من علاج لهذا الخلل حتى يستقيم الأمر.

فلو عمل الناس بالجمل الثابتة، واشتغلوا في المساحات المتفق عليها، وتسامحوا وتركوا التَّشاح؛ لأثمرت جهودهم ثماراً عظيمة، ويبقى التناصح واجباً بين أهل العلم وطلابه العدول، ومن شأن هذا أن يوسع مساحات العمل المشترك ويضاعف الثمار، والله لطيف بعباده إن علم منهم خيراً، فحري بهم أن يوفقوا: ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

من تحديات الوقت:

ذكرت أن الثلاثة المتقدمة تحديات كبرى تتفرع عنها في تقديري سائر التحديات الداخلية، وعلاجها يجب أن يكون هدفاً معظماً لدى الدعاة والعلماء والجماعات الإسلامية، غير أن ثمة تحديات متعلقة بهذه قد تمثل بعض مظاهرها، هي اليوم ظاهرة على الساحة ولا بد من الالتفات إليها، فمن ذلك:

١ - أفرزت الثورات أوضاعاً داخلية معقّدة أسهم الغرب في صناعتها، ومن ذلك تعدد الاتجاهات وتباينها تبايناً عظيماً ما بين إسلامي غالٍ وعلماني جاف، ولكل أهدافه من الثورة التي يريد أن يحققها من خلالها، بل لكل رغبته في الظفر بثمرة الثورة والاستئثار بها، وفي مثل هذا الاختلاف ومع عظم هذا التباين في الرؤى والإرادات؛ من البديهي أن ينشب خلاف بل صراع إن لم يحسن الإسلاميون إدارته فقد يتطور الوضع إلى تدخل في البلاد من قبل عدو خارجي، وربما قبل ذلك تمزيق للقطر وإحلال لنحو الحالة الصومالية فيه، والتدخل الخارجي الكالح في البلدان التي للغرب فيها أطماع اقتصادية بترولية أو نحوها سيكون سريعاً. ومن التحديات أن يعي الإسلاميون

(١) الاعتصام ٢/١٧٢.
(٢) إقامة الدليل على بطلان التحليل من الكبرى ٦/٤٦٣.
(٣) مجموع الفتاوى ٤/٤٥٠.
(٤) مجموع الفتاوى ١٤/٤٨٣.
(٥) الفتاوى الكبرى ٦/٤٦٣.

ذلك، وأن لا يستهينوا بالعدو الداخلي، فإنه مجرد ذيل أو امتداد لجسم خارجي كبير يترقب فرصة، وفي ظل هذه الأوضاع الغائمة ينبغي أن تتوحد صفوف الإسلاميين مهما كان الاختلاف بينهم، فإن تعسر هذا فأقل ما يقال يجب أن يحذروا أن يكون بعضهم عوناً على بعض، وإن كان هذا البعض فيه نوع غلو بإمكان الفئة المعتدلة أن تنأى بنفسها عن الصراع، وتخلي بين من لم يستمع لنصحها ويدخل في حلفها وبين عدوه فلا تتدخل بموجب عهدها، لكن إياها أن تكون أداة للعدو، ويداً يضرب بها، فإن هذا أول طريق تمزيق الجبهة الداخلية، وتفريق الجماعة الواحدة المعتدلة، والخطوة التالية بعد ذلك إن قدر لها الظهور على من فيه غلو، هي الانقلاب عليها من قبل من استخدمها. ومما أراه في هذا الصدد أن يتوحد المسلمون في برنامج عمل وسطي يراعي الممكن ويعرف مقدار قدرته ويتدرج في القيام بشرع الله، على أن يتولى ذلك أناس عالمون صادقون، لا أقوام يتبعون التأويلات في الركون إلى الذين ظلموا ودنياهم. هذا هو أقصر طريق لتجاوز الأزمة، فإن لم يتيسر فلا أقل من النأي عن الصراع مع إسلاميين إن لم يمكن الوقوف معهم، أو التنازل لهم، وهذه هي المبادئ الثلاثة التي أدعو إليها في تعامل الإسلاميين المختلفين مع بعضهم في أوقات الأزمات:

أ. الاجتماع على كلمة حق وسطية تدرك أبعاد المرحلة ومقتضيات التعامل معها، وتتدرج في إقامة دين الله لا تتملص منه وتتخلص.

ب. إن لم يمكن ما سبق التنازل والوقوف مع الإسلاميين المخالفين ضد عدوهم، فإن وحدة الصف على رأي إسلامي وإن كان فيه خلل أوجب وأولى من التفرق الذي يأتي على الجميع.

ج. إن لم يمكن الثاني فلا أقل من النأي عن الدخول في صراع مع الإسلاميين المخالفين في مثل هذه المرحلة الحرجة.

٢ – أثناء الثورات يكثر إطلاق الوعود، وارتجال الكلمات الحماسية، والعجز بعد ذلك عن تحقيق ما قيل يشوه الصورة ويدخل البلاد في فوضى، وسبيل ذلك ضبط الصف الإسلامي، فلا يتحدث إلا مخول، ويجب أن يكون عقلاً مستشيراً، ولا يَعِد إلا بما في مقدوره، وأن يتعلم الإحالة لأهل العلم والرأي والاعتذار بذلك للعامة إن طلب منه حديث في شأن له خطر.

٣ – المعارك السياسية إبان الثورات تقتضي حشداً جماهيرياً، وعملاً دؤوباً، وهذا مطلوب، لكن من المهم حتى لا ينقلب هذا على الإسلاميين أن يعتنوا كذلك بالتربية والتوجيه السديد أثناء هذا الحشد، بحيث يكون التأييد الجماهيري عن فهم وقناعة، ولا يكون هدفهم جمع الدعم وحشد التأييد فقط، فإن من أيّدك اليوم قد يعارضك غداً إن لم يبنِ تأييده عن عقيدة أو قناعة راسخة.

٤ – في ظل المعارك السياسية قد تحصل استطالة من فئة على فئة، أو بغي من قوم على قوم، والبغي مرتعه وخيم حتى لو صدر من إسلامي تجاه علماني، فالعدل واجب مع الجميع: ﴿ **وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [المائدة: ٨]. ومن أخطر آثار الظلم العاجلة كسب المظلوم تعاطف الشعب وتهييج الناس على صاحب الحق، فليُنتبه لهذا، ولنسعى للعدل، ولننقد الأعداء، ولكن بعلم وعدل.

٥ – في مثل هذه الأوضاع يتصدر كثيرون من أصحاب الألسنة الذربة، والواجب أن لا يصدر أو يتصدر إلا من هو أهل، فطلاقة اللسان وحدها ليست بمؤهل كاف، وأهم تلك المؤهلات العقل، والصدور فيما يقول عن علم أو عن رأي أهل العلم.

٦ – من يقطف ثمرة الثورة؟ سؤال يتردد! وقلَّ أن يقال: ما ثمرة الثورة؟ ولماذا فرحنا بها كإسلاميين؟ ألأجل أن يستبدل دكتاتور بانحلال ليبرالي؟ أم ثمة أسباب واضحة كإقامة الدين، وحفظ مقدرات الأمة من النهب والضياع، وإصلاح دنيا الناس وأديانهم؟ إذا كان هذا هو الهدف فواجب على الإسلامي ألا يغفل عنه فيقدم تنازلاً عن شريعة لتحصيل منصب أو نيل عرض – وهذا غير تأخير إقامة ما لا يقدر عليه وبينهما ما بين السماء والأرض من الفرق – وإياه أن تمتد يده إلى دنيا القوم؛ فإن العيون ترقبه، وليعلم أنه محتسِب ما جاء ليحصّل غرضه، وإنما ليخدم أغراض الناس الدينية والدنيوية، فمن وجد في نفسه ضعفاً وتطلعاً للدنيا، فخيرٌ له أن يحجم أو يعالج نفسه.

٧ – فتنة الناس بالحرية قد تخرج عن الحد الشرعي إلى معنى الليبرالية، وهذا يتطلب توعية للناس بوعي دون خروج إلى حد الحجر عليهم، والظهور بمظهر المتسلط، أو المكره المجبر، لا سيما في هذه المرحلة.

أخيراً: تلك بعض أصول التحديات تتدرج تحتها صور وجزئيات كثيرة يمكن أن ترد إليها، ولا بد أن يكون البرنامج الإسلامي لكل جماعة أو مجموعة معنياً بها، وإلا فقد يبعد وسيكون مآله انقساماً وخصاماً، وهذا يتطلب عملاً دؤوباً جاداً ومشاريع مدروسة يتعاضد عليها أكفاء، وإلا فلا صلاح للأمة ولا التئام لصفها، ثم تكون العاقبة تجارب إسلامية فاشلة قد تستخدم لتشويه الهدى ودين الحق الذي بعث الله عز وجل به محمداً ﷺ، وليس التغلب على تلك التحديات بالأمر الهين، بل هو شأن يستلزم جهاداً كبيراً للنفس أولاً، وعملاً وإعداداً واستصلاحاً للأقربين ثانياً، مع تضحيات وتنازلات عن حظوظ شخصية كثيرة.. أما من أتبع نفسه هواها، وتمنّى على الله الأماني، وانتظر المخلص الذي يصلح الأحوال بمفرده! فهو العاجز الذي سيبقى عاجزاً عن إقامة دين أو إصلاح أمة. هذا ونسأل الله أن يجعلنا وإياكم هداة مهتدين، غير ضالين ولا مضلين، حرباً على أعدائه، سلماً لأوليائه، إخوة متحابين، والحمد لله رب العالمين.

إيران تنخر كيان الأمة

نشر مركز الدراسات والبحوث في مجلة البيان سلسلة من الدراسات العلمية عن المشروع الإيراني في المنطقة العربية، من أبرزها:

١ - حزب الله.. وسقط القناع.

٢ - صراع المصالح في بلاد الرافدين.

٣ - البحرين.. بركان فوق جزيرة.

٤ - العرب السنة في العراق.. تاريخهم، واقعهم، مستقبلهم.

وتحت الطبع دراسة عن الحركة الحوثية في اليمن بعنوان: «بعد الثورة الشعبية اليمنية/ إيران والحوثيون.. مراجع ومواجع».

ونشر غيرنا أيضاً دراسات وتقارير كثيرة مهمة، ومع ذلك فإن تداعيات الأحداث السياسية المتتابعة، خاصة بعد ما سُمي الربيع العربي؛ تتصاعد وتأخذ أبعاداً جديدة، وكانت إيران، وما زالت، توظف جيوبها الدينية والسياسية لاختراق دول السنة وإثارة القلق والعبث الأمني. وأخطر ما في هذه الجيوب الصفوية أنها لا تحمل أهدافاً محلية للإصلاح، ولا تملك رؤية مستقلة للمطالبة بحقوقها؛ إنما هي أذرعة تستخدمها إيران لبسط نفوذها وتحقيق مطامعها.

ونحسب أن رصد المشروع الإيراني وتحليله ينبغي أن يبقى ملفاً مفتوحاً للباحثين وصنّاع القرار يُدرس برويَّة ومنهجية علمية.

مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية

صباح الموسوي الأحوازي(*)

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقّدة ومتشابكة؛ فالباحث والمهتم بهذه السياسة يجد عند دراسته ومتابعته لها، التورية والإبهامات ظاهرةً في جوانب كثيرة منها، حيث يتداخل فيها الديني بالقومي، والثورية بالبرجماتية.

كما اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها.

وكي نقف على طبيعة السياسة الإيرانية الخارجية، لا بد لنا من معرفة تلك العوامل والمرتكزات، خاصة الأساسية منها، المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب وقضاياهم.

(*) عضو منتدى المفكرين المسلمين.

١ - المرتكز الجغرافي:

يعدّ الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة السياسة الإيرانية الخارجية في المنطقة؛ فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتاً، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة انعكست على سياستها الداخلية والخارجية. ويمتاز موقع إيران الجغرافي بأنه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري؛ من جهة الشمال (بحر قزوين)، ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية مهمة وحيوية، وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، لا سيما دول الخليج العربي، كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف لإيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل، لا سيما سواحل الخليج العربي[1].

٢ - المرتكز التاريخي:

يعدّ العامل التاريخي من العوامل المهمة في سياسة إيران الخارجية؛ فهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربية، وتستخدم القيادة الإيرانية هذا المرتكز في تفسير طبيعة فهمها للماضي والاستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنياً وفكرياً، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل. وتاريخ الدولة الإيرانية التي برزت قبل ١٢ قرناً من ظهور الإسلام، فرضت خلاله سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً؛ لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية عاملاً مهماً في رسم سياستها عبر التاريخ، وأساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي. وقد اعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة، وفي ظل النظام الراهن؛ على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب، منطلقة من العامل التاريخي الذي كانت لإيران فيه، في عهد الإمبراطورية الفارسية، سلطة على بعض الدول العربية بحكم كونها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية.

(١) الدكتور أحمد شاكر العلاق، جامعة الكوفة، كلية الآداب – قسم التاريخ.

٣ - المرتكز الديمغرافي:

للمرتكز الديمغرافي، أو كما يعرف بالتركيب الاثني، للمجتمع الإيراني؛ تأثير أيضاً في السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

لقد أدركت السلطة السياسية الإيرانية، ولفترات زمنية طويلة، أن استمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن في السيطرة على تلك القوميات؛ من خلال إخضاعها لتهديد أو تحدٍّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميات من خطر تعتقد أنه يهدد الدولة الفارسية، وكثيراً ما كان ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب، والمقصود به العرب. وتجسد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسع والسيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي مسوغاً لسياسة التوسع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية.

كما استغلت إيران وجود بعض الجاليات الإيرانية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع اقتصادية، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديداً نحو سواحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر واستمرت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين.

٤ - المرتكز العقائدي:

وجدت إيران في التشيع متراساً يحمي هويتها القومية والثقافية، ورمحاً تطعن به، وسهماً ترمي به، ووسيلة تخترق بها الدول العربية والإسلامية. وما حصل من حروب صفوية عثمانية، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام؛ يُظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز. فعلى الصعيد الداخلي تعامل العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني، وإن كان أعجمياً، من منطلق طائفي، حيث إنها ترى في الفكر الإسلامي السني مشروع تعريب، وترى في العربي عدواً ثقافياً وتاريخياً لا يمكن التعامل معه، لكنها في التعامل الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي، عربياً كان أو أعجمياً، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة.

وإذا ما قرأنا السياسة الخارجية الإيرانية بتمعّن، نجد أن هذه المرتكزات الأربعة اعتمدت كمرتكزات لحروبها الدامية عبر القرون الماضية وحروبها في الوقت الراهن.

المؤسسات الداعمة للمخططات السياسية والأمنية الإيرانية في المنطقة:

لقد اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية على المرتكزات الأربعة التي أشرنا إليها واتخذتها أساساً ومنطلقاً لتصدير الثورة، «والتي تعني التوسع وبسط النفوذ الإيراني»، ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، بل في عموم منطقة الشرق الأوسط، مستغلة جملة من العوامل والظروف «الدينية والسياسية والتاريخية والاقتصادية» لتحقيق أهدافها المنشودة.. كما اتخذت من مناطق في آسيا الوسطى وشمال إفريقيا مراكز نفوذ لها وقواعد ارتكاز لتحقيق اختراقات في البلدان التي تم تحديدها لتكون هدفاً لمشروعها.

وللتغطية على مآربها الحقيقية، فقد اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية من القضية الفلسطينية ودعم بعض الفصائل الفلسطينية؛ غطاءً لكسب التعاطف العربي والإسلامي؛ ومن الأقليات الشيعية في البلدان العربية حصان طروادة لمخططها؛ ومن معاداة أمريكا والكيان الصهيوني شعاراً لها؛ ومن تقديم المعونات المادية والعسكرية لبعض الدول العربية والإفريقية الفقيرة مدخلاً للنفوذ وقواعد انطلاق نحو الدول المستهدفة.

وقد قامت إيران بتأسيس سلسلة من المؤسسات والدوائر لتكون أجنحة لوزارة الخارجية لمساعدتها على تحقيق استراتيجيتها، ومن بين هذه المؤسسات يمكن ذكر الأسماء التالية:

- **المستشاريات الثقافية الإيرانية:** وتقوم على نشر وتدريس الثقافة الفارسية وكسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتغذيتهم بمزيد من الثقافة والأفكار، ومن ثم تجنيدهم عبر تقديم المغريات المادية والمعنوية.

- **المجمع العالمي لأهل البيت:** وهو تنظيم سياسي بواجهة دينية يرأسه حالياً «الشيخ محمد حسن اختري»، السفير الإيراني الأسبق في سورية، ويعمل هذا المجمع سنوياً على عقد مؤتمرات لوضع الخطط للشيعة في العالم ومراجعة ما تم إنجازه من الخطط في الأعوام السابقة.

- **مجمع التقريب بين المذاهب:** يرأسه الشيخ «محسن الأراكي»، وهو رئيس المحاكم الثورية السابق في الأحواز، وعضو في حزب الدعوة العراقي. ويقوم المجمع المذكور على عمل دعائي لذر الرماد في العيون بهدف إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني، ودعم مشروع نشر التشيع في الدول العربية، وكسب أصحاب الحركات الصوفية وبعض الجماعات الإسلامية السياسية المعروفة تحت عنوان الوحدة الإسلامية.. أسس المجمع عام ١٩٩٠م بأمر من علي خامنئي.

- **منظمة التبليغ الإسلامي:** تقوم بالإشراف على الحسينيّات والمراكز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لها، ومدّ هذه المراكز بمبلّغين (قراء المراثي) يتم إرسالهم من إيران بعد أن يجري إعدادهم إعداداً جيداً للمهام المنوطة بهم. إضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان وتعقد المؤتمرات؛ لنشر ثقافة التشيع وتمجيد النظام الإيراني ورموزه.

- **المدارس الإيرانية في الخارج:** تعمل على نشر الثقافة الإيرانية من خلال فتح باب القبول لغير الإيرانيين مجاناً، وكسب الطلبة الإيرانيين المقيمين في الخارج وتجنيدهم لصالح النظام ضد المعارضة، والقيام ببناء علاقات مع غير الإيرانيين وكسبهم لصالح إيران.

- **الحوزات الدينية في الخارج:** تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في قم بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم.

- **ممثليات مرشد الثورة في الخارج:** وتقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج وترويج مرجعية مرشد الثورة علي خامنئي.

وإلى جانب هذه المراكز والمؤسسات هناك دوائر أخرى تعمل في إطار تحقيق المخطط الإيراني، وهذه الدوائر بعضها ثقافي، وسياسي، وخدمي، وهي:

- **مؤسسة جهاد البناء:** ولها أفرع في السودان وسورية ولبنان، وتقوم بمد خطوط الكهرباء وأنابيب المياه وحفر الآبار وبناء المساكن والمدارس والطرق.

- **لجنة الإمام الخميني الإغاثية:** وهي مؤسسة خدمية تقدم المعونات المالية والخدمات الصحية والاجتماعية، وتعدّ من المؤسسات الثورية.. لها فروع في العراق، سورية، السودان، ولبنان.

- **مركز حوار الحضارات:** وهو تابع لمؤسسة رئاسة الجمهورية، ويقوم على الترويج للثقافة والحضارة الوطنية الإيرانية وتلميع صورة النظام الإيراني تحت يافطة الحوار بهدف كسب المؤيدين لإيران؛ من خلال بناء العلاقات مع المثقفين والمفكرين العلمانيين والليبراليين العرب ودعم المؤتمرات والتجمعات القومية والوطنية العربية.

مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية:

يرأس هذا المؤتمر الشيخ «علي أكبر محتشمي بور»، السفير الإيراني الأسبق في سورية والمؤسس الأول لحزب الله في لبنان. ويُعقد المؤتمر في طهران مرة كل عام، ويجري فيه دعوة قيادات من فصائل الحركة الفلسطينية وبعض قادة التنظيمات الإسلامية والقومية العربية ممن لهم علاقات متينة بإيران. أما السواد الأعظم من المدعوين لهذا المؤتمر فهم كتاب وصحفيون ونخب ثقافية من عدة دول عربية وإسلامية، وأغلبهم عاطل عن العمل، ويتم إغراؤهم بالهدايا وبعض الهبات المالية ومساعدتهم على تحقيق رغباتهم في بلدانهم، ومع الأيام يصبحون مرتبطين بالمشروع الإيراني من حيث لا يعلمون أو يعلمون، بعد أن أسرتهم الإغراءات.

وتعمل جميع هذه المؤسسات في كل بلد تتواجد فيه، تحت إشراف لجنة مشتركة مكونة من السفير، ومدير مكتب المخابرات، ومدير ممثل المرشد الأعلى، وممثل من فيلق القدس، ويرأس هذه اللجنة السفير.

إن بعض هذه الدوائر والمؤسسات تعمل في أغلب الدول العربية بحرية تامة، وفي أحيان كثيرة تلقى تعاوناً ودعماً من جهات رسمية في بعض هذه الدول لتسهيل مهامها.

لقد استطاعت إيران، في ظل غياب مشروع عربي موحد لمواجهتها، تحقيق كثير من حلقات مخططها، حيث تمكّنت من بناء الخلايا والشبكات التجسّسية والجماعات الإرهابية والتنظيمات السياسية المعارضة في كثير من دول الخليج العربي، إن لم يكن في أغلبها. كما استطاعت نشر برامجها الثقافية وسط شرائح واسعة من مجتمعاتنا العربية بكل سهولة. ورغم كل هذه الاختراقات التي أحدثتها، إن بقيت في مأمن من أي رد فعل أو عمل خليجي أو عربي مماثل، فلم تعلن إيران، ولو لمرة واحدة، كشفها خلية أمنية أو جماعة سياسية مرتبطة أو تعمل لصالح دولة خليجية. وأصبح عدم التعامل مع إيران بالمثل مفخرة لدى الدول العربية عامة، والخليجية منها خاصة، بدعوى عدم تدخلها في شؤون الآخر! رغم أن لدى هذه الدول أوراقاً كثيرة تشكل نقاط ضغط فعلية على إيران، لكن من المؤسف أنه قد جرى إغفال هذه الأوراق، ومنها على سبيل المثال: الخلافات الفكرية بين مراجع الحوزة الدينية، وورقة المعارضة الإيرانية، وورقة السنة والقوميات غير الفارسية، وورقة عرب الأحواز والجزر الإماراتية، وغيرها من الأوراق الداخلية الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن الاعتقاد السائد لدى بعض القوى والأطراف الخليجية والعربية، سواء كانت دينية أو سياسية أو ثقافية، بأن إيران اعتمدت «الشيعة» فقط لتنفيذ مخططها؛ خطأ استراتيجي ساعد على تمكين إيران من إبعاد كثير من خلاياها وأعوانها العاملين على تنفيذ مخططها، عن أنظار الرقابة؛ فمعظم الدول العربية، والخليجية منها تحديداً، دول مفتوحة وفيها جاليات من مختلف الجنسيات، وقد استطاعت إيران أن تبني مؤسسات وشركات تجارية واقتصادية مع أفراد وجماعات أجنبية وغير مسلمة في هذه الدول، وقد عملت على استغلالها في تنفيذ مآربها الخاصة.

وهذا الأمر مارسته إيران على مناطق أخرى، ففي سابقة هي الأولى من نوعها في الإعلام الإيراني نشر موقع «تابناك» التابع لأمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام الجنرال محسن رضائي، في ٢٠ «أكتوبر» الماضي؛ مقالة نقدية بعنوان: (بعد وزارة النفط، الخارجية في قبضة الحرس الثوري)، تطرقت إلى دور الحرس الثوري في تسيير وزارة الخارجية بعد أن شغل عدد كبير من ضباط الحرس الثوري مناصب عليا في الوزارة وبعثاتها الدبلوماسية، وذلك بعد اكتشاف محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، حيث أثيرت ردود أفعال ناقدة لسياسة وزارة الخارجية والحرس الثوري من قبل دبلوماسيين سابقين وسياسيين وكتّاب وصحفيين إيرانيين، كان من بينهم السفير الإيراني السابق في المكسيك «محمد حسن قديري ابيانة»، حيث وجّه نقداً لدور الحرس الثوري في إدارة وزارة الخارجية، وقد أيّد «السفير ابيانة» ضمناً ما كان قد نشرته الصحافة المكسيكية قبل ثلاثة أعوام عن قيام الحرس الثوري الإيراني بدعم عصابات مافيا

المخدرات وتهريب السلاح في المكسيك، حيث كانت صحفية «اونيورسال» المكسيكية قد اتهمت في تقرير لها نشرته بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٧م، قوات من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بفتح معسكر في شمال المكسيك لتدريب عصابات إرهابية ومافيا تهريب السلاح والمخدرات. واتهمت الصحيفة السفارة الإيرانية بالقيام بمساعدة الحرس الثوري على الزواج من مكسيكيات وتغيير أسمائهم للحصول على الجنسية المكسيكية؛ لتسهيل تحركاتهم في أمريكا اللاتينية. وأكدت الصحيفة أن السفارة الإيرانية تقوم على تنظيم معارض ومؤتمرات ثقافية وحفلات تعارف تدعو إليها شباناً وفتيات مكسيكيين بهدف بناء علاقات بينهم وبين عناصر الحرس الثوري.

وهذا الأمر مطابق لما كانت تقوم به السفارات الإيرانية في كل من سورية ولبنان مطلع الثمانينيات، حيث كانت تقوم بتزويج عناصر من الحرس الثوري بفتيات لبنانيات وسوريات لغايات عدة، منها: تعلم اللغة العربية بلهجات سورية ولبنانية، والحصول على جنسيات وجوازات سفر، واكتساب النفوذ في المجتمع والتغلغل في المؤسسات والجمعيات والحركات السياسية والاجتماعية، وغيرها.

كما لا يمكن إغفال أو تجاهل استغلال إيران للأنشطة والأعمال الاقتصادية في تحقيق مآربها السياسية وأنشطتها التجسسية، فقد جاء في تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدي فتح الله، في ٣ أكتوبر ٢٠٠٧م، أن الإمارات العربية المتحدة هي الشريك التجاري العربي الأول لإيران.. ووفق المصادر الإيرانية، فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران في السنة المالية الإيرانية – ٢٠٠٥م، نحو ٧,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات ٢,٥ مليار دولار. ولإيران جالية كبيرة في دول الخليج العربي؛ ففي دولة الإمارات وحدها تقدر بأكثر من نصف مليون إيراني، وهناك ما يقرب من ستة آلاف وخمسمائة شركة إيرانية تعمل في الإمارات. وبلغت الأموال التي أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبي وحدها أكثر من مائتي مليار دولار عام ٢٠٠٥. وهذا الأمر ينطبق على سائر دول مجلس التعاون الخليجي وإن كان بدرجات متفاوتة.

وتلتقي هذه الرؤية مع ما ورد في تقرير خاص وضعته جهة عربية أوردت فيه معلومات عن استعدادات خلايا إيرانية في عدد من الدول الخليجية لبدء تحرك مرحلي يبدأ بتجمعات شعبية في الحسينيات، ثم ينتقل إلى مستوى عصيان مدني يتمثل في إغلاق المتاجر والمحلات والامتناع عن العمل، إضافة إلى القيام بتظاهرات صاخبة. ويحذر التقرير من خطورة هذه الخطوة، لأن التجار الذين يوالون إيران مذهبياً وسياسياً، يسيطرون سيطرة شبه كاملة على أسواق المواد الغذائية والقطاعات الخدمية الحيوية في الماء والكهرباء، حيث إن العصيان المدني سيشل الحياة في هذه الدول. وهذا المخطط قد طبق جزء منه في البحرين العام الماضي قبل دخول قوات درع الجزيرة التي أنقذت الموقف في الوقت الحرج.

الملخص

إن ما تقدم يدفع بكل مواطن عربي وخليجي غيور لأن يتمعن ملياً في هذا الاستعراض ليراجع نفسه ويتساءل عن السبب الذي جعل إيران تقوم بكل ما قامت بها حتى الآن؟ وما العوامل والأسباب التي جعلت إيران تتمكن من تحقيق كل هذا النفوذ الذي تحول إلى خطر داهم يهدد أمننا وسلامة مجتمعاتنا ودولنا؟.. فهل السبب ضعف الأجهزة الأمنية العربية وعدم قدرتها على حماية أمننا القومي؟ (وهذا نشك فيه)، أم بسبب ضعف القرار السياسي لحكوماتنا الذي شجع إيران على التمادي والتدخل في الشؤون الداخلية لدولنا وتهديد أمن واستقرار مجتمعاتنا؟ أم بسبب غياب المشروع العربي (رسمياً كان أو شعبياً) القادر على التعامل مع إيران؟.. علماً أن هناك فئات كثيرة من المجتمعات العربية لا ترى في إيران خطراً على أمنها، خاصة عندما تتم مقارنة إيران بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فاعتقاد كون إيران دولة مسلمة وترفع شعار دعم القضية الفلسطينية، يسهل عليها اختراق المجتمعات العربية، وهذا ما هو حاصل بالفعل.

لذا نرى أن الأمر بحاجة ماسّة إلى استراتيجيين للتصدي للمسألة ودراسة أبعادها، وليس لعمل استطلاع رأي فقير معرفياً ومنهجياً؛ فالقضايا الاستراتيجية لا تناقش عبر استطلاعات رأي على صفحات مواقع الإنترنت والصحف، أو عبر الجلسات العامة.

التحدي الطائفي في سورية

د. بشير زين العابدين(*)

أولاً: البُعد التنظيمي المؤسسي:

١ - حكم البعث وتعزيز الهيمنة الطائفية في مؤسسات الحكم (١٩٦٣-٢٠٠٠):

قام حكم البعث منذ توليه الحكم في سورية بترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في نظام حكم مدني ضعيف وأحزاب سياسية لا تملك نظرية سياسية ناضجة، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني، وذلك بالاعتماد على الأقليات الطائفية التي استند عليها الفرنسيون للإضعاف من المقاومة التي قامت ضد سلطة الانتداب.

فقد أدرك قادة البعث منذ الأيام الأولى لانقلابهم في مارس ١٩٦٣؛ أن الشق الحزبي - المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة، فأعطوا لمؤسساته نمطاً شكلياً يقتصر على الإدارة، وعززوا سلطات المؤسسة العسكرية والأمنية في الحكم، وذلك بالاعتماد على العنصر الطائفي - العشائري باعتباره الضامن الأفضل للمحافظة على معادلة توازن الحكم في كيان جمهوري لم يُتَح للحكم المدني فيه مجال التطور التدريجي والنضج المؤسسي.

ويمكن ملاحظة تفوق العنصر الطائفي منذ الأيام الأولى لحكم البعث في تشكيلة اللجنة العسكرية التي تزعمت الانقلاب، وعلى رأسهم: الضباط العلويون؛ محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وسليمان حداد وعثمان كنعان، والإسماعيليان: عبد الكريم الجندي وأحمد المير، والدرزيان: سليم حاطوم وحمد عبيد.

وشهدت الفترة التالية انقلابين آخرين في عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، نتج عنهما سلسلة تصفيات دموية استخدمت فيها العصبية العشائرية والطائفية في الصراعات الداخلية بين أقطاب البعث بصورة لم يسبق لها مثيل.

وإثر انفراد حافظ الأسد بالسلطة عام ١٩٧٠، بادر الرئيس الجديد إلى ترسيخ البنية العشائرية - الطائفية في صفوف المؤسستين الأمنية والعسكرية، وربط توازن نظام الحكم بمجموعة من الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية التي تغلغلت في أجهزة الدولة، وسيطرت على الحياة العامة، وقد تغلب في هذه الأجهزة العنصر العلوي، حيث بلغت نسبة

(*) أكاديمي سوري.

الضباط العلويين في الجيش السوري نحو ٨٠ في المائة، أما العشرون في المائة الأخرى فهي مقسومة بين سائر طوائف المجتمع الأخرى[١].

فقد أحاط حافظ الأسد نفسه منذ الأيام الأولى لتوليه السلطة بعدد من الأقارب الذين بقى بعضهم معه في الحكم حتى وفاته، ويمكن ملاحظة تولي أقارب الرئيس وأصهاره وأبناء عشيرته من المتاورة، أعلى المناصب العسكرية وأهم الفعاليات الاقتصادية، وذلك في فرقة «سرايا الدفاع» التي أسسها عام ١٩٧١ وأسند قيادتها إلى شقيقه رفعت، و«الحرس الجمهوري» الذي أسسه عام ١٩٧٦ وأوكل قيادته إلى ابن عم زوجته أنيسة مخلوف، و«القوات الخاصة» التي أسندت قيادتها إلى اللواء العلوي علي حيدر، ومن بعده ابن عشيرته اللواء علي حبيب، وكذلك الفرق المدرعة الأولى والثالثة والرابعة التي أسندت قيادتها إلى مقربيه إبراهيم صافي وشفيق فياض وحكمت إبراهيم تباعاً، إضافة إلى المناصب القيادية الأخرى التي أسندت إلى أقاربه، مثل: اللواء علي أصلان (رئيس الأركان)، واللواء علي صالح (قائد قوات الدفاع الجوي)، واللواء عدنان بدر الحسن (قائد الفرقة التاسعة)، واللواء محمد إبراهيم العلي (قائد الجيش الشعبي)، وكان أغلبهم أعضاء في القيادة المركزية لحزب البعث.

وكذلك كان الحال بالنسبة للأجهزة الأمنية التي تكدس عناصرها في دمشق، وتم اختيار منسوبيها على أسس طائفية – عشائرية، وتراوح نسبة النصيريين فيها ما بين ٧٠ و٩٠ في المائة[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن عملية توظيف العصبية: الطائفية – العشائرية، لم تعد تقتصر في عهد حافظ الأسد على تشكيلة الأجهزة المعنية بحماية النظام، وإنما تم استخدامها بطريقة ملفتة للانتباه في عضوية حزب البعث وفي الوزارات ومؤسسات الدولة، والقطاعات الحزبية والسياسية والاقتصادية في المنشآت الحكومية وفي القطاع الخاص، حيث شكلت صلة القرابة والمصاهرة والانتماء العشائري عنصراً أساسياً في تولي المناصب المهمة في سورية، وقد تتبعت العديد من المصادر الآلية التي يتم بها تعيين الأقارب في الأجهزة العسكرية والمدنية في سورية بصورة دقيقة[٣].

٢ - ترسيخ البنية المؤسسية للهيمنة الطائفية - العشائرية في عهد بشار (٢٠٠٠-٢٠١١):

إثر وفاة حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، سار الرئيس الجديد بشار على نهج والده في ترسيخ البنية الطائفية للمؤسسات الأمنية والعسكرية.

ومن خلال عملية التعيينات التي أجراها بشار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، يمكن رسم صورة واضحة للمجموعة العسكرية والأمنية حول الرئيس الجديد، والتي تضمنت: صهره اللواء آصف شوكت، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللوائين إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس الأركان العماد علي حبيب من عشيرة المتاورة، وكذلك وزيري الداخلية بالتتابع اللوائين علي حمود وغازي كنعان؛ وهؤلاء جميعاً يرتبطون ببشار من حيث القرابة أو المصاهرة أو العشيرة، بل إن دائرتهم أضيق من دائرة الرئيس السابق الذي كان يعمد إلى الاستفادة من العشائر العلوية الحليفة، بينما عمد بشار إلى الاعتماد بصورة رئيسة على صلة القرابة المباشرة أكثر من والده.. فقد أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة لواء في الحرس الجمهوري ورقاه إلى رتبة عميد، أما عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار) فقد اتسع نفوذها بصورة ملفتة للانتباه؛ حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، وكذلك رامي وإيهاب مخلوف، الذين هيمنوا على قطاعات ضخمة من الاقتصاد السوري، خاصة في مجالات البنوك، والتجارة الحرة المعفاة

(١) يشير نيقولاوس فان دام إلى النسب المرتفعة في تمثيل العلويين في بعض الفرق ومنها على سبيل المثال: اللواء ٤٧ المدرع الذي تبلغ نسبة العلويين فيه نحو ٧٠ في المائة، وفي اللواء ٢١ تبلغ نحو ٨٠ في المائة، وفي القوات الخاصة نحو ٩٥ في المائة. وكانت سرايا الدفاع نموذجاً للتمثيل العلوي الكبير في صفوفها، حيث بلغت نسبتهم نحو ٩٠ في المائة. نيقولاوس فان دام (١٩٩٥)، الصراع على السلطة في سورية، ص ١٧٠.

(2) Middle East Intelligence Bulletin (2000) <Syria>s Intelligence>,vol. 2, no.6, 1 July 2000.

(٣) انظر على سبيل المثال:

P. Gubser, <Minorities in Power: The Alawites of Syria>, in R. D. McLaurin (ed.), The political Role of Minority Groups in the Middle East, New York 1979. Batatu H. (1981) <Some Observations on the Social Roots of Syria>s Ruling Military Group and the Causes for its Dominance>, Middle East Journal, vol 35 Summer 1981. Hinnebusch R.A. (1990) Authoritarian Power and State Formation in B>athist Syria: Army, Party and Peasant. San Fransisco.

من الضرائب، وقطاعات الاتصالات والمواصلات[1].

لقد كانت فرص الإصلاح متاحة للرئيس الجديد، لكنه اختار ترسيخ نظام عفى عليه الزمن، ولم تعد بنيته قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة؛ ففي انتخابات سنة ٢٠٠٧ ترسخ كيان السلطة الشمولية عن طريق زيادة عدد المقاعد المخصصة لحزب البعث على حساب الجبهة الوطنية والمستقلين، كما أعيدت مسرحية الانتخابات الرئاسية التي عملت أجهزة الإعلام والاستخبارات على إظهارها وسط مظاهر ابتهاج زائف بفوز المرشح الأوحد للرئاسة.

وبات من الواضح أن «بشار» لن يتمكن من إحداث تغيير جذري في بنية نظام شمولي أرسيت قواعده خلال أكثر من خمسة عقود، حيث يتغلغل عناصر حزب البعث في جميع مؤسسات الدولة[2]، وتهيمن أجهزة الأمن على الحياة العامة، بينما تحافظ الفرق الطائفية على توازن النظام.

وقد شكلت هذه المؤسسات عبئاً كبيراً على المجتمع السوري؛ لأنها فئات غير منتجة، ما أدى إلى تزايد عجز الموازنة واعتمادها على المساعدات الخارجية والديون.

وقد أدت حالة الإحباط الشعبي من تقلص فرص الإصلاح ونمو مؤسسات القمع وزيادة الأعباء الاقتصادية؛ إلى إذكاء الثورة التي هدفت إلى هدم البنية المؤسسية لنظام فقد صلاحيته.

ثانياً: البُعد الاستراتيجي الغربي:

١ - مفهوم «تمكين الأقليات» باعتباره جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية:

مثّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي؛ فقد تبنّت الإدارة الأمريكية السابقة سياسة «دعم الديمقراطية» في الشرق الأوسط باعتبارها إحدى أهم ركائز الأمن القومي للولايات المتحدة، وأفضل وسيلة لمواجهة التشدد الإسلامي، وقد عبّر الرئيس الأمريكي السابق عن ذلك في خطاب له عام ٢٠٠٣ بقوله: «منذ ستين عاماً والدول الغربية تغض الطرف عن غياب الحريات في الشرق الأوسط، لكن هذا التغاضي لم يجلب لنا الأمن؛ لأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار على حساب الحرية، وسيكون من غير المقبول بعد الآن القبول بالوضع الحالي في المنطقة»[3].

وسرعان ما أفصحت الإدارة الأمريكية عن رؤيتها لملامح المنطقة في المرحلة المقبلة، فدعت في مطلع ٢٠٠٤ إلى إحداث متغيرات جذرية في بنية الأنظمة العربية وسياساتها الداخلية؛ من خلال برامج دعم الديمقراطية التي تتضمن: عقد دورات تدريبية، ومحاضرات تثقيفية، وجلسات حوارية؛ تستهدف المعارضة في البلاد العربية بشكل أساسي[4].

وبدأت تظهر ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تقوم على الاستفادة من التعددية الإثنية والدينية والطائفية في المنطقة العربية لترسيخ الأمن القومي الأمريكي، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة، هي:

١ - تعزيز دور المؤسسات الدولية في مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة وتوظيفها لتحقيق أغراض سياسية.

٢ - دعم التطور الديمقراطي الهادف إلى إضعاف مؤسسات الحكم الشمولي الذي ساد أنظمة المنطقة، وأصبح عصياً على الإصلاح.

٣ - تمكين الأقليات باعتبارها إحدى أبرز وسائل وقف مد الحركات الإسلامية وتعاظم دورها في السياسة.

(١) فلاينت ليفريت (٢٠٠٥)، وراثة سورية، اختبار بشار بالنار، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) بلغ عدد أعضاء حزب البعث سنة ٢٠٠٠: ١٩٠٤٥٨٠ عضواً، منهم ٤٠٦٠٤٧ عضواً عاملاً، ويوجد في الجيش السوري ٢٧ فرعاً لحزب البعث و٢١٢ شعبة و١٦٥٦ حلقة حزبية بلغ عدد أعضائها ٢٥٠٦٦ عضواً، وتشير المعطيات إلى تغلغل الحزب في قطاعات أخرى غير المؤسسة العسكرية، حيث إن ٩٩٨ من أصل القضاة العاملين في سورية الذين يبلغ عددهم ١٣٠٧ حزبيون، ويبلغ عدد الحزبيين من محاضري جامعة دمشق ٥٦ في المائة، و٥٤ في المائة من محاضري جامعة حلب، و٧٩ في المائة من محاضري جامعة تشرين، و٨١ في المائة من محاضري جامعة البعث، ويهيمن الحزب على وسائل الإعلام بصورة مطلقة. انظر: إيال زيسر (٢٠٠٥)، باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٢٤.

(3) George W. Bush (2003) "Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy", Office of the White House, Press Secretary, 6th November 2003.

(٤) يمكن الحديث عن خمس مؤسسات رئيسة لدعم الديمقراطية تنشط في المنطقة، هي: الوقف القومي للديمقراطية (NED): مؤسسة شبه رسمية، غير ربحية، تأسست عام ١٩٨٣، تهدف إلى تمويل المؤسسات الديمقراطية حول العالم دون الحاجة إلى الدعم الحكومي المباشر؛ والمعهد القومي الديمقراطي للشؤون الخارجية (NDI): مؤسسة غير ربحية يتم تمويل أنشطتها من قبل (NED)، وهدفها دعم الديمقراطية وترسيخ مؤسساتها في مختلف دول العالم؛ والمعهد الجمهوري الدولي (IRI): منظمة مستقلة لا تتبع لأي حزب أو مؤسسة حكومية، تحصل على تمويلها من قبل الوقف القومي للديمقراطية وتهدف إلى ترسيخ مفاهيم الحرية، ودعم جهود الحكم الذاتي، وتعزيز دور القانون في مختلف دول العالم؛ ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI): برنامج تديره وزارة الخارجية الأمريكية، ويهدف إلى دعم التطور السياسي والاقتصادي والتربوي في الشرق الأوسط؛ والوكالة الأمريكية للتطوير الدولي (USAID): وكالة أمريكية فيدرالية تهدف إلى دعم التطور السياسي والاقتصادي في مختلف دول العالم.

وفـــي المرحلة التمهيدية لغزو العـــراق في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، نشأت علاقة وطيدة بين زعامات التنظيمات الشيعية في العراق وأجهزة الاســـتخبارات الغربية من خلال التنسيق الذي نشـــأ بينهم وبين الاســـتخبارات الغربيـــة في المراحل التمهيدية للإطاحة بنظام صدام حســـين ومن ثم تمكينهم من تولي مؤسسات الحكم.

ومثّل مؤتمر لندن الذي نظمه زلماي خليل زادة في ديسمبر ٢٠٠٢، نقطـــة فارقة في التعاون الأمني والسياســـي بين كل من: «المجلس الأعلى للثورة الإســـلامية» و«حزب الدعوة» مع الإدارة الأمريكيـــة، ففـــي أعقاب ذلك المؤتمـــر عقد أقطاب المعارضة العراقية لقاءات عدة مـــع الخارجية الأمريكية في شيكاغو، ومارست هذه المنظمات العراقية دوراً مهماً في ربط زعامات الأقليات الطائفيـــة في دول عربية أخرى مع أجهزة الاستخبارات الغربية[١].

وقـــد أكد ذلك أحد نشـــطائهم عندما قـــال: «لقد أقام الناشطون الشـــيعة علاقات واســـعة في الخارج في محيط العالـــم العربي، وكذلك في المحيط الغربي، وكانت لهم مراكز نشـــاط في كل من لندن وواشـــنطن تواصلوا من خلالها مع الفعاليات الإعلامية والصحفية والسياسية ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث وأعضاء في البرلمانات وغير ذلك»[٢].

وقد مثّل الغـــزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحول فـــي المنطقة العربيـــة، حيث تم اعتماد نظام سياســـي يقوم على تقســـيم الحكم بين الأكراد والشيعة والسنة بصورة شبه رسمية، وفي الوقت ذاته أصبح الانقسام العرقي والطائفي في المحافظات العراقية أمراً لا يمكن تجاهله على أرض الواقع.

ومنذ ذلك الحين ارتبط المشـــروع الأمريكي في الشـــرق الأوســـط بترجيح كفة المنظمات الشيعية، والدعوة إلى زيادة تمثيلها في أنظمة الإدارة والحكم، وذلك بعد أن قام الأمريكان بالـــدور الأكبر في تدمير القدرات العســـكرية العراقية التي كانت تمثل آلة الردع في وجه إيران ومشروعها التوسعي[٣].

(1) Juan Cole (2003) "The United States and Shi'ite Religious Factions in Post-Ba'thist Iraq", Middle East Journal, 10th August 2011, pp. 543-566.

(٢) حمزة الحسن (٢٠٠٨)، «علاقة شيعة السعودية الخارجية مذهبياً وسياسياً»، موقع الجزيرة، ١٢ يناير ٢٠٠٨.

(3) Antony Cordesman and A. Toukan (2011) "US, Gulf and Israeli Perspectives of the Threat from Iran", Center for Strategic and International Studies, January 2011.

وبعد ثلاث ســـنوات من النشـــاط المكثـــف لبرامج دعم الديمقراطيـــة، لاحظ الباحـــث الأمريكي ماكســـميلان أن الأحزاب الســـنية التي تعاملت بحـــذر وريبة مع هذه البرامج قد ضعف دورها، بينما انتعش نشاط المنظمات الشيعية التي تجاوبت مع برامج دعم الديمقراطية وكانت المســـتفيد الأكبر منها[٤].

وفي المرحلـــة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، أخذت تظهر ملامح المشـــروع الأمريكي للشـــرق الأوسط من خلال برامج «دعم الديمقراطية» التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة تمكين الأقليـــات الطائفية في أنظمـــة الإدارة والحكم بدول المنطقة، فقد تحدث تقرير نشـــره معهد «غلوبال ريسيرتش» في شهر نوفمبر ٢٠٠٦ عن وجود تنسيق: أمريكي - بريطاني - إســـرائيلي يهدف إلى تمكين الأقليـــات في المنطقة، وتوقع التقريـــر أن تشـــهد المرحلة المقبلة بذل جهود اســـتخباراتية لتشـــجيع الأقليات في المنطقة على المطالبة بكيانات سياسية مســـتقلة، ما يقدم حجة قوية للتدخل الغربي في شؤون هذه الدول لحماية الأقليات فيها[٥].

وما لبث أن اتســـعت مظاهر امتـــداد الحركات الطائفية من خلال النشـــاط الحقوقي الذي حظـــي بدعم عديد من المؤسسات الرســـمية والأهلية في الغرب، والتي بدأت تسوّق لفكرة اضطهاد الأقليات في الـــدول العربية، وأصبحت هذه المجموعات تمارس نشـــاطاً دبلوماسياً واســـعاً في العواصم الغربية، وتتمتع بتمثيل إعلامي كبير، حيث تصدر منشـــورات في دور نشر غربية، ويشارك منسوبوها في الكتابة الصحفية وفـــي القنـــوات الفضائيـــة، وغيرهـــا من وســـائل الإعلام الخارجي[٦].

وقد صدرت في الولايات المتحدة وبريطانيا مجموعة من الكتب والبحوث التي تحلل ظاهـــرة اهتمام الولايات المتحدة

(4) T. Maximilian, Middle East Policy, June 22nd 2007.

(5) Mahdi Darius Nazemroaya (2006) "Plans for Redrawing the Middle East", Global Research. 18th November 2006.

(٦) وفي هذه الأثناء نشطت المنظمات الأمريكية في الدول العربية لتحقيق هذه الأهداف من خلال برامج تتبناها مؤسسات الديمقراطية في المنطقة، ومن أبرزها: «الوقف القومي للديمقراطية» (NED) التي بلغت ميزانيتها السنوية في السنوات الثلاث الماضية ١١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩، و١١٨ مليون دولار عام ٢٠١٠، وقد تناقصت الميزانية لعام ٢٠١١ حيث بلغت ١٠٥ ملايين دولار، أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فقد بلغ مجموع ما أنفقته (NED) عام ٢٠٠٩ على برامج دعم الديمقراطية ١٧,٨٢١,٠٠٠ دولار، وأنفقت عام ٢٠١٠ على هذه البرامج: ١٥,٤٢٠,٠٠٠ دولار.

بتعزيز موقف الشـيعة في العالم العربي، حيث أكدت دراسة لعضو في مجلـس العلاقات الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة تعزز سياسة تمكين الشيعة في العالم العربي، إذ كان لها الفضل في تأسـيس: «أول كيان عربي شيعي في العراق»، وقد فرض ذلك عليها وضع سياسة جديدة للتعامل مع الشيعة في المنطقة الممتدة ما بين لبنان وباكسـتان، ورأت الدراسـة أن مصالـح الولايات المتحدة مرتبطـة ارتباطاً وثيقاً بتمكين الشـيعة في هذه المنطقة، وذلك انطلاقاً من القناعة السائدة في الأروقة الأمنية الأمريكية بأن الشيعة لم يشكلوا أي خطر استراتيجي على الولايات المتحدة كما فعلت الجماعات السنية المتشـددة كالقاعدة وطالبان. واعتبرت الدراسة السيستاني أحد أكبر الداعمين للمشـروع الديمقراطـي الأمريكي في العـراق التي أصبحت أول دولة عربية يُعيّن فيها رئيس وزراء شيعي بصفة رسمية، ورأت الدراسة أن المنظمات الشيعية في المنطقة العربية أصبحت الحليـف الرئيس للولايات المتحدة، ولا شـك في أنه سـيكون لها دور في تحجيم خطر التطرف السني[1].

٢ - مؤشـرات تطبيـق مفهـوم «تمكـين الأقليـات» في الأزمة السورية:

في مقابل الجهود الغربية لدعـم الأقليات وتمكينها في العالم العربي، يشـن الإعلام الغربي حملـة ضد التوجهات الدينية لدى السـنة في سـورية، ويشـارك في هذه الحملة أقطاب اللوبي الإيراني في واشنطن، والصحفيون المتعاطفون مع الكيان اليهودي، وبعض مؤسسات اليسار المعادية للحكومات الخليجية الداعمة للثورة السورية.

وعلى الصعيد نفسه، فإن المنظمات الحقوقية الغربية قد تناغمت مع هذه الحملة، حيث نشـرت مجموعة تقارير تتهم مقاتلي الجيش الحر بارتكاب المجازر وانتهاك حقوق الإنسان، وتحـذر من خطر هذه المجموعات المسـلحة على «الأقليات» التي باتت تخشى من «ممارسات الجيش الحر».

وقد مثلت هذه الحملة ظاهرة دفعت بمجلة «إكسـبرس» الفرنسية إلى نشر دراسـة حول نشاط الصحفيين الغربيين المدافعين عن النظام السوري، وحثّ دولهم على صيانة النظام القائم خوفاً من المجهول، والتحذير من خطر التيارات الدينية المتشددة في سورية على «الأقليات» وعلى الأمن الإقليمي[2].

ولم تقتصر الحملة على المؤسسـات الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان، بل انخرطت مجموعة من مراكز البحث الغربية في التحذير من انتشـار التطـرف الديني في صفوف الثوار السـوريين، ومخاطر تنامي تلك التوجهات على أمن الولايات المتحـدة وحلفائها في المنطقة، ومن أبرزها: معهد دراسـات الحرب في واشنطن الذي أصدر دراسة تحت عنوان: «الجهاد في سـورية» تناولت فيها الباحثة «إليزابيث أوباغي» العلاقة بين الإسـلام والإرهاب، وتتبعت تغلغل عناصر «القاعدة» في صفوف الثوار، ثم خرجـت بنتائج لا تعكس أي موضوعية أو استيعاب لطبيعة المجتمع السوري وبنيته[3].

فقد قسـمت الدراسـة غالبية أبناء الشعب السوري من حيث مستوى «التشـدد» إلى أربع دوائر تتضمن: «المسلمين»، ثم «الإسلاميين»، ثم «السلفيين»، وأخيراً «الجهاديين»، وتبنّت الباحثة مفهـوم «العلمانية» باعتباره رديفاً لمفهوم «الاعتدال»، وذلـك رغم اعترافهـا بأن غالبية عناصـر الجيش الحر لا ينتمـون إلى أي تنظيم سياسـي، وبأن كتائبـه تدير المناطق المحررة بطريقة تعكس التسـامح التقليدي الذي جبلت عليه الشخصية السورية.

ودلّلت الباحثة على تنامي التطرف من خلال الحديث عن انتشار سـمات التدين المتمثلة في استخدام الكتائب شعارات تحمل معاني دينية، مثل: «لا إله إلا الله» و«الله أكبر»، وإطلاق أسـماء ذات طابع ديني أو مسـتوحاة من التاريخ الإسلامي على الكتائب المقاتلة، وبروز مظاهر التدين الشـخصي لدى المقاتلين؛ كالمحافظـة على الصلوات، وإطـلاق اللحية التي اعتبرتها الباحثة إرثاً «سلفياً» يعكس التوجهات «الراديكالية» لدى بعض الكتائب.

يدعونـا ذلك للتأكيد على خطـورة ربط الإعلام الغربي التديـن بالتطرف فـي خلط متعمد يقصد به الإسـاءة إلى الغالبية من أبنـاء المجتمع، وتقديم المبـرّرات لتدخل القوى

(1) Vali Nasr (2007) The Shia Revival how conflict will shape the Future, Norton and Company.

(2) L'Express, October 9th 2012.

(3) Elizabeth O'Bagy (2012) 'Jihad in Syria', Middle East security report 6, Institute for the Study of War, September 2012.

الغربية فـــي حماية الأقليـــات ودعم مشـــاريع تمكينهم من مؤسسات الحكم بدعوى الخشية على مصيرهم في حال آلت السلطة إلى الغالبية من أبناء المجتمع.

وكان أحد أبرز مستشـــاري وزارة الخارجية الأمريكية قد نشـــر مقالاً يحلل فيه ظاهرة الاصطفاف الطائفي الذي ينذر بانفجار صراع إقليمي يصعب السيطرة عليه. ورأى الكاتب أن المحافظة على بنيـــة النظام، متمثلة في: الجيش وقوى الأمن وهيمنة العنصر العشـــائري في مفاصل الدولة؛ هي الضامن الوحيد لمنع سورية ومحيطها الإقليمي من الانزلاق إلى حرب طائفيـــة، كما أنها تمثل نقطة الالتقاء بين الساســـة الغربيين والروس في حل وسط ينهي حالة الجمود في مجلس الأمن.

وأضاف قائلاً: «إن بقاء نظام الأســـد القمعي العلوي بعد مغادرة بشـــار هو خيار مرٌّ المـــذاق، لكن البدائل الأخرى على أرض الواقع أسوأ من ذلك، هذا هو الخيار الأقل سوءاً»[1].

وفي إشـــارة إلى تبني الإدارة الأمريكية هذا الطرح، أكد وزير الدفاع الأمريكي خـــلال جولته الأخيرة في المنطقة في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢؛ ضرورة المحافظة على بنية الجيش ومؤسســـات الأمن في ســـورية خلال مرحلة ما بعد الأسد، مشدداً على أهمية الاســـتفادة من التجربة العراقية في هذا الصدد.

وتظهر مـــن هـــذه التصريحات ملامح سياســـة الإدارة الأمريكية لمرحلة ما بعد بشـــار الأســـد، والتـــي تنطلق من محورين رئيسين:

١ - تبنّـــي السياســـة التفتيتيـــة التي انتهجتهـــا الإدارة الأمريكيـــة في العراق، وذلك من خلال تعزيز دور المجموعات خـــارج إطار الـــدول، والتي تقوم على أســـس إثنيـــة ودينية وطائفية، وتشـــجيعها على الإســـهام في العملية السياســـية باعتبارهـــا الضامن الأســـاس لمنع الحركات الإســـلامية من الانفراد بالحكم.

٢ - المحافظة على البنية التحتية للمؤسســـة العســـكرية والأمنية (الطائفية - العشـــائرية) في سورية باعتبارها القوة الوحيدة التي أثبتت قدرتها في المحافظة على أمن «إسرائيل» ومنع الأزمة من الانتشـــار عبر الحدود. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إضعاف الجيش الحر، ومنع إمدادات الأسلحة النوعية عن كتائبه حتى لا تكون قادرة على تدمير البنية التحتية لفرق النظام.

ومن خلال اســـتقراء المبادرات الدوليـــة التي تقودها كل مـــن الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنســـا؛ يمكن القـــول إن هذه الدول تســـعى إلى احتـــواء الأزمة من خلال تحقيق التوافق مع روسيا والصين في الإبقاء على النظام، مع تغيير قيادته المتمثلة في بشـــار الأسد وبعض قادته الأمنيين والعسكريين.

ونظـــراً لأن مبـــادرات هذه الـــدول تنطلق مـــن تقدير مصالحها، فإنها لم تتمكن من فهم حقيقة أن الثورة قد قامت ضد المنظومة الفكرية والنظام الحاكم على حد ســـواء، وبأن الاســـتجابة لهواجس المنطلقات الأيديولوجية لنظام الأســـد ســـتؤدي إلى تعميق الأزمة وتفجير الموقف الإقليمي بدلاً من تأمينه.

ففي دراســـة قيّمة للمكونات الاعتقادية للنظام، رأى ثيو بانـــدوس أن الخطـــر الكامن في الأزمة الســـورية يتمثل في تعامل النخبة السياسية في القصر الجمهوري مع الثورة وفق خلفياتها الاعتقادية، والتي تزداد تطرفاً وعنفاً مع اســـتمرار الضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية[2].

والحقيقة هي أن نـــزوع المعارضة إلى التخفيف من حدة الاحتقان الطائفـــي، ومحاولة احتواء الفتنـــة الطائفية التي يؤججهـــا النظام؛ قد دفعت بهم إلى تجاهل عنصر خطير من مكونات البنية الاعتقادية لأركان النظام، والقائمة على المغالاة في تأليه القيادة السياسية وازدراء معتقدات الغالبية من أبناء المجتمع، وممارسة ذلك بصورة رســـمية ومنهجية منذ مطلع الثمانينيات.

وتؤكد عديد من الدراسات أن إفراط النظام في توظيف النزعة العشـــائرية - المذهبية في المؤسســـة العسكرية؛ قد أوقعه رهينـــة مجموعة متطرفة تمارس هـــذه التعديات عن اعتقاد وسبق إصرار.

(1) Vali Nasr (2012) <Assadism Without Assad Could Prevent Sectarian Mayhem>, Bloomberg, 12th February 2012.

(2) Theo Pandos (2011) <The Cult: The Twisted, Terrifying Last Days of Assad>s Syria>, The New Republic, 4th October 2011.

التدخل الإيراني في اليمن..
حقائقه وأهدافه ووسائله

أحمـــد أمـــين الـشـجـاع(*)
Asah112@gmail.com

كغيرها من الدول ذات الأطماع التوســـعية والتاريخ الحافل بالتدخلات الخارجية في شؤون الشعوب الأخرى؛ تسعى إيران جاهدةً إلـــى فرض نفوذها وهيمنتها علـــى المحيط الجغرافي المجاور لها، وكأنها بذلك تحاول استعادة عرش كسرى وسلطان ما قبل القادسية.

فما تمارســـه إيران ليس طموحات سياســـية واقتصادية يحق لكل دولة أن تقوم بها بالوســـائل المشروعة، بل هي أطماع واسعة تتعدى حقوق الآخرين.. فقد اتخذت السياسة الخمينية الإيرانية التوسعية مساراً عدائياً تصادمياً عبر خطين متوازيين.

الخط الأول: ممارسة العنف والتصعيد ضد العدو الحقيقي الدائم، وهم المسلمون السُّنة والعرب[1].

الخط الثانـــي: إظهار العدو الوهمي (إســـرائيل وأمريكا) بمظهـــر العدو الحقيقي الدائم؛ كغطاء لإخفاء حربها الحقيقية على عدوها الرئيسي، ووسيلة لممارسة الخداع ضده.

وبالفعـــل؛ نجـــح الخمينيون فـــي خداع كثير مـــن العرب والمسلمين الذين اغتروا بظاهر القول وقشور السياسة الإيرانية، دون النظر إلـــى لُبها وجذورها وأصولها الفكرية ومســـاراتها التاريخية التي على أساسها تُبنى القناعات، وتُفسر السياسات، وتُكشف الحقائق.

وتُعدّ الخدعة الخمينية ثاني أكبر خدعة وقع فيها كثير من العرب والمســـلمين في العصر الحاضر بعد الخدعة الصهيونية بخيالات «السلام» وحكايات «المفاوضات» لحل قضية فلسطين المحتلة.

لقد اتّبعت السياســـة الإيرانية الخمينية سَـــنَن السياسات الإسرائيلية والأمريكية حذو القذة بالقذة في التعامل مع الدول الأخرى والتدخل في شؤونها المحلية، حيث قامت تلك السياسة على بث الشـــقاق، وتفعيل الصراع، وإثارة الفوضى والأزمات، وإيقاظ الفتن.

وثمة أهـــداف ودوافع متفاوتـــة وراء الأطماع والتدخلات الإيرانيـــة في شـــؤون دول المنطقة، فهناك أهداف أساســـية ثابتة بعيدة المـــدى، وهناك أهداف مرحلية مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وعلى رأس الأهداف الأساســـية استعادة الهيمنة الفارسية على المنطقة، لكن بصورة دينية[2] طائفية؛ عبر نشـــر التشـــيع، ودعم الجماعات الشيعية في المنطقة، وإثارة النعرات المذهبية والاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية.

(*) باحث وكاتب في مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث – صنعاء.

(١) من الناحية العقائدية الشيعية والقومية الفارسية يُعد المسلمون السنة والعرب العدو الأول والحقيقي في نظر إيران، وليس إسرائيل والدول الغربية التي قد تقع بينها وبين إيران خلافات وربما صراعات تقتضيها ظروف التنافس والتسابق على تحقيق المصالح، حسبما هو معروف في واقع العلاقات بين الدول؛ ولهذا ليس غريباً أن يظهر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في أغسطس ٢٠٠٦م ليعلن أن بلاده لا تشكل خطراً على إسرائيل. وتكرر المشهد في يوليو ٢٠٠٨م بإعلان نائب الرئيس الإيراني وصهره – أسفنديار رحيم مشائي – أن ايران هي صديقة الشعب الإسرائيلي. وقال – بحسب ما نقلت عنه صحيفة (اعتماد) ووكالة أنباء (فارس) المعروفة بقربها من التيار الإيراني المتشدد –: إن إيران اليوم هي صديقة الشعب الأمريكي والشعب الإسرائيلي.. وقال: «إننا نعتبر الشعب الأمريكي بمثابة أحد أفضل شعوب العالم». صحيفة (القدس العربي)، في ٧ يوليو ٢٠٠٨م.

(٢) يقول حسن نصر الله أمين عام «حزب الله» اللبناني: «ما تقوم به إيران في منطقتنا إنما تؤدي به واجبها الإلهي، وهي منسجمة مع عقيدتها ودينها». صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٤ أكتوبر ٢٠١٠م.

إيران في اليمن:

لليمن خصوصيـــة دينية وتاريخية لدى إيران، وترتكز الخصوصية الدينية على ما تسمى «الثورة السفيانية» التي روّج لها العلامة الشيعي علي الكوراني العاملـــي في كتابه (عصـــر الظهور)، ومضمونه يتحدث عن ثورة ستكون في اليمن، ووصفهـــا بأنها «أهدى الرايات فـــي عصـــر الظهور علـــى الإطلاق»، وتحدد الروايات الشـــيعية وقتها بأنه «مقارب لخروج الســـفياني في شـــهر رجـــب، أي قبل ظهـــور المهدي ببضعة شـــهور»، وأن عاصمتهـــا صنعاء، أما قائدها - المعروف في الروايات باســـم (اليمانـــي) - فتذكر روايةٌ أن اســـمه (حسن) أو (حسين)، وأنه من ذرية زيد بن علي[1].

أما عن الخصوصية التاريخية، فإن اليمن كانـــت ولاية تابعة للإمبراطورية الفارسية قبل أن يحررها الإسلام.

ومن هـــذا المنطلق تتداخل الأهواء الدينية والأطماع التاريخية مع بعضها البعض فـــي عملية صياغـــة وتحديد مسار السياسة الإيرانية في اليمن.

وقد كثُـــر الحديث عـــن التدخل الإيرانـــي فـــي اليمن طوال ســـنوات الصـــراع بـــين الحوثيين والســـلطات اليمنيـــة، ولهـــذا ســـنكتفي في هذه المقالة بعرض مستجدات هذه القضية وأبعادهـــا في ظل التطـــورات الحالية التي تشهدها اليمن.

(١) الكتاب مطبوع ومتوفر لمن أراد الرجوع إليه، ومنشور على الشبكة الإلكترونية. انظر: الحوثية في اليمن.. الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء. بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، ص ٨٧.

حقيقة التدخل الإيراني:

لم يعد الحديث عن التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لليمن، همساً بين دوائر أمنية وسياسية، بل تعداه إلى العلن والمجاهرة على أعلى المستويات الرسمية.

ففـــي أكتوبر ٢٠١٢م اتهم الرئيس اليمني الجديد - عبدربه منصور هادي - إيران بالسعي إلى تنفيذ مخطط يهدف للسيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر، داعياً إلى تحرك دولي عاجل لوقف المخططات الإيرانية الوشيكة.

وفي محاضرة ألقاها في (مركز وودرو ويلســـون الدولي للباحثين) في واشنطن - يوم ٢٨ ســـبتمبر ٢٠١٢م -؛ ذكر الرئيس هادي من بين التحديات التي تواجهها اليمن التدخل الإيراني، مؤكداً أن إيران تســـعى إلى تعويض خسارتها الاستراتيجية مع تزايد مؤشرات انهيار النظام في سورية، في اليمن؛ نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يقع بين دول غنية بالنفط والقرن الإفريقي.

وأوضح الرئيس اليمني أن هذه التدخلات تمثلت «في الدعم الإيراني لبعض التيارات السياسية والمسلحة، وتجنيد شبكات تجسسية»، مؤكداً الكشف عن ست شبكات تجسسية تعمل لصالح إيران تم إحالتها للقضاء[١].

وفي مؤتمر صحفي في برلين مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في ٤ أكتوبر ٢٠١٢م؛ جدد هادي اتهاماته لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن من خلال دعم الانفصاليين، وقال: إنّ في الجنوب حراكين: «حراك سلمي وحراك غير سلمي، هذا (الأخير) يستخدم السلاح، ومدعوم من إيران.. الحراك المسلح هو من يريد الانفصال»[٢].

من جهته، أكد وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي وجود علاقة قوية بين الحوثيين والحرس الثوري الإيراني؛ من خلال توفير طهران التدريب والأسلحة والمعدات والأموال.

وقال القربي - في تصريح لصحيفة (الوطن) السعودية[٣] -: إن «إيران لها ارتباطات مع الحوثيين وغير الحوثيين». واستدرك بالقول «هناك جوانب كثيرة لا نود التطرق إلى الحديث عنها في الوقت الحالي؛ لأن ذلك ليس من المصلحة؛ ولأننا داخلياً في حوار، ونأمل أن نعالجها من خلال الحوار».

وكان وزير الخارجية اليمني قد حذر - قبل ذلك - المجتمعَ الدوليَ من حجم التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية اليمنية.

وقال لصحيفة (الشرق الأوسط)[٤]: إن الأمور «أضحت على نحو حقيقي يدركه الجميع..»، مؤكداً أن «التدخل الإيراني في اليمن يضر بأمن واستقرار المنطقة».

وعلى هامش مؤتمرٍ أمني عُقد في البحرين في ديسمبر ٢٠١٢م؛ قال رئيس (جهاز الأمن القومي) الاستخباراتي اليمني - الدكتور علي الأحمدي -: إن إيران «انتهزت الفرصة لتوسيع الصراع للعب دور معين.. ليست لدينا عداوة مع إيران، كل ما نطلبه هو عدم التدخل (في شؤوننا)». وأضاف: «لدينا أدلة واضحة على وجودهم، واعتقلنا عدداً من الأشخاص، ولدينا أدلة كافية على تدخلهم»[٥].

وهنا يؤكد الدكتور عبدالله الفقيه - أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء -، أنَّ المحاولات الإيرانية الحثيثة للتغلغل في اليمن لم تَعُد - سياسياً وإعلامياً وأمنياً - «خَفية، أو تحتاج إلى الكثير من المهارة لرؤية ملامحها»؛ فإيران «تستغل الضعف الكبير الذي تعانيه الدولة اليمنية خلال هذه المرحلة»، خصوصاً حالة انقسام قوات الجيش والأمن اليمنية والأوضاع الاقتصادية السيئة لأبناء الشعب اليمني من فقر وبطالة، إضافة إلى الخلافات الداخلية بين فرقاء الحياة السياسية في اليمن، وفي مقدمتها التمرد الحوثي في الشمال، والحراك الانفصالي في الجنوب، وأنشطة جماعات (القاعدة).

وقال: «إيران تسعى لخلق منطقة نفوذ في هذا الجزء المهم من العالم بأي ثمن، حتى إن تطلّب الأمر مد جسور التواصل مع (القاعدة) التي يمكن أن تمثل حليفاً مرحلياً مهماً يشاركها الأجندة ذاتها، وإن اختلفت الأهداف»[٦].

النافذة الحوثية:

ويرى المراقبون أن أصابع إيران لم يكن لها أن تتغلغل في اليمن لولا وجود عوامل موضوعية تساعدها على ذلك، وأهمها الحركة الحوثية؛ حيث تلعب الحركة العامل الأبرز في تمدد إيران وتوسعها في اليمن[٧].

ولهذا؛ فإن جهود إيران انصبت - منذ قيام الثورات العربية المعروفة باسم (الربيع العربي) - على تقوية واقع الحركة إعلامياً[٨] وتسليحاً وسياسياً وعلى المستوى المالي.

ففي جانب السلاح تعمل إيران بشكل حثيث على ضمان

---

(١) بعد إثارة الرئيس هادي لقضية خلايا التجسس الإيرانية التي تمَّ كشفها في اليمن، تأزمت العلاقة بين البلدين، وسعت إيران لتطييب خاطر القيادة اليمنية؛ فأرسلت وفداً رسمياً إلى صنعاء برئاسة نائب وزير الطاقة مسعود حسيني، حمل معه دعوة رسمية من الرئيس الإيراني إلى الرئيس اليمني لحضور قمة دول عدم الانحياز التي عقدت في طهران يومي ٣٠ و٣١ أغسطس ٢٠١٢م. كما قدم الوفد الإيراني عروضاً اقتصادية كان أبرزها: دعم قطاع الطاقة الذي يعاني أزمة كبيرة في مجال الكهرباء، وكانت الحكومة اليمنية في تلك الفترة تقوم بمفاوضات مكثفة مع بعض الجهات الخارجية بحثاً عن حلول لهذه الأزمة.

(٢) موقع (مأرب برس)، في ٥ أكتوبر ٢٠١٢م.

(٣) في ١٦ يوليو ٢٠١٢م.

(٤) في ٢٢ مارس ٢٠١٢م.

(٥) الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء (رويترز)، في ٩ ديسمبر ٢٠١٢م.

(٦) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٢ أكتوبر ٢٠١٢م.

(٧) صحيفة (الخليج) الإماراتية، في ٢ أغسطس ٢٠١٢م.

(٨) يمتلك الحوثيون قناة فضائية باسم (المسيرة)، وبدأ بثها رسمياً من بيروت في يناير ٢٠١٢م. ويأتي إنشاء القناة - بحسب ما تداولته وسائل الإعلام - بعد قيام إيران باستقطاب كوادر إعلامية بارزة لمساندة مشروعها في اليمن، من مختلف المحافظات، إضافة إلى تدريب كوادر حوثية إعلامياً من خلال دورات تدريبية أجريت لهم في القاهرة وبيروت وطهران، وبإشراف كادر لبناني من مؤسسة (المنار) اللبنانية التابعة لـ «حزب الله». ويظهر من سياسة القناة موافقتها للسياسات الإيرانية في المنطقة، سواء على الصعيد العالمي أو العربي أو المحلي، ومساندة النظام الإيراني والسوري وحزب الله والقوى الشيعية في المنطقة.

تدفق السلاح إلى الحوثيين، سواء عبر تهريب شتى أنواع الأسلحة إلى صعدة، أو عبر الدعم المالي لشراء السلاح من الأسواق اليمنية.

وأشارت تقارير دولية - في السنوات القليلة الماضية - إلى قيام إيران بإنشاء قاعدة لها في إريتريا لمد الحوثيين بالسلاح عبر رحلات بحرية إلى المناطق القريبة من سواحل مينائي مِيدي واللُّحَية القريبين من صعدة.

وهناك أنباء تشير إلى قيام السفن الإيرانية الموجودة في منطقة خليج عدن - بحُجة المساهمة في مكافحة القرصنة - إضافة إلى سفن تجارية إيرانية؛ بتهريب كميات من الأسلحة عبر قوارب صيد يمنية إلى داخل اليمن[1].

كما كشف تقرير أمريكي أمني صادر عن مركز (ستراتفور) للاستشارات الأمنية في ولاية تكساس - عام ٢٠٠٩م -؛ عن دور إيراني في عمليات تهريب منتظمة، وقال: إنها كانت تتم من ميناء (عصب) الإريتري إلى السواحل القريبة من محافظة صعدة في مديرية (ميدي) اليمنية؛ ليتم تخزينها هناك، ومن ثم يتم نقلها عبر مهربين إلى محافظة صعدة معقل المتمردين الحوثيين. وأضاف التقرير أن الطوق الأمني الذي فرضته القوات البحرية السعودية على ميناء ميدي وسواحل اليمن الشمالية[2]؛ دفع القوات البحرية الإيرانية إلى إضافة أسطولٍ رابع تمركز في خليج عدن؛ وذلك لتأمين طرق جديدة لتهريب الأسلحة للتمرد الحوثي[3].

وفي الفترة ما بين أواخر ٢٠١١م وأوائل ٢٠١٢م، بدا أن إيران قد كثفت من اتصالها السياسي بالمتمردين الحوثيين وغيرهم من الشخصيات السياسية في اليمن، وزادت من شحنات الأسلحة إليهم، كجزء مما يصفه مسؤولون عسكريون واستخباراتيون أمريكيون بأنه «جهد إيراني متنامٍ لتوسيع نطاق نفوذ طهران في منطقة الشرق الأوسط بأكملها»، بحسب تقرير لـ (نيويورك تايمز). وبحسب التقرير حاولت إيران - في الشهور الأولى من العام ٢٠١٢م - أن ترسل إلى اليمن مواد تستعمل في صنع أجهزة تفجير تعرف باسم الأسلحة الخارقة للدروع شديدة الانفجار (إي إف بي)، بحسب مسؤول أمني يمني رفيع المستوى، وهذه المواد كانت قد أرسلت في سفن شحن خرجت من تركيا ومصر ورست في عدن. وقال مسؤول يمني: إن هذه الشحنة كانت في طريقها إلى بعض رجال الأعمال اليمنيين الذين ينتمون إلى المتمردين الحوثيين، قبل أن يتم اعتراضها من قبل الحكومة[4].

أما على الصعيد السياسي، فإن إيران تسعى إلى التأثير في المشهد السياسي اليمني من خلال الاتصال بجميع القوى السياسية الفاعلة من أقصى اليمين إلى اليسار، ومن جنوب اليمن حتى شماله؛ فإيران تدعم عبر وسطائها سياسيين في القوى اليسارية ممن شاركوا في الثورة الشعبية ولديهم عداء أيديولوجي مع حزب (الإصلاح) والتيارات السلفية؛ لإيجاد أرضية من القبول للتحالف أو التنسيق مع الحوثيين كقوة ممثلة لها في اليمن.

وقد استطاع الحوثيون - بحضورهم في الساحات الثورية في كثير من المحافظات اليمنية - استقطاب رموز وكوادر سياسية من أطياف مختلفة؛ فأوجد ذلك انشقاقاً في أوساط الساحات الثورية بين قوى مؤيدة للمبادرة الخليجية وأخرى رافضة على أساس من التبعية للرؤية الإيرانية.

وهناك تمويل مالي ودعم لوجستي مقدم لأحزاب سياسية بعضها تأسَّس بعد الثورة الشعبية، وبعضها لا يزال تحت التأسيس.

فإعداد الكوادر، ودعم الفعاليات، وكسب الولاءات، وأعمال التسلح، والمؤتمرات التي تعقد هنا وهناك بتمويل من طهران؛ كلها مظاهر يقف وراءها تمويل خارجي وعمل استخباري كشفت عنه الأيام، وصرح به الرئيس اليمني وقيادات أمنية وسياسية مختلفة. يضاف إلى ذلك التنسيق القائم بين الحوثيين والنظام السياسي السابق لإفشال العملية السياسية، من خلال القواعد التابعة للمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقاً)، والعاملة في أجهزة ودوائر الدولة المختلفة، وبسند من قوى قَبَلية موالية للنظام السابق ورئيسه علي صالح.

(١) صحيفة (الجزيرة) السعودية، في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩م. وكان قائد الحرس الثوري الإيراني قد أعلن يوم ٢٩ أغسطس ٢٠٠٩م أن قوات الحرس الثوري ستكثف وجودها في خليج عدن.. وقال: إن زيادة الوجود الإيراني في خليج عدن هو «لأغراض دفاعية»، مؤكداً أن «صواريخ إيران دقيقة جداً، وتصيب أهدافها في أي مكان» دون أن يعطي تفاصيل إضافية. صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩م.

(٢) كان ذلك أثناء المواجهات المسلحة بين الحوثيين والقوات السعودية.

(٣) (المصدر أونلاين)، في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩م.

(٤) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٦ مارس ٢٠١٢م، ومجلة (المجلة)، في ١٥ مارس ٢٠١٢م.

الأهداف والوسائل:

إلى جانب الأهداف الدينية المذكورة آنفاً، هناك أهداف أخرى تعددت التحليلات والرؤى حول طبيعتها وأبعادها. يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء - الدكتور عبدالله الفقيه - لصحيفة (الشرق الأوسط) [1]: «إيران تسعى من خلال أنشطتها التوسعية داخل اليمن إلى تحقيق عدة أهداف؛ فهي أولاً تريد زيادة قوتها الإقليمية، واستباق أي خسائر يمكن أن تلحق بها نتيجة ثورات (الربيع العربي). وإذا كانت تدافع باستماتة عن النظام السوري ودعمه بكل الطرق الممكنة حتى لا تخسر حليفاً استراتيجياً؛ فإن ما تقوم به في اليمن يمثل انعكاساً لليقين المتزايد بين السياسيين الإيرانيين بأن سقوط نظام الأسد هو مسألة وقت، وأن على إيران أن تبحث عن مناطق نفوذ جديدة في العالم العربي تعوض بها الخسائر الكبيرة المحتملة التي ستلحق بها من جراء سقوط النظام السوري، سواءً في سورية ذاتها أو بين الجماعات المرتبطة بالنظام السوري في لبنان والعديد من الدول العربية الأخرى».

إن تحقيق نفوذ إيراني في اليمن لا يمكن أن يتم في ظل وحدة مجتمعية ودولة مهيمنة ومستقرة؛ لذلك فهي تسعى في سبيل تقوية حلفائها إلى تفجير الأوضاع العسكرية في اليمن، وإيجاد حالة من الفوضى العارمة التي يمكن معها إعادة صياغة موازين القوى.

ومن هنا، نجد أن الحوثيين حاولوا - ولا يزالون - بكل الوسائل، جرّ القوى الإسلامية إلى الدخول في صراع عسكري مسلح، عوضاً عن الحروب التي كانت تتم مع نظام صالح، وهذا ما دفعهم لمهاجمة السلفيين في صعدة، ومهاجمة الإصلاحيين (الإخوان المسلمين في اليمن) عقب الثورة الشعبية في أكثر من محافظة يمنية، كمحافظات الجوف وعمران وحَجّة، إضافة إلى محافظة صعدة ذاتها. وقد حذر مراقبون سياسيون وخبراء عسكريون من سيناريو من هذا القبيل يجري الإعداد له إيرانياً وحوثياً[2].

ومن أجل دعم تحرُّك كهذا، قامت إيران - عبر مخطط[3] بدأ تنفيذه منذ اندلاع الاحتجاجات في اليمن - بتمويل عشرين وسيلة إعلامية فضائية وورقية وإلكترونية، وقد بدأت فعلاً بالسعي لاستخراج تصاريح سبع صحف مختلفة، اثنتان منها بدأتا بالصدور فعلاً، كما جرى تمويل إطلاق عشرة مواقع إلكترونية لجهات وأشخاص ومجموعات تعمل في إطار المخطط ذاته.. وهناك ثلاث قنوات فضائية موجهة للجمهور اليمني يجري تمويلها، إحداها تشرف عليها قناة (المنار) اللبنانية، وأخرى قناة (العالم) الإيرانية، والثالثة تشرف عليها قناة عراقية لم يتم الكشف عنها، مع دورات تدريبية تقدم في بيروت للكوادر الإعلامية عن طريق منظمات لبنانية تتبع جهات محسوبة على إيران، وتركيز هذه الدورات على قوى اليسار والإعلاميين الذين عملوا مع المؤتمر الشعبي العام ونظام الرئيس السابق علي صالح.

ومثَّل حزبا (الحق) و(اتحاد القوى الشعبية) جناحي الأجندة السياسية للمخطط الطائفي خلال حقبة ما بعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م. ورغم وجود خلافات فكرية ومنهجية بين قيادة الحزبين، غير أنهما ظلا يمثلان غطاءً سياسياً وحقوقياً مسانداً لحركة الحوثي مع احتفاظهما بموقعيهما في تكتل (اللقاء المشترك).

وحيث وقفت طبيعة شروط الانتماء المغلقة التي ميزت الحزبين خلال الفترة السابقة عائقاً أمام تحول الحزبين إلى كيانات شعبية مفتوحة لكافة أبناء المحافظات اليمنية بمختلف مذاهبها؛ فإن الاستراتيجية الجديدة التي تسعى إليها إيران هي إنشاء أحزاب تضم قوى ناصرية واشتراكية وبعثية وصوفية، وشخصيات قد تخرج من (المؤتمر الشعبي العام) ومن تكتل (اللقاء المشترك)؛ لتمثل كيانات سياسية واسعة الانتشار والحضور في مواجهة المشروع الإسلامي (السُّني)؛ باعتباره العدو المشترك للجميع. وقد بدأت إجراءات التنسيق لإشهار بعض هذه الأحزاب من مدن محسوبة على المناطق السنية وربما الجنوبية.

من هذه الأحزاب (حزب الأمة) الذي تم الإعلان عنه في ٥ يناير ٢٠١٢م، وهناك شبه إجماع في أوساط المراقبين والمحللين السياسيين على أن الحزب واجهة سياسية جديدة لحركة الحوثي. وكذلك (الحزب الديمقراطي اليمني) الذي تم الإعلان عنه يوم ٢٤ مايو ٢٠١٠م، ويظهر من أدبياته ووثائقه الرسمية الصادرة عنه، ومن مواقفه السياسية؛ أنه جزء من التحالف الإيراني في اليمن.

---

(١) في ١٢ أكتوبر ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٣ أغسطس ٢٠١٢م. وانظر: صحيفة (الشرق) السعودية، بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢م.

(٣) لمعرفة تفاصيل المخطط الإيراني، انظر: صحيفة (الشرق)، في ٢٨ يناير ٢٠١٢م.

منفذ بحري:

في حال أقام الحوثيون منطقة نفوذ مستقلة في شمال الشمال باليمن، تضم محافظتي صعدة والجوف وأجزاءً من محافظتي عمران وحجة، وغيرها؛ سيكون من الضروري إيجاد منفذ بحري لهم؛ للاستقلال كلياً عن الدولة المركزية في إدارة شؤونهم الاقتصادية. ويمثل ميناء (ميدي) الساحلي - الذي يتبع إدارياً محافظة حَجّة على ساحل البحر الأحمر، والقريب من المياه السعودية - الخيار الأفضل؛ فهو أقرب المنافذ المائية إلى المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون ومحاذٍ لها.

لذلك؛ قال وزيرٌ في حكومة الوفاق اليمنية[١] إن «رغبة الحوثيين المتواصلة في السيطرة على ميناء ميدي الاستراتيجي تأتي بطلب مباشر من قيادات الحرس الثوري الإيراني».

وكشف مصدر في وزارة العدل اليمنية عن قيام الحوثيين خلال السنوات الأخيرة، وبإيعاز من طهران ورؤوس أموال إيرانية؛ بشراء مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لميناء ميدي على الحدود مع السعودية والواقع في إطار محافظة حجة[٢].

وفي السياق ذاته، علَّل مسؤول حكومي في محافظة حجة[٣] التحرك الحوثي في المحافظة بـ «رغبة الحوثيين في السيطرة على مناطق مشرفة على ميناء ميدي والتحكم في الطرق الرابطة بين أهم مديريات المحافظة؛ لتحقيق أهداف تقف خلفها إيران». وأضاف: «المستهدف من نشاط إيران ليس اليمن، بل الخليج، وتحديداً السعودية، لكن اليمن والحراك والحوثيين هم أدوات فقط تستخدمها طهران لتنفيذ أجندتها، ولا نستبعد أن تتعامل حتى مع القاعدة للإضرار بالسعودية».

ومما يزيد الوضع خطورة هو أن ميناء (ميدي) لا يخضع لإشراف ومراقبة السلطات اليمنية المعنية؛ ولهذا طالب وزير النقل في حكومة الوفاق الوطني - الدكتور واعد باذيب - بتسليم ميناء ميدي إلى وزارة النقل.

وأشار الوزير - في مقابلة مع قناة (السعيدة) اليمنية - إلى أن الميناء ليس موجوداً في أصول مؤسسة البحر الأحمر ولا يتبع وزارة النقل[٤].

استغلال القضية الجنوبية للسيطرة على المنافذ البحرية:

نشطت إيران مؤخراً في استقطاب الحراك الجنوبي في الداخل والخارج، إلى الحدِّ الذي ظهرت معه الاتهامات المتبادلة بين الأطراف المختلفة في الحراك بهذا الشأن.

فقد استنكر حسن باعوم - وهو ثاني أكبر زعيم انفصالي جنوبي - علاقة علي سالم البيض بإيران، وقال: «لا نريد من البيض أن يتحول من عميل للشيوعية إلى عميل للشيعة الإيرانية»[٥].

ويقول القيادي في الحراك الجنوبي العميد عبدالله الناخبي - في تصريح لـ (الجزيرة نت)[٦] -: إن الواقع يفيد بأن أعمال الشغب التي شهدتها عدن مؤخراً، لا سيما التفجيرات وقطع الطرقات؛ يقف وراءها عناصر الحراك التي تدربت في إيران وبدعم من بقايا نظام الرئيس السابق، مضيفاً أن علاقة بقايا النظام السابق بالحراك المسلّح غير خافية، فهناك سيارات وأطقم عسكرية محملة بالسلاح تُسلَّم للقيادات بالحراك التي تنهج العنف، مؤكداً وقوف نجل صالح الذي يقود الحرس الجمهوري وأعوانه وراء تسهيل تصدير السلاح والأموال لعناصر الحراك المسلح.. «لتحقيق مقولة المخلوع إنه إذا رحل عن السلطة ستدخل اليمن في حرب أهلية».

وأضاف أن «التدريبات العسكرية لمجاميع من عناصر الحراك التابعة للبيض تجري في إيران وبإشراف الحرس الثوري، وفي لبنان يتولى تدريبهم (حزب الله)، ومن ثم يعودون إلى عدن لخلق الاضطرابات والفوضى».

وفي الفترة الأخيرة ذكر القيادي البارز في الحراك الجنوبي ورئيس (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لأبناء الجنوب) - محمد علي أحمد -؛ أن أغلب قيادات الحراك ذهبوا إلى إيران لاستجدائها من أجل تقديم الدعم، مشيراً إلى أن إيران تريد تحويل الجنوب إلى ميدان صراع طائفي. ولفت في الجلسة الختامية لمؤتمر أبناء الجنوب، إلى أن المد الإيراني في اليمن لا يتوقف عند دعم الحركة الحوثية الشيعية في شمال اليمن، مضيفاً: «إيران طلبت من قيادات الحراك تجنيد وتعليم وتدريب ٦٥٠٠ شاب من الجنوب»[٧].

ولم يعد يخفي الانفصاليون الجنوبيون علاقتهم بإيران

---

(١) لصحيفة (الوطن) السعودية، في ١٧ سبتمبر ٢٠١٢م.
(٢) لصحيفة (الشرق)، في ١٥ فبراير ٢٠١٢م.
(٣) في تصريح للصحيفة ذاتها.
(٤) (الأهالي نت)، في ١٨ أكتوبر ٢٠١٢م، و(الاشتراكي نت)، في ١٨ أكتوبر ٢٠١٢م.
(٥) صحيفة (الحياة)، في ٥ أكتوبر ٢٠١٢م.
(٦) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٨ يوليو ٢٠١٢م.
(٧) (العربية نت)، في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢م.

وترحيبهم بدعمها، فقد سبق أن قال زعيمهم علي سالم البيض: إن «إيران دولة موجودة في المنطقة وقادرة ولها دور كبير، وهي جارة للعرب وسند لهم، وقد ساعدت لبنان وفلسطين وحزب الله، وما من دولة عربية قامت بما تقوم به إيران من أجل تعزيز الصمود في لبنان في وجه إسرائيل»[١].

وفي ديسمبر ٢٠١٢م قال: «إن كنتُ قد تسلمت أموالاً من إيران، فإني كنت أفعل ذلك لمساعدة شعبي»[٢].

وأهم ما تطمع فيه إيران هو الوصول إلى مضيق (باب المندب) الذي يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم، وهو ما يمثل تحكماً وتهديداً في الوقت ذاته لطرق الملاحة والإمداد العالمية[٣].

استهداف المناطق السنية:

كشف مصدر حكومي يمني رفيع - لصحيفة (السياسة) الكويتية[٤] -، أن إيران أنفقت نحو بليون دولار لدعم مخططها لفصل الجنوب، وأنها رصدت ضعف هذا المبلغ لمواصلة تنفيذ المخطط وإقامة دولتين. واتهم المصدر - الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه - طهران باستغلال الأزمة والأوضاع الاقتصادية المتردية التي مرَّ بها اليمن عام ٢٠١١م، وأنها قامت باستقطاب نحو ١٢٠٠ شاب من صنعاء وعدن وتعز وصعدة، ومناطق أخرى، من بينهم شيعة وسنة، وإرسالهم إلى سورية وبيروت؛ لتلقي تدريبات عسكرية على يد مقاتلي (حزب الله)، وأنها نقلتهم إلى مدينة (قُم) الإيرانية لمواصلة دارستهم الدينية هناك. وعبّر المصدر عن مخاوفه من تحويل هذا العدد الكبير من شباب اليمن إلى خلايا تخريبية تتحكم فيها إيران للقيام بأعمال تجسسية وتخريبية تخدم مصالح طهران عندما تعيدهم إلى بلادهم.

وهناك ابتعاث لطلاب يمنيين يجري على أشُده لإكمال الدراسات الدينية وبعض التخصصات الأخرى في إيران، وهو يحظى بدخول مجموعات «سنية» من الشباب ممن يرون في ذلك فرصة للخروج من مأزق «الحال الواقف» في اليمن[٥].

(١) موقع (مأرب برس)، نقلاً عن صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩م.
(٢) (المصدر أونلاين)، نقلاً عن تقرير لصحيفة (ماكلاتشي) الأمريكية، في ٧ ديسمبر ٢٠١٢م.
(٣) اعترفت إيران - في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢م - بأن قطعها البحرية تراقب مضيق باب المندب؛ بذريعة «رصد أي تحرك من قطع معادية». صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢م.
(٤) في ٢ ديسمبر ٢٠١٢م.
(٥) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٠ أكتوبر ٢٠١٢م.

وبعض هؤلاء شكلوا خلايا تجسس تعمل لصالح إيران. فقد أكد مصدر أمني يمني أن الأجهزة الأمنية أحرزت تقدماً في تفكيك خلايا إرهابية في مدينة تعز ترتبط بصورة مباشرة بـ «الحرس الثوري الإيراني»[٦].

وتعدّ محافظة تعز واحدة من أهم المناطق اليمنية السُّنية التي يستهدفها المشروع الإيراني مذهبياً وسياسياً وأمنياً. ويرى الخبير اليمني في علم الاجتماع السياسي - الدكتور عبد الملك محمد عبد الله عيسى -، أن الوجود السياسي للحوثيين في تعز أدى إلى دخول العامل الديني في الصراع داخل المحافظة، «رغم أنها مكون ديني واحد، وهو الشافعية».. وقال إن هذا العامل «يدفع - بحكم تركيبة المجتمع المناطقية والدينية والانقسامات العشائرية الموجودة في اليمن - إلى رد فعل»؛ فوجود الحوثيين في تعز «سيؤدي إلى نشوء طرف آخر موازٍ» لهم؛ «من أجل الحفاظ على الهوية»، موضحاً أن «هذا شيء طبيعي في تدافع الجماعات الدينية والجماعات التقليدية»[٧].

من جهته، أشار محافظ محافظة تعز السابق - حمود خالد الصوفي - إلى أن «تعز تطل على باب المندب، وتقع في أهم مكان في الجغرافيا الإقليمية». وقال: «نحن الآن في الوطن كله وفي تعز بالذات محاصرون بالأساطيل وبالفوضى في الصومال وبالتواجد الإيراني والإسرائيلي في المنطقة»[٨].

ختاماً:

يظهر مما سبق أن السياسة الإيرانية لا تختلف كثيراً عن سياسات الدول الاستعمارية، حيث تتدثر بالشعارات البرّاقة لتعيث في الأرض الفساد، ولسان حالها يقول: «إنما نحن مصلحون»، بينما الواقع يقول: «إنهم هم المفسدون». فقد دمر الاتحاد السوفييتي جزءاً واسعاً من العالم تحت شعار مقاومة «الرجعية والإمبريالية»، والغرب جاء بشعار «الحرية، والديمقراطية، وحرية الإنسان» كغطاء لنشر الدمار والخراب في الأرض.. وها هي إيران تسير على نفس الدرب رافعةً بإحدى يديها شعارات «الممانعة» و«الموت لإسرائيل وأمريكا»، بينما اليد الأخرى تبطش بالمسلمين سفكاً وتنكيلاً، وما أحداث سورية واليمن عن واقع هذا الحال ببعيدة.

(٦) صحيفة (السياسة) الكويتية، في ٢٢ يوليو ٢٠١٢م.
(٧) في مقابلة مع صحيفة (المنتصف)، في ٥ نوفمبر ٢٠١٢م.
(٨) صحيفة (الشرق) السعودية، في ١٥ فبراير ٢٠١٢م.

العراق.. لا مكان للسنة!

أحمد أبو دقة

قال نوري المالكي في شهر ديسمبر الماضي لصحيفة الغارديان البريطانية، إنه شيعي أولاً وعراقي ثانياً وعربي ثالثاً. ونحن أيضاً لا ننسى أن نوري المالكي هرب من الإعدام إلى سورية في سبعينيات القرن الماضي، ثم لجأ إلى إيران وانضم إلى ميليشياتها التي يديرها حزب الدعوة في العراق، ومنذ تلك الفترة وقد رسّخ نفسه ليكون في مقدمة المنفذين للمشروع الإيراني في العراق.

وفي الأمر نفسه، يقول معهد كارنغي للسلام[1]: «في الانتخابات العراقية الأخيرة حصلت واشنطن على ما كانت تأمل به وتعمل من أجله؛ حكومة مصالحة وطنية تمثّلُ جميع القوى العرقية والطائفية والسياسية الكبرى، ورئيس وزراء يمكن للولايات المتحدة أن تتعايش معه. ورغم شجبهم أداء نوري المالكي الأولي الضعيف والباهت، وشعورهم بالقلق تجاه ظهور مؤشرات على نزعات سلطوية لديه في الجزء الأخير من ولايته وخلال عملية ما بعد الانتخابات؛ فقد خَلُص المسؤولون الأمريكيون إلى أنه لا يزال يمثّل أفضل خيار مُتاح. ومع ذلك، كان ثمة شيء ما يُفسِد الوضع يتمثّل في أن المالكي يحظى أيضاً بدعم من إيران. فقد تعاونت الولايات المتحدة وإيران بحكم الأمر الواقع للإبقاء على المالكي رئيساً للوزراء. ونتيجة ذلك، فقد تغيّر دور الولايات المتحدة في العراق وعلاقتها مع الحكومة العراقية بشكل دائم».

أما صحيفة الديلي تلغراف فإن مراسلها في الشرق الأوسط يقول في تقرير نشرته بعد الانسحاب الأمريكي مباشرة: «إن الواقع الأمني في العراق يوجه البلاد نحو صراع طائفي حتمي». ومثلما أمر المالكي باعتقال نائب رئيس الجمهورية السني طارق الهاشمي، دبّر الكثير من عمليات الاغتيال والاعتقال ضد شخصيات بارزة في المجتمع السني. ويعلق على ذلك الكاتب ديفيد بلير من الصحيفة ذاتها قائلاً: «لم تمضِ ساعات على رحيل القوات الأمريكية من العراق حتى قرر رئيس الوزراء نوري المالكي التخلص من قيادات السنة في الائتلاف الحكومي الذي يقوده».

وفي الإندبندنت كتب باتريك كوبرن «إن الترتيب الذي تركته أمريكا بين الشيعة والسنة والأكراد مهدد بالانهيار»، وتساءل عما

(١) مارينا أوتاوي، العراق: حكم مشترك (أمريكي – إيراني) مضطرب.

ســـيحدث؟ ورد على تساؤله بأن المحتمل «أن يقلد رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي صدام حســـين كرجل العراق القوي. وهو يوظف جهاز أمن الدولة بالفعل ضد منتقديه من الســـنة بزعم تعاطفهم مع حزب البعث».

ومثالاً على ذلك، فعندما رفضت الأحزاب المنافِســـة له، لا ســـيما غالبية الأحزاب الشيعية، تسلّمه رئاســـة الوزراء لولاية ثانية، ذكّر العراقيين مراراً وتكراراً بأنّه كان خلال تولّيه رئاســـة الوزراء قائداً للقوّات المســـلّحة، وهو كلام دقيق إنّما ينطوي على تهديد عند التفوّه به في سياق معركة سياسية داخلية.

في الواقع، ليس المالكي قائد القوات المســـلحة وحسب، بل إنّ الوحدة الخاصة في العاصمـــة المعروفة بلواء بغداد تابعة له مباشـــرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض أجهزة الاستخبارات. ولذلك من الصعب أن نصدّق أن المالكي سيطبّق بكل طيبة خاطر اتفاقاً مع الفرقاء السياسيين الآخرين من شأنه أن يكبح سلطته إلى حد كبير.

لـــم تكن العراق بعيدة عن الطائفية منذ قرون، وتعزيزاً لهذا المقال فإن كتاب[1] «العرب الســـنة في العراق» يقول: إن المجازر التي تحدث فـــي العراق على مدار الأزمان من الاحتلال المغولي إلى الاحتلال الإنكليزي، كانت تتم وفق بوصلة طائفية، وإن القتل والمجازر كانت حصة أهل السنة فقط؛ لعدم رضوخهم لأي محتل بسهولة.

ويمكن القول إن ســـبب الظلم الواقع على أهل الســـنة في العراق، ناتج عن فقدانهم دولة تحميهم وتساندهم بعكس الشيعة الذين جعلوا إيران مركزاً لمؤامراتهم ودسائسهم التي يتم تنفيذها في العراق، ويقول كتاب «العرب الســـنة فـــي العراق»: إن أغلب انتفاضاتهم ضد الحكومات المتعاقبة كانت تدار من طهران.

يقول محمد حســـنين هيكل في كتابه[2] «مدافع آيات الله»: أظهر العراق الكثير من العناد في عام ١٩٧٤م للجهود الأمريكية الهادفة لتوقيع اتفاقية ســـلام بين مصر والقـــوات الصهيونية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، لكن هينري كيســـنجر وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين أكد للمصريين أن شـــاه إيران سينهي المسألة، وما مرت إلا أيام قليلة حتى بدأت مناوشات بين العراق وإيران تحوّلت إلى حرب اســـتمرت ٨ ســـنوات أشـــعلها النظام الإيراني معلناً توجيه مدافعه نحو العالم العربي السني؛ لإعطاء تلك الحرب الصفة المقدسة في دعوته الصفوية.

(١) كتاب العرب السنة، ص ٥٧ – ٥٨.

(٢) مدافع آيات الله، ص ١٣٧، محمد حسنين هيكل.

طائفية الحكم

منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م أخذت إيران في استغلال حاجة الإدارة الأمريكية إليها في تلك المعركة، وكانت العراق التي تتمتع بثروة نفطية هائلة، أشـــبه بفريسة تتقاسمها الذئاب، وظهر ذلك جلياً حينما استجابت واشنطن لمطالب إيران بتعزيز النفوذ الشـــيعي في مراكز الحكم، وظهر ذلك حينما تم تأسيس مجلس الحكم في شهر يوليو ٢٠٠٣ برئاسة بول بريمر، حيث ضم ١٣ عضواً من الشـــيعة مقابل أربعة أعضاء فقط من السنة.

وفي يونيو ٢٠٠٦ تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة إياد علاوي، واختصر تقييم الموقف في تلك الفترة محلل سياســـي قائلاً[3]: «ظل العرب السنة بصورة لافتة غير ممثلين في المفاوضات التي سبقت تشـــكيل تلك الحكومة». وعلاوي هو سليل أسرة عراقية شيعية تنحدر من أصول إيرانية حصلت على الجنسية من الملك فيصل الأول في نهاية ١٩٣٠ مقابل الولاء الكامل للبلاط.

وفي عـــام ٢٠٠٥ عقـــدت انتخابـــات الجمعيـــة الوطنية وقامت الميليشيات الشـــيعية بالضغط على المواطنين للمشاركة لتعزيز حصتهم في الجمعية الوطنية، وكانت المرجعية الشـــيعية في النجف لها أثر كبير على الســـاحة السياســـية، إضافة إلى سيطرتها على وســـائل إعلام متعددة، وفي الجهة المقابلة رفض العرب الســـنة المشـــاركة في الانتخابات، فكانت نسبة المشاركة في المناطق الشـــيعية ٨٠٪، و٩٠٪ فـــي المناطق الكردية. وبذلك خرجـــت الانتخابـــات بنتائج تصب في مصلحة الشـــيعة، حيث حصـــل الائتلاف العراقي الموحد (شـــيعي) علـــى ١٤٠ مقعداً، وحصلت قائمة علاوي على ٤٠ مقعداً، والتحالف الكردســـتاني على ٧٥ مقعداً، وتوزعت بقية المقاعد على أحزاب صغيرة بمعدل مقعد أو مقعدين على الأكثر لكل حزب، وكان الفوز ساحقاً للكتل الشيعية.

وعلى أثر تلك النتائج تولى جلال الطالباني رئاسة الجمهورية، وإبراهيم الجعفري رئاسة الوزراء، وتشكلت ١٧ وزارة شيعية و٧ للأكراد و٨ للعرب السنة، وجددت هذه الأحداث العنف الطائفي في البلاد، لا سيما بعد أن تولى باقر جبر صولاغ وزارة الداخلية وجعل من سجونها مراكز لتعذيب أهل السنة العرب.

في عام ٢٠١٠ نُظمت انتخابات رفضتها هيئة علماء المسلمين واعتبرتها غير شرعية في ظل وجود الاحتلال الأمريكي، وحافظ العرب السنة على موقفهم الرافض لتلك الانتخابات التي قامت

(٣) العرب السنة في العراق، ص ٨١، مؤلفون.

أساساً على مسودة دستور استندت إلى نسخة معدلة من قانون إدارة الدولة المؤقت الذي اعتمدته سلطة بول بريمر.

كانت هذه الانتخابات مبنية على أسس طائفية وعرقية، إذ اعتمدت المحاصصة المبنية على ثلاثة كيانات سياسية، وهي: «الأكراد، والشيعة، والسنة العرب». ولم تكن إيران بعيدة عن التغلغل في الشأن السياسي العربي، حيث استغلت تلك الأوضاع لبناء جسر تنفذ من خلاله مشروعها الاستعماري في العراق.

ولم تكن الإدارة الأمريكية بعيدة عن نتائج الانتخابات، إذ تلاعبت بها لترسيخ مفهوم الأغلبية الشيعية والأقلية السنية؛ لتظهر للعالم أن الأكثرية يؤيدون المشروع الأمريكي، وأن الرافضين لذلك المشروع هم قلة، وهذا الأمر سيسهل عليها الكثير من العمل في العراق. وفي تصريح لجو بايدن نائب الرئيس الأمريكي عقب ظهور النتائج: «إن إيران أنفقت ١٠٠ مليون دولار للتأثير على نتائج الانتخابات».

استخدمت الأحزاب الشيعية تفعيل هيئة اجتثاث البعث كوسيلة للإقصاء السياسي ضد العرب السنة، لا سيما بعد أن بدؤوا بالتفاعل الكبير مع الحراك السياسي الداخلي، وكان يترأس هذه الهيئة أحمد الجلبي، وهو عراب البيت الشيعي، واعترفت الإدارة الأمريكية بتأثير إيران في هذه الهيئة، حيث تمكّنت من إقصاء شخصيات لها وزنها مثل صالح المطلك، وظافر العاني، وأكثر من ٥٠٠ شخصية سياسية.

خلال سنوات الاحتلال حتى يومنا هذا أصبحت الفوضى الأمنية غطاء كافياً لتقوم الميليشيات الشيعية بتصفية الوجود العربي السني، وقامت بحملة ممنهجة لتصفية أهم رموز أهل السنة الدينية والعلمية والعسكرية، خاصة في العاصمة بغداد وفي المناطق الجنوبية، وقامت الميليشيات العسكرية الشيعية، بالتعاون مع الاحتلال الأمريكي؛ بتدمير كثير من المدن السنية مثل: الفلوجة، وتلعفر، والعبيدي، وسامراء، وبروانة... وغيرها، وصاحب هذه العمليات العسكرية اعتقالات واسعة وتهجير كبير للأسر السنية، وإفراغ مناطق واسعة، وخاصة في بغداد، من أي وجود سني.

وحرصت الحكومة العراقية على القيام بالتضييق على أي وجود مؤسّسي سني فاعل ابتداء بهيئة علماء المسلمين وانتهاء بعملية الإقصاء الممنهج لأهل السنة في المناصب والإدارات الحكومية.

نتج عن سياسة المحاصصة التي رعتها الإدارة الأمريكية في تأسيس النظام الجديد في العراق، سيطرة الميليشيات الشيعية على مراكز القوة في الدولة، مثل: وزارة الداخلية، والدفاع، والنفط، وغيرها من الوزارات، حيث تم دمج ميليشيات شيعية مثل بدر وجيش المهدي، وكذلك البشمركة، في قطاعات الجيش المختلفة. وكل ذلك هدفه إقصاء العرب السنة وتشييع العاصمة بغداد من خلال عملية يقودها إبراهيم الجعفري. وبعد أن تم تبني مشروع الصحوات من خلال عناصر سابقين في الجيش، أخذ نوري المالكي يضم ١٧ ألف مسلح للجيش ليكونوا تحت إدارته المباشرة وغير خاضعين لوزارة الدفاع، وقام بإرسال المقربين منه على رأس الوفود التي تبرم عقود التسليح ليتمكن من تشكيل قوة خاصة به، وغضت الإدارة الأمريكية الطرف عن هذه القوة التي أصبحت أداة فاعلة في المدن العراقية لتنفيذ مخططاته.

ويتجمع العرب السنة تحت تكتلات سياسية وعسكرية تشمل كلاً من:

- المجلس السياسي للمقاومة العراقية.
- جبهة الجهاد والتغيير.
- فصائل تنظيم دولة العراق الإسلامية.
- جبهة الجهاد والتحرير.
- جماعة أنصار الإسلام.
- عصائب العراق الجهادية.

التقسيمة النيابية التي أفرزتها الانتخابات الحالية، أظهرت ظلماً شديداً وقع على محافظات (نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وبابل)، وذلك أثر سلباً في توزيع المناصب الحكومية، وبعد هذه النتائج أخذت جبهة التوافق العراقية على عاتقها الدفاع عن جميع العراقيين ومساعدتهم على استعادة حقوقهم.

وحينما نذهب للاطلاع على بعض الإحصائيات الخاصة بالتشكيلات الإدارية في المؤسسات والوزارات الحكومية العراقية؛ فإننا نلاحظ بشكل كبير تأثير الطائفية في هذا الجزء من الدولة.

وتبيّن الإحصائيات التالية، لا تشمل إقليم كردستان؛ حجم الظلم الواقع على أهل السنة في العراق، موضحة الوجود في الوظائف العليا للسنة والشيعة والأكراد من عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩م في بعض مؤسسات الدولة فقط:

2002 ـ 2009

وتبيّن الإحصائيات التالية، لا تشمل إقليم كردستان؛ حجم الظلم الواقع على أهل السنة في العراق، موضحة الوجود في الوظائف العليا (مدير عام فما فوق) للسنة والشيعة والأكراد من عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩م في بعض مؤسسات الدولة فقط:

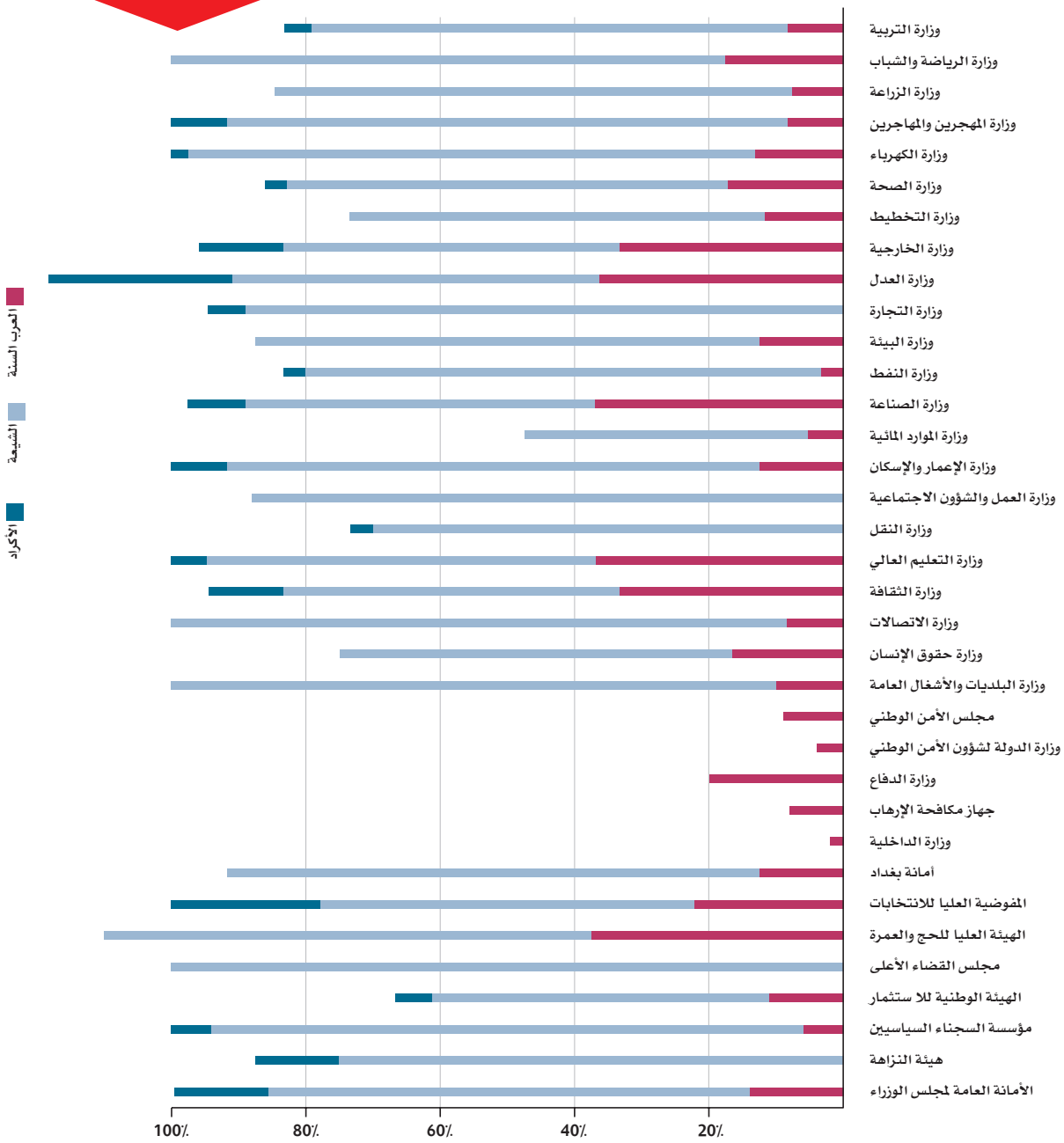

الإجمالي

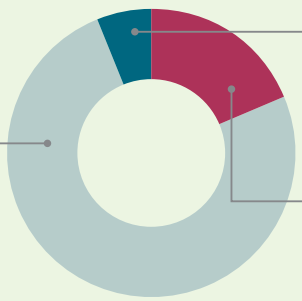

الأكراد ٪5.4

الشيعة ٪68

العرب السنة ٪17

من صفحات التاريخ التي دوّنت تاريخ العراق منذ قرون، ومن الواقع الذي أمامنا؛ نستنتج أن العرب السنة في العراق منذ الفتح الإسلامي هم أساس وحدة العراق، وتحملوا مسؤولية رعاية الآخرين؛ لأنهم أهل خلافة ودولة، لكن الصفوية الفارسية استغلت قدرة الخلافة العثمانية على احتواء الآخرين وعززت قوتها هناك، وبدأت تنتشر مثل السرطان في جميع مفاصل الجسد العراقي، ثم بدأت تمارس الإقصاء والتنكيل بالآخر للحفاظ على وجودها.. ولمكانتها التاريخية والاقتصادية ظلت العراق محط أطماع المستعمرين حتى الغزو الأمريكي الأخير الذي جاء لغايتين، أولاهما: تحطيم الدرع العربي الوحيد الذي استطاع النيل من الرافضة في إيران لعقود، ثم تحقيق مصالح أمنية يستفيد منها الكيان الصهيوني وإيران في الوقت نفسه، وكذلك مصالح اقتصادية الرابح الأول منها الإدارة الأمريكية التي كانت تعيش في عمق أزمة اقتصادية كبيرة، لذلك ساعدت الأخيرة على وجود فوضى أمنية لتدمير أركان المجتمع علمياً وأخلاقياً واقتصادياً وللتفرغ هي وإيران لتقاسم الأدوار هناك. وسيبقى تقسيم العراق إلى أقاليم مطلباً قوياً للاستعمار وحلفائه لحصر العرب السنة في منطقة ضيقة تشمل صلاح الدين والموصل والأنبار، وتجريدهم من مصادر قوتهم. ومن ذلك يجب أن يرى العرب السنة كيانهم المنهار ويحاولوا إصلاح قدر ما يستطيعون؛ ليقفوا في وجه هذا العدوان والسرطان المميت الذي تقوده إيران وتساندها فيه الولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى في نهاية المطاف أمر تجب الإشارة إليه، وهو أن أمريكا لم تأتِ إلى العراق لمحاربة «الإرهاب»، كما زعمت، ولا للقضاء على صدام حسين؛ بل جاءت لإيجاد مبرّر يبقيها في الشرق الأوسط، لأنها تشعر أن وحدة أهل السنة تمنعها من استغلالهم وابتزازهم اقتصادياً، لذلك أرادت أن تدمّر العراق وتبقي الفوضى فيه؛ ليسهل على إيران أن تبقي مدافعها مصوّبة نحو بلدان الخليج العربي، وبذلك تأمن «إسرائيل» وتستحوذ أمريكا وإيران على مقدرات العراق، وتعقد مصانع الأسلحة الأمريكية مزيداً من صفقات السلاح.

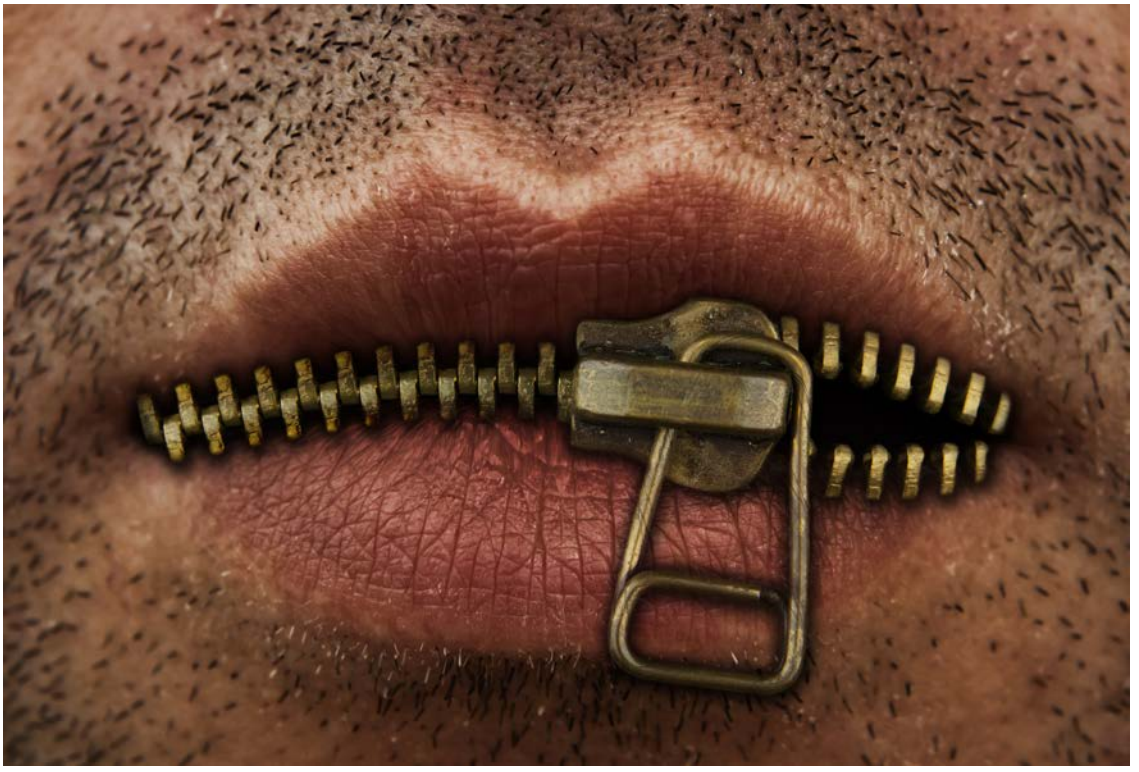

طبيعة الاختراق الإيراني لتركيا

معالم النفوذ ومخاطر التأثير

علي حسين باكير(*)
alibakeer@hotmail.com

تشهد العلاقات التركية – الإيرانية تدهوراً سريعاً منذ اندلاع الثورة السورية في مارس من العام ٢٠١١، بعدما عرفت صعوداً خلال بداية فترة حكم حزب العدالة والتنمية. ويشوب هذه العلاقة حالياً نوع من التشنج والحذر المتبادل رغم الجهود التركية لاحتواء الخلاف المتفاقم بين الطرفين حول مجموعة واسعة من المواضيع: من الملف الاقتصادي، إلى النفط والغاز، إلى ملف حزب العمال الكردستاني، إلى السياسة الإيرانية في العراق والمنطقة، وأخيراً وليس آخراً إلى موقف النظام الإيراني ممّا يجري في سورية.

خلال المرحلة السابقة دفعت تركيا فاتورة كبيرة بوقوفها أمام الغرب عندما أرادت الوصول إلى تفاهم عادل يحفظ للإيرانيين حقوقهم في الملف النووي ويجنّب طهران والمنطقة مزيداً من التأزّم، كما أدّت دوراً كبيراً في كسر حاجز العقوبات الذي يعمل على تآكل الاقتصاد الإيراني والدفع به نحو الانهيار؛ رغم الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها من الولايات المتحدة والغرب، ناهيك عن الحملات الإسرائيلية التي كانت قد بدأت تستهدف تركيا إعلامياً واقتصادياً وسياسياً، وحتى عسكرياً؛ عبر الاعتداء على «أسطول الحرية» أو عبر إقامة تحالفات جديدة مع اليونان وقبرص اليونانية.

كيف قابلت إيران كلّ هذا الجهد التركي في أوّل اختبار حقيقي لنيّاتها؟ بدأت طهران باتهام تركيا بأنها مشاركة في مؤامرة للإطاحة بالنظام السوري وبأنها ذراع الغرب في المنطقة، وبدأنا نسمع بشكل مكثّف عن أطماع تركيا، ثم شرعت مختلف القيادات السياسية والعسكرية الإيرانية في توجيه تهديدات لأنقرة، لا بل إنّ طهران شرعت في التحرّك داخل تركيا وتوظيف عديد من الجهات للضغط على الحكومة، مستغلة المساحة التي تتيحها الديمقراطية والحرية في التعبير للتشويش على الرأي العام، كما استخدمت بعض الجهات الإقليمية الخاضعة لنفوذها وتأثيرها لمهاجمة تركيا وانتقادها.

ولحسن حظ الأتراك فإنّ هذا الاختبار كشف لهم عن التوجّه الحقيقي لإيران، في الوقت الذي كانت فيه شريحة لا بأس بها تعتقد أنّ طهران مخلصة وصادقة في علاقاتها مع تركيا؛ إذ تبيّن لهم فيما بعد أنّ النظام الإيراني لا يمكن الوثوق به، خصوصاً أنه لا يفوّت أي فرصة ليستثمرها في نشر حالة عدم الاستقرار الإقليمي، والتسبّب أيضاً في شروخ عميقة اجتماعية وطائفية وسياسية في المنطقة، ناهيك عن أنّ جهود

(*) باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) تركيا – أنقرة.

التخريب هذه بدأت تصِل إلى الداخل التركي، وهو ما ساعد في تسليط الضوء على الخطر الإيراني.

هذه الخلاصة هي نتيجة نقاش بدأ يطفو على السطح في تركيا، ويقوده عدد من الكتّاب والباحثين والإعلاميين، حتى بعض الشخصيات الرسمية المعروفة والمحسوبة على الحكومة. ويُعتبر بولنت كينيش، أستاذ العلاقات الدولية وصاحب كتاب «إيران: تهديد أو فرصة؟»، واحداً من هؤلاء.

يقول «كينيش»، المتخصّص بالشأن الإيراني والمحرّر المسؤول في صحيفة «زمان» التركية الواسعة الانتشار؛ إنّ «هناك جهوداً إيرانية حثيثة تُبذل لاختراق المجتمع التركي لغاية التمدّد الشيعي الحاصل أخيراً في المنطقة، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً لتركيا». ويضيف: «لقد اتّسعت دائرة الحديث عن هذا التهديد أخيراً، لكن ما يجب ملاحظته هو أنّ هذا التهديد مختلف عن التهديدات الأخرى للإمبريالية الأمريكية أو التأثير الإسرائيلي، لكونه مقنّعاً ومختبئاً ويعمل في البنى التحتية، ويَدّعي أنه صديق».

وأمام هذه الصفات يشير كينيش إلى وجود إشكاليتين، «الأولى تكمن في ارتفاع تأثير هذا النفوذ الإيراني لأنه غير مرئي بالنسبة إلى العامة من الناس، والثانية في عدم القدرة على التأهّب والاستعداد لمواجهته نظراً إلى طبيعته وخصائصه المذكورة أعلاه».

النفوذ الإيراني داخل تركيا شبيه إلى حدّ ما في تركيبته بالنفوذ الإيراني داخل الدول العربية، وإن بقدرة تأثير وتخريب أقل، لا سيما من الناحية المذهبية، لكن ذلك لا ينفي أنّ لإيران مصادرَ يمكن الاعتماد عليها في تركيا وتوظيفها لخدمة المصالح الإيرانية أو للإضرار بالمصالح التركية نفسها.

من إيجابيات الأزمة السورية رغم كل التحديات التي فرضتها على تركيا، أنّها كشفت طبيعة النفوذ الإيراني في الداخل التركي بشكل غير مسبوق؛ إن من حيث المفاهيم والآليات والأدوات، وإن من حيث أنصار النظام الإيراني على الساحة التركية. وقد تبيّن أنّ هؤلاء ليسوا محصورين في إطار واحد أو تحت يافطة أو تجمّع واحد. حتى الحزب الحاكم مخترق بعناصر متعاطفة مع إيران إن لم تكن مؤيدة لها عموماً، وهو ما يعني أنّ إيران كانت حريصة طيلة الفترة الماضية على الاستثمار في الداخل التركي في أكثر من مجال: في الإعلام، في الاقتصاد، في السياحة، وحتى في دعم الأقليات الطائفية في تركيا.

الاختراق الإعلامي والتأثير على الرأي العام:

بعدما كان الحديث عن الموضوع يقتصر غالباً على مناقشات خلف الأبواب المغلقة وفي إطار محدود وضيق منعاً لإثارة أي حساسيات؛ بدأت بعض الجهات التركية تشكو من نشاط اللوبي الإيراني في تركيا، وذلك بشكل علني للمرة الأولى. فتسارع الأحداث الإقليمية، وتضارب رؤى وبرامج البلدين إقليمياً، واشتعال الثورة في سورية؛ كل ذلك سرّع من المحاولات الإيرانية للتصدي لموقف تركيا أو إثارة المشاكل لها على الأقل في عدد من المواقع والبلدان الإقليمية، والأهم في قلب تركيا من الداخل.

ولا تختلف طريقة عمل اللوبي الإيراني المتخصص في التأثير على الرأي العام في تركيا – والذي يضمّ عادة أفراداً أو مؤسسات أو جماعات موالية لإيران – عن طريقة عمله في الدول العربية، وإن كان لإيران نفوذ أكبر وأوسع وأكثر تأثيراً في العالم العربي عنه في أنقرة، حيث يصار عادة إلى تجيير طاقات عمل هذا اللوبي لدعم المصالح الإيرانية أينما وجدت في المنطقة، وفي حالتنا هذه دعم النظام السوري.

وتعتمد طريقة العمل الإيرانية في هذا المجال على ثلاثة مداخل رئيسية:

- الأقليات الطائفية المرتبطة بإيران عقائدياً أو سياسياً، وغالباً في هذه الحالة الأقليات الشيعية والعلوية.
- التيارات المتعاطفة مع النموذج الإيراني، سواءً من الناحية الثورية أو من الناحية الدينية، والتي باستطاعتها أن تخدم الأجندة الإيرانية في البلد المستهدف، أو تغطي على الطابع الطائفي للعنصر الأول، سواء كانت إعلامية أو ثقافية أو حزبية أو أكاديمية، وغالباً ما تكون سنيّة في هذه الحالة.
- وأخيراً هناك المدخل المالي الذي يتم من خلاله شراء ذمم ضعاف النفوس أو الذين عادة ما يقومون بعرض ولائهم مقابل أتعاب مالية أو خدمات أخرى.

ويضمّ هذا اللوبي صحفيين وإعلاميين ومثقفين

وسياسيين أيضاً، كما يضم إلى جهده المجموعات التي لهـا تقاطع مصالح أو تخاصم حزب العدالة والتنمية. ويستهدف هذا اللوبي مؤخراً التأثير على الرأي العام التركي، وهو فاعل في هذا المجال، حيث تستطيع أن تجد سيلاً من المقالات والتقارير التي يكتبها المحسوبون على هذا اللوبي في الإعلام التركي.

ولا يقتصر عمل هذا اللوبي على بثّ الروايات التي تساند النظام السوري، بل إنّ عمله يستهدف القرار السياسي للحكومة التركية أيضاً.. وهو إن لم يحقق كل أهدافه، إلا أنه نجح على ما يبدو في إرباك المبادرات التركية الداعمة للثورة السورية، أو التشويش عليها، بحيث يعرقل عملها أو يصدّها.

ومن المفارقات أنّ الأحزاب العلمانية التركية التي كانت تتهم حزب العدالة والتنمية باستمرار بأنه يحوّل البلاد إلى إيران أخرى؛ أصبحت تصطف مع النظامين السوري والإيراني لدوافع تتعلق بالسياسة المحلية التركية وبالخصومة مع حزب العدالة والتنمية.

ويَعدّ المحلل التركي جوك هان باجيك أنّه من المفارقات أن نلاحظ تأثير النفوذ الإيراني على تركيا بما في ذلك على السياسة الداخلية في البلاد، في الوقت الذي يكاد فيه التأثير التركي يكون منعدماً على إيران. ورغم وجود أقلية أذرية تركية كبيرة جداً في إيران، إلا أنّ التأثير التركي عليها محدود، كما أنّه من النادر جداً أن تجد تأثيراً تركياً على المثقفين أو الإعلاميين أو الأكاديميين الإيرانيين.

ويضيف باجيك: «لا يجب أن نهمل القوة المالية لهذا اللوبي، فهناك أكثر من ١٠٠٠ شركة تركية يملكها إيرانيون في تركيا، وهي مرتبطة أيضاً بشبكة من الخدمات الاجتماعية والسياسية غير الرسمية التي تعمل على التأثير في الطرف المتلقي في الوقت الذي لا يوجد فيه لتركيا شيء مماثل في إيران».

الاختراق الاقتصادي:

من المعلوم أنّ إيران تعاني مؤخراً مصاعب اقتصادية ضخمة جداً هي الأكبر ربما منذ الحرب الإيرانية – العراقية، ويلاحظ أنّ سلسلة العقوبات المفروضة عليها عام ٢٠١٢ لا تشبه أيّاً من مثيلاتها التي فرضت عليها سابقاً؛ فقد انخفض إنتاج طهران من النفط بنحو مليون برميل يوميّاً عمّا كان يتمّ سابقاً، كذلك انخفضت عائدات النفط بنحو ٧ مليارات دولار شهريّاً مقارنة بعام ٢٠١١. وقد ألهبت هذه العقوبات الضغوط الداخلية، حيث ارتفعت أسعار السلع وانخفضت قيمة العملة (الريال)، والذي فقد نحو ٨٠ في المائة من قيمته خلال عام واحد فقط.

ونظراً إلى هذه المصاعب، تبحث إيران في يأس عن منافذ جديدة تستطيع من خلالها الالتفاف على هذه العقوبات، أو التقليل من وطأتها على الأقل؛ نظراً إلى أن الالتفاف عليها أصبح في غاية الصعوبة. وفي هذا المجال، لاحظت تقارير تركية عدة لجوء إيران إلى أنقرة للتخفيف عن الضغط الاقتصادي الداخلي الذي بدأ يولّد مشاكل اجتماعية خطيرة وصدامات مع عدد من الطبقات الاجتماعية والتجّار أنفسهم.

وفي هذا الصدد، كشف تقرير صادر عن اتحاد الغرف التركيّة أنّ ١٧ في المائة من الشركات (٤٤ من أصل ٢٥٣) التي أُسّست في تركيا خلال أيلول ٢٠١٢ لوحده فقط؛ تبيّن أنّها مموّلة من إيران،

وهي المرة التاسعة على التوالي التي تحتل فيها طهران لائحة الصدارة فيما يتعلق بالجهات التي تؤسس شركات داخل تركيا.

فقد شهد عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في تركيا بدعم إيراني، ارتفاعاً سريعاً منذ بداية عام ٢٠١٢، وبلغ عددها ٦٥١ شركة، لتتفوق بذلك على ألمانيا وروسيا وأذربيجان بواقع ٢٥٢ للأولى، و١٢٦ لكلّ من روسيا وأذربيجان، علماً أنّ عدد المؤسّسات الإيرانية بلغ عام ٢٠١١ نحو ٢١٤٠ شركة، بزيادة بلغت نحو ٤٠ في المائة عن عددها عام ٢٠١٠.

وتثير هذه النشاطات الاقتصادية الإيرانية قلقاً لدى أوساط مختلفة من الطيف التركي؛ من سياسيين واقتصاديين، خصوصاً أنّها تركّز على القطاعات الاستراتيجية المهمّة، ومعلوم أنّ مفاتيح الشركات الاقتصادية الإيرانية يديرها الحرس الثوري الإيراني، فمعظم النشاط الاقتصادي الإيراني يركّز في تركيا على قطاع الطاقة والاتصالات والبناء.

لكن لوحظ أيضاً، ومع اشتداد العقوبات على إيران، حصول نقلة في التركيز على هذه القطاعات إلى قطاعات أخرى يأتي في طليعتها قطاع الصيرفة والمال وقطاع المعادن والذهب، علماً أنّ صادرات الذهب التركية إلى إيران ارتفعت بشكل هائل خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٢ لتبلغ ٦ مليارات دولار، ولتشكّل زهاء ٧٥ في المائة من قيمة السلع التركية المصدّرة إلى إيران خلال تلك الفترة.

وتخشى أوساط تركية من أن يؤدّي هذا الاختراق الإيراني للاقتصاد التركي إلى زيادة المشاكل الداخلية، على اعتبار أنّه يزيد من النفوذ السياسي لإيران وكلّ من يرتبط بها عبر هذه المؤسّسات والشركات التي تقيم معها عادة شبكة من المنتفعين، ويتمّ من خلالها تمويل عدد من الجهات المشبوهة داخل البلاد، خصوصاً في هذه المرحلة الصعبة والحرجة التي تشتبك فيها الحكومة التركية مع النظام السوري، ناهيك عن موضوع خرق العقوبات الدولية والعقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث من الممكن أن يؤدّي التوسّع الإيراني في الاقتصاد التركي والالتفاف على العقوبات الدولية، إلى مواجهة غير مطلوبة بين أنقرة وكلّ من حلفائها الغربيين؛ واشنطن والاتحاد الأوروبي.

الاختراق الأمني:

في آب (أغسطس) من العام ٢٠١٢، كشف جهاز مكافحة التجسس التابع للشرطة التركية شبكات تجسس إيرانية تعمل داخل الأراضي التركية، ولم يتم الاكتفاء بنشر بعض الصور عن اعتقال هؤلاء الجواسيس، وعن بعض الاجتماعات التي تم عقدها بينهم وبين مشغليهم الإيرانيين، إذ تم في بداية شهر أيلول تسريب تسجيلات فيديو إلى إحدى القنوات التركية التي بثّتها بدورها لتثبت مدى حجم المؤامرة وخطورتها على الأمن القومي التركي.

فشبكات التجسس الإيرانية كانت تعمل بتوجيهات ومطالب من الجهات الرسمية الإيرانية للتخطيط والتنفيذ لعمليات تزعزع الأمن والاستقرار التركي، وذلك عبر العمل على رصد منشآت حكومية استراتيجية وعسكرية من أجل استهدافها، إضافة إلى التنسيق مع حزب العمال الكردستاني واستيقاء المعلومات منه حول عديد من المواقع العسكرية والمدنية التركية المهمة، إضافة إلى واقع بعض المدن والبلدات على الحدود مع إيران وقدرات الجيش التركي، لا سيما الجويّة؛ مقابل حصوله على مساعدات لوجستية تمكّنه من استهداف القوات التركية.

الكشف عن هذه الشبكة جاء بعدما ألقت السلطات التركية القبض على إيرانيين اثنين ومواطن تركي في منتصف شهر آب الماضي وعُثر معهم على معلومات وصور أرشيف إلكتروني يحتوي على عناصر تمسّ أمن الدولة التركية. وقد تبين أنّ هذه الشبكة لم تكن الوحيدة، إذ تمّ إلقاء القبض على جاسوس إيراني كان ينسّق مع حزب العمّال الكردستاني، وقد اعترف أنّه عضو في الحرس الثوري الإيراني، وقد قاد ذلك إلى إلقاء القبض على ٩ آخرين بينهم مواطنان إيرانيان.

وفقاً لوكالة الاستخبارات التركية، فإن إيران أرسلت أكثر من ١٠٠ جاسوس متدربين بشكل احترافي عالٍ جدّاً ويعملون بأغطية متنوعة؛ كصحافيين وأعضاء في السفارة الإيرانية. ويعتقد أنّ الموقف التركي من النظام السوري واختلاف المصالح بين أنقرة وطهران حول هذا الموضوع؛ أدى إلى إيقاظ الخلايا الإيرانية النائمة التي كان عملها يتوزع على ثلاثة محاور رئيسية:

• محور يتعلق بدعم إرهاب حزب العمال الكردستاني تجاه تركيا وإثارة القلاقل والاضطرابات في شرق البلاد حيث الوجود الكردي الكثيف.

• محور يتركز على جمع المعلومات تحضيراً لاستهداف مصالح أمريكية وغربية حال تصاعد الأزمة في سورية أو حيال البرنامج النووي الإيراني.

• ومحور يتعلق بإرسال معلومات وتفاصيل عن اللاجئين السوريين والمعارضة السورية في تركيا.

لم تكتفِ إيران بقطع التعاون مع الأتراك فيما يتعلق بمكافحة حزب العمال الكردستاني، بل انتقلت إلى العمل معه أيضاً ضد تركيا! يقارن المحلل التركي كريم بالجي بين إيران وإسرائيل فيقول «إنّ الإيرانيين كانوا دائماً جيدين في عمليات التجسس، وإنّ كلا الدولتين تتميزان فيما يتعلق بالشغف في جمع المعلومات خارج حدودهما، بغض النظر عما إذا كانوا سيستخدمون هذه المعلومات أو لا، يوظفونها أو لا، يحتاجون إليها الآن أو لا».

الكشف عن وجود ١٠٠ جاسوس إيراني يعملون بشكل فاعل على الأراضي التركية، أثار دهشة الجميع وفاجأهم بشكل لا يقبل الشك، لكنّه أعطى مؤشراً في نفس الوقت على أنّ هذا الرقم قد يكون قمّة جبل الجليد فقط.

يقول بالجي: «منذ عهد الحشاشين حتى اليوم تنخرط الحركات الشيعية في عمليات جمع المعلومات واستخدام المعلومات لاكتساب القوة أو الابتزاز أو لاختراق المجموعات التي يرون أنّها تشكل تهديداً لهم. المشكلة في شبكات التجسس هذه أنّها مرتبطة مع عمل بروبجندا الملالي والمؤسسات المالية التابعة للباسيج والحرس الثوري فيما يعرف بالدولة العميقة في إيران. وأدعي أنّ هناك نسبة ١ إلى عشرة بين الجواسيس والملالي و١ إلى عشرة بين الملالي ورجال الأعمال المرتبطين بالباسيج في كل الدول التي يعمل فيها الإيرانيون في المنطقة، وهي النسبة المتعارف عليها التي يجب أن تتوافر لدى أي دولة توسعية بمذهب توسعي وهوية توسعية حتى تنجح».

وعليه؛ فإذا كان هناك ١٠٠ جاسوس إيراني يعمل لصالح طهران في تركيا، فإنّ هذه المعادلة تفترض أن يكون هناك ١٠٠٠ ملّا شيعي معمم و١٠٠٠٠ رجل أعمال مرتبط بالمؤسسات المالية للحرس الثوري. ولعل هذا ما يفسّر الارتفاع الهائل في عدد المؤسسات الإيرانية التي تم افتتاحها في تركيا خلال العشر سنوات الماضية.

الاختراق المذهبي الطائفي:

تاريخياً؛ وضع علويو تركيا الذين يمثلون ما بين ٥ ملايين إلى ١٠ ملايين مواطن على أقصى تقدير من إجمالي عدد المواطنين ذي الغالبية السنيّة؛ مسافة بينهم وبين العلويين في الدول المجاورة، كما أنّهم ركّزوا على الجانب العلماني وليس الديني. لكن ما إن اندلعت الثورة السورية حتى بدأت بعض الجهات تعمل على تجييشهم في إطار حملة دعم النظام السوري، حيث شهدت إسطنبول بداية عام ٢٠١٢ على سبيل المثال توزيع عدد من المنشورات تحثهم على دعم النظام السوري.

ورغم أنّ هذه التحركات ليست على مستوى كبير بل ما دون الصغير، إلا أنها تحمل رسائل في مضامينها.. وبدا أنّ خطاباً داخلياً لدى بعض الجهات في الأقلية العلوية التركية على سبيل المثال، بدأ يتفاعل مع السياسة الإيرانية والدعاية الرسمية للنظام السوري؛ فالروايات حول ما يجري في سورية بالنسبة لهم واحدة، وهي مطابقة لما يقوله بعض النافذين في صفوف الحركات أو الأحزاب أو التجمعات الشيعية التابعة أو المتأثرة بالنفوذ الإيراني في العالم العربي؛ كتصريحات نصر الله في ذلك الوقت، وجلّ روايتهم تقول إنّ «لا شيء يجري في سورية، وإن هناك بضعة إرهابيين يعكّرون صفو الأمن والاستقرار في البلاد ويمنعون الرئيس الأسد من المضي قدماً في الإصلاحات، وعدا عن ذلك فالحياة طبيعية والناس تخرج وتتفسح»!

يقول علي بيرال، رئيس جمعية أهل البيت في هاتاي – تركيا: «نحن نعرف تماماً أنّه لا تجري أي عمليات قمع في سورية، طبعاً هناك بعض المشاكل الصغيرة، لكن يجب إعطاء نظام الرئيس الأسد الوقت اللازم لتطبيق الإصلاحات الديمقراطية، فالملايين تقف في صفّه». ونستطيع من خلال المقارنة أن نرى مدى التقارب الشديد على سبيل المثال بين هذا التصريح وبين ما صرح به أمين عام «حزب الله» حسن نصر الله آنذاك من أن لا شيء يجري في حمص!

اختراق أمن الطاقة:

لا تتورع إيـــران عن اســـتخدام الاقتصاد فـــي الألعاب السياســـية الإيرانية المعهودة للضغط والابتزاز؛ فعلى ســـبيل المثال: بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران عام ٢٠١٠ نحو ١٠,٧ مليار دولار، منها ٣ مليارات دولار صادرات بضائع تركية إلى طهران، والبقية في أغلبها واردات نفط وغاز منها. أما في عام ٢٠١١، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحـــو ١٦ مليار دولار، تدفع تركيا منها نحو ١٢,٥ مليار دولار ثمن الواردات من النفـــط والغاز، علماً أنّ إيران تبيعه لأنقرة بأسعار أغلى بكثير من ســـعر السوق! وهو ما يزيد الهوّة في عجز الحســـاب الجاري في تركيا، ناهيك عن استخدام الغاز والنفـــط الإيرانيين للابتزاز، كأن يتمّ قطعه في أوقات حرجة بالنســـبة إلى الداخل التركي، أو في أوقات تتعلق بمســـائل سياسية.. إذ تبيع طهران الغاز لأنقرة بسعر يفوق سعر السوق بكثير، إذ تشـــتري تركيا على سبيل المثال المتر المكعب الواحد من الغاز من أذربيجان بسعر ٣٣٠ دولاراً، وتدفع لروسيا نحو ٤٠٠ دولار للمتر المكعب الواحد، وهو السعر الذي يتطابق مع سعر السوق العالمية، أما إيران فتبيع تركيا المتر المكعب الواحد من الغاز بقيمة ٥٠٥ دولارات! وهو الأمر الذي دفع أنقرة إلى اللجوء للمحاكم الدولية للبَتّ في القضية أمام تعَنّت الإيرانيين في تعديل السعر.

إضافة إلى مشكلة السعر وإمكانية استخدام الابتزاز عبر قطع الإمـــدادات الإيرانية خلال فصل الشـــتاء (وهو مـــا تكرر عدة مـــرات)؛ تعتمد أنقرة على دولتين بشـــكل شـــبه كامل فيما يتعلق بإمدادات الطاقة من الغاز والنفط، هما روسيا وإيران، وهو ما يعدّ اختراقاً كبيراً لأمن الطاقة لديها، إذ من الممكن أن يؤثّر على خيارات البلاد الاستراتيجية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وإدراكاً منها لهذه المخاطر، تشـــرع الحكومة التركيـــة، على ما يبدو، في العمل بشـــكل هادئ ومن دون ضجيج للابتعاد عن إيران شيئاً فشيئاً فيما يتعلق بالاعتماد على الســـلع الاستراتيجية؛ فخـــلال العام الماضي نجحت تركيا في رفع عدد الدول التي تســـتورد منها النفط مـــن ١١ إلى ١٨، والغاز من ٥ إلى ٩، مع توجّه لزيادة التنويع مســـتقبلاً، إذ قرّرت شركة «توبراش» التركية على ســـبيل المثال عام ٢٠١٢، أكبر مستورد للنفط في البلاد؛ إبلاغ الإيرانيين بأنها ستخفض وارداتها من إيران بنسبة ٢٠ في المائة، مقابل رفع حجم الواردات النفطية من ليبيا بحصّة تساوي نحو ١٢ في المائة ممّا تستورده تركيا من إيران، وذلك بموازاة محادثات لرفع نســـبة ما تســـتورده أيضاً من السعودية والعراق.

خلاصة:

قد تمتلك إيران القدرة الآن أو لاحقاً على تقليص تعاونها الاقتصـادي وقطع إمدادات الغاز عـن تركيا، والحد من تدفّق السـياح الإيرانيـين، ومنع أنقرة من اسـتخدام الممـر الإيراني لإيصال الشاحنات التركية إلى وسط آسيا؛ لكن هذه المخاطر لا تعـد أكبـر هواجس تركيـا من طهران، فالأهـم من كل ذلك قـدرة إيـران على خلق مشـاكل لتركيـا على الصعيـد الأمني الداخلي والإقليمي، خصوصاً فيما يتعلق بقدرة طهران على القيام بعمليات أمنية تضليلية منظّمة في الداخل التركي، أو اسـتعمال المنظمات الإرهابية على سبيل المثال كحزب العمال الكردسـتاني، وهـو أسـلوب درجت إيـران على اسـتخدامه مع عديد من الدول العربية.

ناصر الشيخ عبد الله الفضالة(*)

الدور الإيراني في أزمة البحرين

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن الدور الإيراني في أزمة البحرين الراهنة بمعزل عن العامل التاريخي؛ فما نلمسه اليوم من إشكالات في العلاقات البحرينية - الإيرانية، بل في مجمل العلاقة بين إيران وكل دول الخليج العربي؛ ليس إلا نتيجة لـ (عقدة تاريخية متأصلة) مدعومة بنزعة قومية شوفينية تعانيها إيران، وتلعب من ثم دوراً رئيساً في الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة عموماً، والبحرين خصوصاً.

يقوم هذا العامل التاريخي أساساً على (أوهام) إحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة، حيث كانت إيران، ولعدة قرون متعاقبة أو منقطعة، أحد طرفي (النظام العالمي القديم) القائم على وجود قوتين متنافستين: الإمبراطورية الأخمينية في مواجهة الإغريق.. ثم الإمبراطورية البارثية في مواجهة روما.. ثم الإمبراطورية الساسانية في مواجهة الإمبراطورية البيزنطية.

هذا السجل التاريخي الحافل لهو مصدر فخر واعتزاز لدى الإيرانيين، ومحرك رئيس من (محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي).

هذا الحافز الثنائي (التاريخ + القومية)، تحول إلى حافز ثلاثي مع نجاح الثورة الإيرانية، فدخل البُعد الديني المذهبي كعامل ثالث، أو كمحرك ثالث للسياسة الإيرانية، لتصبح «المحركات الثلاثة الرئيسة للسياسة الإيرانية هي كالتالي»:

١- **التاريخ**: الماضي الإمبراطوري العميق والحافل.

٢- **القومية**: العنصرية الفارسية المتعصبة.

٣- **العقيدة**: الدين الشيعي الصفوي المناهض لمجمل عقائد الأمة.

(*) عضو مجلس النواب السابق، مملكة البحرين.

عقدة التاريخ:

تتمسك إيران بـ (تاريخيتها) ولو على حساب انتمائها الإسلامي؛ فقد استمر النظام (الإسلامي) الجديد في «اعتماد الأشهر الإيرانية والأعياد القديمة التي ترتبط بالديانة الزرادشتية والأساطير المتعلقة بها حتى اليوم».

«أما ما يلفت النظر فهو إحياء إيران – الثورة الشيعية اليوم، للعادات الزرادشتية القديمة والتي تمثل طقوسها من خلال عيد النوروز (نوروز باللغة الفارسية معناها: يوم جديد، وهو اليوم الأول من السنة الفارسية الإيرانية، ويطلق عليه الفرس تسمية أخرى وهي عيد بهار، وأحد أهم أسباب ظهور هذا العيد هو أنه في هذا التاريخ انتصر زرادشت على الشيطان)».

ولا تزال بعض الطقوس المجوسية قائمة في إيران «مثل: إشعال النار، والقفز من فوقها، والدعاء بالقول يا نار خذي مَرَضي واصفراري وامنحيني نورك وبهاءك، وتعرف هذه الطقوس بـ (مرسم آتش أفروزي)، ومعناها: حفل إشعال النار».

وقد كان النظام الشاهنشاهي السابق يولي المسألة التاريخية، المقترنة بالديانة المجوسية؛ أهمية كبيرة، فقد أقام الشاه محمد رضا بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠م) في أكتوبر من عام ١٩٧١م، حفلاً عالمياً صاخباً تحت أطلال مدينة برسبوليس التاريخية في جنوب إيران، بمناسبة مرور ٢٥٠٠ سنة على الإمبراطورية الفارسية! وقد دعي للحفل معظم قادة وزعماء العالم.

وبما أن الفاتحين المسلمين بقيادة صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم، الذين دكّوا قلاع المجوسية، وأنهوا وجود الإمبراطورية الفارسية؛ كانوا من العرب، فلذلك كان للعرب نصيب (معتبر) من الكراهية لدى غلاة الفرس ومتعصبيهم. وها هو الشاعر الشعوبي أبو القاسم الفردوسي (٩٣٥-١٠٢٠م) في ملحمته المسماة الشاهنامة، ينفث أحقاده ضد العرب فيقول مستهزئاً بهم: «الكلب يشرب الماء البارد في أصفهان، والعربي يأكل الجراد في الصحراء»! ويقول متحسراً على الفتح العربي الإسلامي لبلاد فارس: «بلغ الأمر بالعرب بعد شرب حليب الإبل وأكل الضب، أن يطلبوا تاج كسرى، فتباً لك يا زمان وسحقاً»! والنظام (الإسلامي) الحالي في إيران شديد التباهي بهذا الشعوبي الحاقد، شأنه شأن النظام (البهلوي) البائد!

إيران والخليج العربي:

من مظاهر العقدة التاريخية لدى الإيرانيين أنهم ينظرون إلى هذا التاريخ بعين واحدة! فالتاريخ يحدثنا أن إيران طوال تاريخها الطويل كانت إما مهيمنة على مَن حواليها، أو خاضعة لقوة أخرى من القوى التي حواليها! فقد خضعت إيران لشعوب أخرى في فترات زمنية مختلفة، كالإغريق والعرب والترك والأفغان والمغول، وهذا – من المفترض – أن يخفف من غلواء العقلية التاريخية الإيرانية التي تتذكر فقط الفترات التي كان فيها الفرس هم المسيطرون على غيرهم، وتتجاهل الفترات التي كان الفرس فيها يخضعون لغيرهم! وهكذا عقلية تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين إيران والبحرين؛ فبمجرد أن البحرين خضعت للحكم الفارسي لسنوات معدودة، فمن ثم يجوز لإيران أن تطالب بالبحرين، وتذكّر المجتمع الدولي من حين لآخر بحقوقها التاريخية في هذه الدولة العربية الصغيرة! بل إنها ترفع من سقف المطالب فتنادي أحياناً بأحقيتها في كل الخليج العربي! وإذا كانت إيران في العهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩م) قد احتلت إمارة الأحواز العربية عام ١٩٢٥م، ثم احتلت الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في نوفمبر ١٩٧١م؛ فإن إيران في العهد الخميني (١٩٧٩م – الآن) قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مساندة أمريكا (الشيطان الأكبر) في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بل قبل ذلك في احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١م. وقد صرح – متباهياً – محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية، بأنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة».

تقوم السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي، خصوصاً البحرين، على إطلاق تصريحات مقصودة على لسان شخصيات رسمية وشبه رسمية تمثل القمة في إظهار (الروح الاستعمارية)، والتعالي القومي/ التاريخي/ المذهبي! وهذه بعض الأمثلة:

١- في عام ١٩٨٠م، أي في بدايات الثورة الإيرانية، أطلق آية الله العظمى تصريحاته المشهورة عن البحرين مطالباً بضم البحرين باعتبارها جزءاً من إيران.

٢- في يوليو ٢٠٠٧م كتب مدير تحرير صحيفة (كيهان) شبه الرسمية حسين شريعتمداري: «البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وإنها انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة وبريطانيا، وإن المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة التي

تم فصلها عن إيران إلى الوطن الأم والأصلي».

٣- في ٢٧ يناير ٢٠٠٩م تحدث النائب داريوش قنبري أمام مجلس الشورى الإيراني وبحضور وزير الخارجية منوشهر متقي وأمام وسائل الإعلام العالمية، عن أن: «البحرين كانت حتى قبل ٤٠ عاماً، جزءاً من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه».

٤- وفي فبراير ٢٠٠٩م ادّعى رئيس التفتيش العام في (مكتب قائد الثورة الإسلامية) في مدينة مشهد الإيرانية علي أكبر ناطق نوري، تبعية البحرين لإيران، واصفاً إياها (البحرين) بأنها كانت في الأساس المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وكان يمثلها نائب في مجلس الشورى الوطني.

٥- وفي أبريل ٢٠١١م، رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز آبادي لم يطالب بالبحرين فقط، بل بكامل الخليج العربي! فقد اعتبر «أن اسم وملكية وعائدية الخليج الفارسي هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية».

٦- وأما آية الله أحمد جنتي فقد دعا في يوليو ٢٠١١م إلى احتلال البحرين.

٧- وفي مايو ٢٠١٢م، صرح حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني: «كما تعرفون فإن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام ١٩٧١م، ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار السيئ الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك، فإن البحرين انفصلت عن إيران». وأضاف: «إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين، فإن البحرين من حق الجمهورية الإسلامية وإيران وليس السعودية».

٨- وفي يونيو ٢٠١٢م «قال السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي في استفزاز جديد، إنه إذا كانت إيران تريد احتلال البحرين، فإن الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية.

ونقلت وكالة أنباء فارس عن خرازي قوله: إذا كانت المملكة العربية السعودية تريد الدخول في لعبة مختلفة، فمن المؤكد أنها ستكون هشة أمام الرد الإيراني».

٩- وفي سبتمبر ٢٠١٢م «خرجت إيران من دائرة (التلميح والمواربة) لتوجه تهديداً مباشراً بالتدخل عسكرياً في الكويت بحجة (حماية الشيعة في حال حدوث أي تدهور أمني) في البلاد، مؤكدة أن (فيلق بدر وفيلق القدس التابعين للحرس الثوري موجودان بالقرب من الحدود العراقية - الكويتية ولديهما من الاستعداد العسكري ما يكفي للتدخل خلال ساعات إلى مواقع متقدمة) في الكويت والدول المجاورة، بذريعة حماية (أهل البيت) في المنطقة.

وفي هذا السياق، كشف عضو لجنة شؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني محمد كريم عابدي، أن اللجنة (درست واستمعت إلى تقارير عن الإجراءات المتخذة لحماية أهل البيت في الكويت في حال حدوث أي اختلال أمني هناك، ونحن نتابع الأوضاع خصوصاً مع ورود معلومات عن أصوات إرهابية تطالب بالانتقام من أهل البيت وتقوم بجمع وشراء السلاح).

وربط كريم عابدي في تصريح نقلته شبكة (خليج فارس) الإيرانية بين الكويت والبحرين بقوله إن «ما حدث من دخول جيوش من دول الخليج الفارسي (العربي) إلى البحرين لن يتكرر ولن نسمح بتكرار حدوثه في الكويت».

١٠- وفي سبتمبر ٢٠١٢م «أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمان باراست أن الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، (كانت وما زالت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وستظل كذلك إلى الأبد).

وقال: (نحن ننفي الادعاءات الوهمية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماعهم الـ ١٢٤، والتي لا تستند إلى أدلة ولا أساس لها من الصحة، حول الجزر الإيرانية الثلاث).

١١- وفي مايو ٢٠١٢م «توعّد مساعد القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري، دول الخليج التي تطالب باسترجاع الجزر الإماراتية المحتلة، كما هدد بإحراق الإمارات. وزعم جزائري أن هذه المطالبات (هي بمنزلة وقيعة من قبل الولايات المتحدة)، كما أكد أن (القوات المسلحة الإيرانية على استعداد تام للدفاع عن الأراضي الإيرانية، وسلامتها الإقليمية والمصالح الوطنية) على حد قوله. وحذر من أن أي حرب تقع بين إيران والإمارات ستحرق أولاً الإمارات قبل إحراق الجزر الثلاث».

ويبقى السؤال الكبير: لماذا هذه (العنترية) الإيرانية، وهذا التعالي، وهذه النفسية (الاستعمارية) تجاه دول الخليج العربي بالذات؟!

بالإضافة إلى المحركات الثلاثة المهمة: الوهم التاريخي المهيمن على العقلية الإيرانية، والتطلعات الاستعمارية

العنصريـــة، ونهج تصدير الفكر الديني الصفوي المغلف بغلاف (نصرة المستضعفين)؛ فإن هناك عوامل ثلاثة مهمة لها أثر كبير في رسم خطوط السياسة الإيرانية تجاه حدودها الجنوبية.

العامل الأول: الوهن الخليجي

«تُعد إيران دولة مهمة في منطقة الشـــرق الأوسط، ودائماً مـــا تحاول مدّ نفوذها عبر أدوات القوة المختلفة باتجاه الدائرة الخليجيـــة، باعتبـــار أن تلك الدائرة هـــي الحلقة الأضعف أو البطـــن الرخـــوة مقارنة بغيرها من المناطـــق الأخرى المحيطة بإيـــران، والتي تحدّ من طموحاتها التوســـعية؛ كالكتلة التركية في الشمال الغربي، والكتلة الباكستانية والأفغانية في الشرق، والكتلة الروسية في الشـــمال، ومن ثم فالممر الأقرب لممارسة النفوذ الإيراني ذي النزعة التوسعية الشيعية – الفارسية، دائماً ما يقع باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي التي تعتبرها إيران بمنزلة المجال الحيوي الاستراتيجي لها».

ومن مظاهر هذا الوهن:

١- لا تزال الدول الخليجية الســـت، وبعد ثلاثة عقود من تأســـيس مجلس التعاون الخليجي؛ تعيش حالة (التعاون)، دون أن تنتقل إلى المرحلة الأعلى وهـــي حالة (الاتحاد)، وقد نادى العاهل الســـعودي الملـــك عبد الله بن عبـــد العزيز في القمة الخليجية الأخيـــرة إلى العمل الحثيث من أجـــل الانتقال إلى مرحلة الاتحاد.

٢- تنشـــب خلافات من حين لآخر بين بعض دول المنظومة الخليجية لأتفه الأسباب.

٣- عدم وجود سياسات خارجية قائمة على أساس المصلحة المشتركة لكل دول المجلس؛ فعلاقات عُمان مع إيران، على سبيل المثال، أقوى من علاقاتها مع أي دولة خليجية أخرى!

ولكن في المقابل، فإن أكبـــر نجاح حققه التعاون الخليجي هو تشكيل قوات درع الجزيرة. وقد أدرك شعب البحرين مدى أهمية الدفاع الخليجي المشـــترك بعد دخول هذه القوات إلى البحرين عام ٢٠١١م. ولكن تظل هذه القوات بحاجة إلى مزيد من العناية لتستطيع مواجهة أي تهديد إيراني كبير.

العامل الثاني: الفراغ العربي

إن الغيـــاب الكامل للجامعـــة العربية، وغيـــاب أو انعدام منظومة دفاعية عربية مشـــتركة؛ يشـــكل عاملاً ثانياً (مغرياً) لإيران بالتحرك لملء الفراغ.

إذ إن الجامعة العربية «لم تنجح في استعادة شبر واحد من الأرض العربية المحتلة من الخليج إلى المحيط (فلسطين، الجزر العربية الثلاث في الخليج، الأحواز، سبتة ومليلية... إلخ)، ولم تنجح في رأب الصدع العربي الذي هو في زيادة يوماً بعد يوم، ولم تقم بالدور المنشـــود لها في الأزمـــات التي واجهت الوطن العربي الكبير، وقد كان دورها ثانوياً جداً خلال حروب الخليج الثلاث، وفي قضيـــة الصحراء الغربية، وكذا في الأزمات التي تعصف بالســـودان اليوم، وبان حجمها (الهزيل جداً)، ودورها المعدوم أو شـــبه المعـــدوم عالمياً وعربياً؛ مـــن خلال القضيتين الخطيرتين اللتين واجهتا العـــرب مع بدايات الألفية الجديدة: احتلال دولتين عربيتـــين عضوين في الجامعة العربية (العراق والصومال). وقد كشفت هاتان الأزمتان أن هذا الجسم الضخم (الجامعة العربية) والذي يضم ٢٢ دولة بما يشمل مئات الملايين من البشر ونحو ١٥ مليون كيلومتر مربع من الأراضي التي تمتد في قارتين.. أقول بات واضحاً أن هذا الجسم الضخم المترهل عاجز ليس فقط عن مواجهة أمريكا، بل حتى عن مواجهة دول أخرى من دول العالم الثالث كإيران وإثيوبيا».

العامـل الثالـث: تعانـق المشـروعين الأمريكـي والإيراني:

«يقترن البُعد الإيراني المصلحي في الاستراتيجية المعاصرة بالوجود الأمريكي ونفوذه في المنطقة، فمعلوم أن للنظام الإيراني وجهين سياســـيين في تعامله مع القضايـــا الملحّة: وجه للثورة (=المرشـــد الأعلى) وآخر للسياســـة (= الرئيس)، التي تخضع للأولى حتماً، فسياسة إيران الخارجية تتسم بالبراجماتية، في حين تتسم سياستها الداخلية بالتزمت والتخشّب المفصلي، إلى درجة تدعو للاستغراب».

«إن بوادر اقتســـام الســـلطة الفعلية – سياسياً وعسكرياً – فـــي الخليج العربي بين الأمريـــكان والإيرانيين؛ بادية، وهي فرصة ذهبية – بل تاريخية – لا يسع للإيرانيين تضييعها، فقد بســـطت ذراعيها على شـــمالها الغربي (العراق)، وهي متغلغلة تماماً في الشرق (أفغانستان)، فهي عملياً مشروع قوة إقليمية كبرى لا يستطيع أن يتجاهلها أحد، حتى الأمريكان ذاتهم.

كل التعنت والتهديد الفارسي باســـتخدام أوراقها النووية والإقليمية (في الشـــام والعراق ومصـــر والخليج واليمن)؛ كان رداً على تجاهل الإدارة الأمريكية للمساومات الإيرانية منذ عام ٢٠٠١م، وللعرض الســـري الذي تقدمت به إيران بعيد سقوط النظام العراقي (٢٠٠٣م)، مقابل الخدمات (الجليلة) التي أدّتها لأمريكا في احتلال أفغانستان والعراق..».

فبعد (التعانـــق الحميم) في أفغانســـتان والعراق، جاءت

أحداث البحرين في فبراير ٢٠١١م لتكشف وجهاً آخر من وجوه التفاهم بين المشروعين.

إيران وشيعة البحرين:

يشكل الشيعة في البحرين نحو نصف السكان، ووجودهم قديم منذ أيام الدولة القرمطية (٢٨٦-٤٦٩هـ/ ٨٩٩-١٠٧٦م)، ثم الدولة العيونية (٤٦٩-٦٤٢هـ/ ١٠٧٦-١٢٤٤م)، وكان شيعة المنطقة يعتنقون العقيدة الإسماعيلية، ثم تحولوا تدريجياً إلى العقيدة الاثني عشرية.

وقد بدأت علاقات شيعة البحرين بإيران تأخذ طابعاً (خاصاً)، وفي جميع المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية، مع قيام الدولة الصفوية (٩٠١-١١٣٥هـ/ ١٥٠١-١٧٢٢م). وبعد سقوط الدولة الصفوية سياسياً وعسكرياً، ظل النهج العقائدي الصفوي هو المهيمن، وأصبحت إيران بالنسبة للشيعة في البحرين، بل في كل مكان يتواجد فيه الشيعة، بمنزلة (الدولة الأم) التي تمثل الشيعة وسط محيط شاسع من دول (العامّة)، وهو التعبير المستخدم في أدبيات الشيعة لوصف أهل السنة.

ارتبط شيعة البحرين بعلاقات متميزة مع إيران على الصعد كافة:

- فإيران هي (مع العراق) قبلة طلبة العلم الشيعة الذين يتوجهون إلى الحوزات العلمية الشهيرة في قم والنجف وكربلاء للحصول على الدرجات والرتب العلمية المعروفة لدى الشيعة.

- وإيران هي (مع العراق) مقر الآيات العظام، أو مراجع التقليد الذين يُقلّدون من قبَل الشيعة في مختلف دول العالم.

- كما تميز المجتمع الشيعي في البحرين بقوة الروابط الاجتماعية مع شيعة إيران، عن طريق الزواج بالإيرانيات، وهذه الظاهرة شائعة جداً لدى الشيعة البحرينيين، سواء كانوا من سكان المدن أو من الأرياف.

شيعة البحرين قبل الثورة الإيرانية:

لم تكن العلاقات السياسية لشيعة البحرين مع إيران (وبتعبير أدق: الولاء السياسي لإيران)؛ قد وصلت إلى درجة تشكل معها ظاهرة خطيرة على أمن الوطن، باستثناء أقلية شيعية من ذوي الأصول الإيرانية، ولأسباب قومية وليس دينية؛ فالحركات المعارضة السرية في خمسينيات وستينيات القرن الميلادي العشرين كانت كلها تقريباً ذات ميول يسارية أو قومية، وكان الشيعة منخرطين فيها إلى جانب السنّة، والشاه محمد رضا بهلوي كان عدواً تقليدياً لليسار ومولياً مخلصاً للغرب.

في مارس عام ١٩٧٠م، وقبيل استقلال البحرين عن بريطانيا، وتصاعد المطالبات الإيرانية بضم البحرين إليها؛ أرسلت الأمم المتحدة، وبموافقة من حكومات البحرين وبريطانيا وإيران، وفداً للاطلاع على رغبة الشعب البحريني حول: هل يريد الاستقلال أم الانضمام لإيران؟ وكان اختيار الأغلبية الساحقة لشعب البحرين، بمن فيهم الشيعة، هو الاستقلال.

وهذه الواقعة، اختيار الشيعة للاستقلال وليس الانضمام لإيران؛ أصبحت شعاراً يرفعه شيعة البحرين دائماً لإثبات وطنيتهم.. لكن هذه (الوطنية) ذابت تماماً في جسد (الوليّ الفقيه) بعد قيام الحكم الإسلامي (الشيعي) في طهران عام ١٩٧٩م.

ولكن، لماذا اختار الشيعة الاستقلال عام ١٩٧٠م؟!

أولاً: كان نظام الشاه نظاماً علمانياً قاسياً لا دور للمعممين فيه إلا بالقدر الذي يسمح به الشاه لإضفاء الشرعية على حكمه، وكان لا يتوانى إذا دعت الضرورة إلى التعامل مع رجال الدين الشيعة بالسجن والنفي والتضييق، كما فعل مع الخميني نفسه.

ثانياً: كان الشاه على علاقة وثيقة بالطائفة البهائية التي هي امتداد للحركة البابية، وهي بدورها تمثل حالة انشقاق وتحريف للعقيدة المهدوية عند الشيعة؛ لذلك، فالعداء متأصل بين المتدينين الشيعة وبين هذه الطائفة. وقد كان رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧م)، أشهر من تولى منصب رئيس الوزراء في إيران في فترة ما قبل الثورة؛ بهائياً.

ومن ثم: لم يكن قرار شيعة البحرين هو الابتعاد عن (إيران الشيعية) بقدر ما كان ابتعاداً عن (دولة الشاه العلمانية البهائية).

شيعة البحرين بعد الثورة الإيرانية:

بعد نجاح ثورة الخميني، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب في البحرين، وخرج الشيعة في تظاهرات مؤيدة للحكم الجديد، وأرسل الشيعة وفوداً شعبية و(علمائية) لتقديم التهنئة للحكام الجدد. لقد أصبح للشيعة في المنطقة دولة، ووجد شيعة البحرين أن الفرصة قد لاحت لإسقاط الحكم (السنّي).

قام الشيعة على مدى ثلاثة عقود بثلاث محاولات انقلابية للوصول إلى الحكم:

الأولى: في بداية الثمانينيات، وكان التيار الشيرازي هو المسؤول عن هذه المحاولة، وقد كانت محاولة ساذجة لقلب الأوضاع في البلد عن طريق إدخال أسلحة ومتدربين (تدربوا في معسكرات خاصة في إيران). وكان المنظّر الرئيسي للمحاولة هو السيد هادي المدرّسي. وقد تمكنت السلطة من ضرب المخططين للمحاولة، وتم اعتقال وسجن العشرات في ديسمبر عام ١٩٨١م، ولجأ مئات آخرين من شباب الشيعة إلى الخارج.

الثانية: في أواسط التسعينيات (١٩٩٤-١٩٩٦)، حيث قاد هذه المحاولة هذه المرة الفرع البحريني لحزب الدعوة، وقادة هذا الحزب هم الذين شكلوا فيما بعد (جمعية الوفاق)، أكبر الجمعيات السياسية الشيعية. اعتمدت هذه المحاولة على إحداث البلبلة والفوضى وإشعال الحرائق، لتحفيز الشيعة على القيام بثورة شاملة، محاكاة لثورة الخميني. وقد تمكنت السلطة من إخماد هذه المحاولة.

الثالثة: وهي التي بدأت يوم ١٤ فبراير ٢٠١١م في محاولة واضحة لمحاكاة ثورات الربيع العربي. وكان العامل الرئيس في فشل هذه المحاولة تصدي النصف الآخر من الشعب (السنّة) لهذه المحاولة ذات البعد الطائفي الواضح، ثم دخول قوات درع الجزيرة للبحرين في مارس ٢٠١١م.

التأثير الإيراني:

«بمجرد إعلان الثورة وعودة الخميني على طائرة خاصة إلى طهران، تغيرت الدنيا ولم تعد البحرين كما كانت... وسارت مظاهرات التأييد، وأضيفت صور الخميني إلى صور الشيرازي والخوئي التي ملأت كل مكان».

كانت المحاولة الانقلابية الأولى في بداية الثمانينيات إيرانية بامتياز، خطط لها ونفذها آل الشيرازي وآل المدرّسي، وكلهم إيرانيون، بدعم تام من الولي الفقيه الإيراني.

بعد فشل سيناريو الدعم العسكري المباشر، كثفت إيران جهودها الداعمة لإحداث تغيير لصالحها في البحرين، وذلك على الصعيدين السياسي والإعلامي، كما ظهر ذلك واضحاً خلال أحداث التسعينيات، ثم أحداث فبراير ٢٠١١م، والمستمرة إلى هذه اللحظة.

وصل الدعم الإيراني إلى درجة أن تجرأ الإعلام الإيراني فزوّر في خطاب الرئيس الدكتور محمد مرسي في كلمته في مؤتمر عدم الانحياز في طهران نهاية أغسطس ٢٠١٢م، ليستبدل كلمة (سورية) بـ (البحرين) في ثلاثة مواضع! هذا التزوير كان في الترجمة الموجهة إلى الشعب الإيراني المسكين. بالفعل، أصبحت البحرين تمثل عقدة كبرى لدى النظام الإيراني.

إن الصلة الحميمية بين إيران وشيعة البحرين وصلت إلى حدّ (الوحدة الاندماجية) على الصعيدين الديني والنفسي. وتمكن تيار ولاية الفقيه الموالي لخامنئي من إحكام سيطرته على المجتمع الشيعي.

❊❊ ويقود ما يسمى ثورة البحرين اليوم - آية الله عيسى قاسم - وهو وكيل المرجع الإيراني في البحرين وأعلى رأس يمثل مرجعية الولي الفقيه في البحرين.

في خطبة الجمعة، خطب السيد حيدر الستري، النائب في البرلمان البحريني عن جمعية (الوفاق) الشيعية، فقال: «رأينا في عصرنا كيف حققت الجمهورية الإسلامية في إيران المعجزات، وانتصرت على دول العالم الكبرى مجتمعة.. انتصرت الجمهورية الإسلامية في نشأتها إبان الحرب التي أشعلها النظام البعثي البائد في العراق.. حققت انتصارها مؤخراً بعد عملية انتخابات تاريخية بفضل مخزون القوة الذي تمتلكه قيادة الولي الفقيه، والتفاف المؤمنين حولها».

ويقول عبد الوهاب حسين، زعيم (تيار الوفاء الإسلامي) الشيعي: «تيار الوفاء الإسلامي يؤمن بولاية الفقيه حتى النخاع، ويلتزم بها عملياً».

❊❊ لقد وصل النفوذ والتأثير الإيراني في شيعة البحرين إلى درجة الذوبان التام! حتى إنه عندما أصدرت جمعية (الوفاق) وبعض جمعيات فلول اليسار ما عرف بـ (وثيقة المنامة)، في أكتوبر من عام ٢٠١١م؛ لم تجرؤ (الوفاق) على ذكر اسم (الخليج العربي)، بل ذكرت (الخليج) فقط دون صفة العروبة!

كما قاد عيسى قاسم تزامناً مع ما حدث في طهران، مسيرة تندد بالوحدة الخليجية، متحجّجاً بأن الشعوب الخليجية لم تستفتَ في هذه الوحدة! والحقيقة أن ملالي طهران يجهدون لمنع خطر هذه الوحدة على الشيعة حسب ما يزعمون!!

فكل شيء يهون إلا (زعل) الولي الفقيه و(المؤمنين) من حوله في طهران وقم.

الذراع الإيرانية في غانا

يوسف عمرجلو(*)
abuanbasata@yahoo.com

الحمد للـه رب العالمين، ولا إلـه إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على خير رُوحٍ وأزكى نفْسٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وقائد الغرّ المحجلين.

فهذا هو تقريري وندائي واستغاثتي وصيحتي الثالثة التي أنادي فيها القيادات الإسلامية الرشيدة، والدعاة المخلصين، والمشايخ الفضلاء، وجهابذة العلماء، والرجال الغيورين على دينهم؛ للتعاون والتصدي لأخطار ونذير شر يهدّد بلدنا غانا بصفة خاصة، وقارة إفريقيا بصفة عامة، من تسرب الأفكار الهدّامة التي تخالف عقيدتنا الإسلامية الصافية من التشيع والرفض والضلال والخرافات التي ما أنزل الله بها من سلطان، وغيرها.

وإن أهمية أدوار هذه الوسائل لجلية واضحة بيّنة لكل من قرأ واطلع على التقريرين السابقين بعنواني (الشيعة أفسدوا واقعنا بنشاطاتهم الجاذبة) و(غانا بين ثورة إيران والتألم من أنيابها)، وإن مما هي قاصمة ظهرنا هي الجامعة الإسلامية التي بنوها باسم الإسلام مباشرة زوراً وبهتاناً وتدليساً، وليس فيها من الإسلام شيء، ونالت هذه الجامعة قبولاً لدى الحكومة الغانية والشعب والمجتمع، حتى كان في تخريج الدفعة الأولى لهذه الجامعة حضور رئيس البلاد جن كفو، وكان هو ضيف الشرف في تلك الجلسة، وذلك في عام ٢٠٠٦م.. وفي تخريج الدفعة الخامسة لهذه الجامعة كان حضور وزير التعليم الغاني تيتي أنيو؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الحكومة بجهودهم وتأييدهم على ذلك.

(*) رئيس الهيئة العليا للشؤون الإسلامية في غانا.

التطورات والأشياء التي تدرَّس في هذه الجامعة:

ولقد استطاع وتمكَّن الرافضة من أن يطوروا جامعتهم في بضع سنوات بفتح تخصصات جديدة وكلية، وهي:

أ. تخصص في إدارة الأعمال.

ب. تخصص في القطاع المصرفي المالي.

ج. كلية الدراسات والاتصالات.

د. تخصص في الفنون العامة.

هـ. تخصص في الدراسات الدينية، وتحت هذا التخصص تدرَّس المواد المتعلقة بالدين، مثل:

١. قانون الأسرة في الإسلام.
٢. الدين والطب والشفاء.
٣. تفسير القرآن الكريم.
٤. الأمويون.
٥. دراسة الحديث.
٦. الإسلام في غرب إفريقيا.
٧. العباسيون.
٨. التجارة والأعمال المصرفية الإسلامية.
٩. مجموعة النصوص العربية.
١٠. الإيمان المسيحي والممارسة.
١١. التربية الإسلامية والدعوة.

١٢. الإسلام والحركة المسكونية.
١٣. الأخلاق الإسلامية.
١٤. النصوص العربية الفصحى المضبوطة.
١٥. مناهج البحث.. وتدرَّس هذه المواد خلال فصلين.

و) ماجستير في الفلسفة، وتدرَّس فيه المواد التالية:

١. علوم القرآن.
٢. التاريخ الإسلامي.
٣. مبادئ الشريعة الإسلامية.
٤. التعليقات المختارة في القرآن.
٥. الفقه في القرآن.
٦. القرآن والمستشرقون.
٧. القرآن والكتب السماوية الأخرى.
٨. طرق الدعوة في العالم المعاصر.

المراسم الحسينيّة والجاليات اللبنانية الرافضة في غانا:

حقيقةً، إن علماء الرافضة في غانا استطاعوا أن يأسروا عقول الشباب والفتيات، وربطوا فكرهم بين العاطفة والمأساة بإحياء ذكرى «عاشوراء»، وخرجوا في الشوارع ولبسوا السواد وضربوا الرؤوس والصدور وأنشدوا بأناشيد الحسينية الغريبة، وبعد مرور سنوات بدأ اللبنانيون الشيعة الذين هاجروا إلى غانا بإحياء هذه المراسيم حينما رأوا نجاح الغانيين في هذا العمل القبيح، وفي تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٠م قامت الجالية اللبنانية في أكرا – غانا بإحياء مراسم الليالي الثلاث الأولى من أيام ذكرى عاشوراء بمجلس عزاء في مركز الجمعية الجعفرية المسمى حسينية أبي عبدالله في الإست ليغون – أكرا – غانا، بحضور عدد من أبناء الجالية اللبنانية في غانا، وحضور القنصل اللبناني في غانا أحمد سويدان الذي كان حريصاً جداً على نشر التشيع في غانا.

استغلال الرافضة لجميع الوسائل في غانا:

إن الرافضة في غانا لم يتركوا وسيلة ولا حيلة ولا فرصة ولا ثغرة إلا استغلوها لإضلال المسلمين في غانا، ولو نلاحظ من الناحية السياسية والدبلوماسية نجد أن علاقة إيران قوية جداً مع الحكومة الغانية، بل تعدّ السفارة الإيرانية في أكرا العاصمة من أكبر السفارات الأجنبية وتشمل وتضم عدداً من الموظفين الإيرانيين.

ومن الناحية الاقتصادية تجدهم قد قاموا بمساعدة الفلاحين بقروض مالية وغيرها.

ومن الناحية التعليمية التي هي المصيبة العظمى والطامة الكبرى ومن أخطر النواحي، بل هي التي جعلت لهم قدماً للتقدم إلى بغيتهم وضالتهم المفقودة، وجعلت لهم قبولاً لدى الحكومة والمجتمع؛ لأن من طبيعة الشعب والحكومة والمجتمع الغاني تأييد التعليم، ولذا تجدهم حينما لاحظوا ذلك قاموا ببناء المدارس والمعاهد العديدة.

ومن الناحية الصحية تجدهم أسَّسوا المراكز الصحية مثل المستوصف الإيراني ومستوصف الحاج سليمان في حي ماموبي الذي يعدّ من أكبر أحياء المسلمين في العاصمة.

وأما من ناحية المحاضرات والاجتماعات فحدث ولا حرج، فسنوي وشهري وأسبوعي وموسمي.

خلاصة الكلام: إن مسلمي غانا قد عانوا كثيراً من المشكلات على أيدي أصحاب الأفكار الهدامة نتيجة تقصير جهود أهل السنة والجماعة، وهذا ما أدى إلى تمكّن الرافضة من تغيير اعتقاد كثير من أبنائنا وإخواننا المسلمين وانتشار البدع والخرافات والكفر في أوساط المسلمين.

الدورات الجهلية لنشر المذهب:

ومن ناحية الدورات فلهم دورات نوعية وعديدة:

١ – دورات الأئمة والخطباء.
٢ – الدورات الموسمية، مثل: دورات خاصة في رمضان.
٣ – دورات في موسم الحج لتعليم المسلمين معلومات خاطئة عن الحج.
٤ – الدورات في عطل الصيف.
٥ – دورات لكل عالم إيراني يزور غانا.
٦ – دورات لتعليم القرآن الكريم في المساجد (ويتم من خلالها بيان أن القرآن الكريم الذي معنا حالياً ليس بمكمل).

الشيعة وتهديد الأكراد بالمهدي المنتظر

د. فرست مرعي

عدَّ جلال الدين الصغير، القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى وخطيب جامع براثا، أن الكرد هم المارقة المذكورون في كتب الملاحم والفتن الذين سينتقم منهم الإمام المهدي حال ظهوره. وقال الصغير في محاضرة له «إن أول حرب سيخوضها المهدي ستكون مع الأكراد، وإنه لن يقاتل أكراد سورية أو أكراد إيران وتركيا، بل سيقاتل أكراد العراق حصراً». جاء ذلك خلال محاضرة له ناقش فيها وقائع سياسية حاضرة بناءً على مرويات في كتب الملاحم والفتن تتحدث عن علامات آخر الزمان وظهور المهدي.

وناقش الصغير أحداث سورية قائلاً «إن المرويات تؤكد ضرب دمشق بقنبلة نووية، وستخرب سورية كلها عدا منطقة اللاذقية»، الأمر الذي استغربه متابعون عدّوا ذلك مساندة للنظام العلوي، باعتبار أن اللاذقية هي العاصمة المرتقبة لهم.

والشيخ الشيعي (الصغير) هو أحد عتاة الطائفية المحرضين على إنهاء دور أهل السنة والجماعة في العراق، وكان مسجده (براثا)، الواقع في جانب الكرخ من بغداد، أحد المراكز الرئيسية للتحريض الطائفي.

وقد تعرَّض الصغير لحملة شديدة من قبل الكتَّاب والباحثين الكرد، فضلاً عن مواقع الإنترنت والفيسبوك، واتهموه بأنه يريد بهذه المحاضرة تخريب العلاقات الكردية – الشيعية التي كانت على طول الخط متينة.

وهناك عديد من الروايات والآثار المنسوبة إلى الأئمة المتبوعين عند الشيعة، وتحديداً الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، والإمام السادس جعفر الصادق – رحمه الله – المتوفى سنة ١٤٨هـ، والإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، وإلى محدثي الشيعة: الكليني، وابن بابويه القمي، والمسعودي المؤرخ، والطوسي، وابن إدريس الحلي، وابن فهد الحلي، والشهيد الثاني، وعلي الطباطبائي، والجواهري، ومن المعاصرين أبو الحسن الأصفهاني؛ تحضّ كلها على مقاطعة الكرد وعدم إقامة علاقات المصاهرة والتجارة معهم باعتبارهم قوماً من الجن كشف الله عنهم الغطاء.

ويُرجع عديد من الباحثين سبب صدور هذه الروايات المفبركة على لسان الأئمة، إلى العداء التاريخي الذي نشأ بين الكرد والشيعة على خلفية أن أعظم قائد كردي في التاريخ الإسلامي، وهو صلاح الدين الأيوبي، قد قضى على أكبر دولة شيعية في التاريخ الإسلامي (العبيدية المسماة مغالطة

بالفاطمية) سنة ٥٦٧هـ، وأرجع مصر حاضرة هذه الدولة إلى حظيرة الخلافة العباسية السنية.

لقد تعرّض الكرد، باعتبارهم من أهل السنة، خلال تاريخهم الطويل؛ لحملات عديدة من التشويه طالت جنسهم وتراثهم، لكن لم يصل الحد بأحد إلى التنبؤ بمستقبلهم، وكيف أنهم سيستولون على مناطق ليست جزءاً من بلادهم، وأنهم يعيثون في الأرض فساداً. والغريب أن هذه النبوءات منسوبة زوراً إلى آثار تعود إلى الخليفة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –. وعند مقارنة هذه الآثار بالحقيقة وأدوات البحث العلمي، فإنه سرعان ما تنهار انهيار بيت العنكبوت، حيث يبدو التهافت والتحريض الطائفي واضحاً في أثناء هذه النصوص البشرية الموضوعة أصلاً لغايات سياسية وعنصرية تخدم أهدافاً محددة.

ويحاول الصغير اجترار ما دوَّنه سادته من علماء الشيعة القدامى والمعاصرين، وتوظيفه في المستجدات السياسية الحالية (الخلاف بين المالكي والبارزاني)، على أساس أن الكرد قد خرجوا عن الطوق، وأن ظهور المهدي المنتظر كفيل بردعهم وتطهير البلاد من دنسهم، واستند في ذلك إلى أقاويل عبارةً عن تنبؤات المهدي المنتظر الشيعي الذي سيظهر في عنفوان قوة الكرد للانقضاض عليهم، وتخليص البشرية من شرهم.

ينقل الحاج الشيخ محمد مهدي زين العابدين النجفي في كتابه الموسوم (بيان الأئمة للوقايع الغريبة والأسرار العجيبة) الجزء الأول من الخطبة الطنتجية المنسوبة للخليفة الراشد علي بن أبي طالب في الصفحة ٢٧٩ و٥٣٥ تحت باب (نور الأنوار) جاء فيها ما نصه: «وارتفع علم العماليق في كوردستان، وفي رواية أخرى قال: وعقدت الراية لعماليق كردان. وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): ويل للبغداديين من سيوف الأكراد». وفيما بعد يشرح مؤلف الكتاب النجفي الخطبة والمصطلحات الواردة فيها كالعماليق وكردستان قائلاً: «العماليق جمع العمالقة وهم طائفة وفرقة من الأكراد، وهم من أولاد عمليق بن آدم بن سام بن نوح (عليه السلام)، وهم متفرقون في أطراف الأرض، وفي الزمان السالف كان منزلهم الشام. وكردستان منطقة جبلية تقع بين الأناضول وأرمينيا وأذربيجان والعراق وتتقاسمها تركيا والعراق وإيران والاتحاد السوفيتي، سكانها أكراد، فهؤلاء الأكراد عبّر عنهم بالعماليق لأن أصلهم من أولاد عمليق بن آدم، فأما تحركهم دولة أخرى كما يظهر من قوله (علي بن أبي طالب) وعقد الراية لعماليق كردستان بأن يعقدها لهم شخص آخر ودولة أخرى فيرتفع علمهم، وأما أنهم يقومون بثورة ويتحركون فيطلبون الاستقلال والدولة».

وفي الصفحة ٥٣٥ – ٥٣٦ يتكلم الشيخ النجفي عن كوردستان بقوله: «وسكان هذا الإقليم كلهم أكراد، وهؤلاء الأكراد، أي سكان هذا الإقليم خاصة وهو إقليم كردستان، لهم ثورة قبل ظهور الإمام القائم – المهدي المنتظر (عجل الله فرجه) يطلبون فيها المملكة والدولة والاستقلال، فيقومون بثورة ويرفعون شعاراتهم في إقليمهم، وذلك عند ضعف الحكومات المجاورة لهم وعدم وجود من يكون معارضاً لهم، فينهضون ويثورون بعشائرهم وقبائلهم ويرفعون العلم الخاص بهم ويعقدون للكتائب من جيشهم راية خاصة لهم بعد أن يرتبون (هكذا) دولة لهم، ففي بعض الروايات أنهم يحكمون البلاد المجاورة لهم من السليمانية وكركوك وأربيل وخانقين وأطراف هذه البلاد ويكون شمال العراق بأجمعه».

وفي شرحه لاحتلال الكرد بغداد عملاً بالرواية آنفة الذكر، يقول: «وفي بعض الروايات أنهم يهجمون على بغداد ويقتلون من جيش بغداد جمعاً كثيراً (هكذا) ويوقعون واقعة عظيمة في بغداد، كما يدل على ذلك الخبر المتقدم عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال: ويل للبغداديين من سيوف الأكراد».

وقد صرّح محيي الدين بن عرب في منظومته التي نظمها في علائم ظهور الإمام الحجة (بحسب وصفه): «إن الأكراد يملكون بغداد وأطرافها من شمال العراق»، حيث قال: وتملك الكرد (بغداد) وساحتها إلى خريسان من شرق العراق، فلعله وجد الرواية المصرحة بهذه الواقعة، وأن الأكراد يملكون بغداد وما حولها من طرف الشمال مدة قصيرة إلى خريسان، خريسان تقع بالقرب من خانقين من قضاء مندلي وشهربان (وهي غير خراسان الواقعة في شرق إيران)، ولذا فإن النهر الذي يجري من إيران إلى هذه البلاد أي إلى مندلي وشهربان يسمى نهر خريسان (لعله يقصد نهر ديالى أو أحد فروعه)، فهذه البلاد والقرى تكون تحت أيدي الأكراد وتحت تصرفهم وسيطرتهم. والظاهر أنهم يبقون حتى يظهر الإمام الحجة (عليه السلام) على شوكتهم وقوتهم وإن كانوا تحت إمرة

غيرهـــم. فإذا ظهر الإمام (عليه الســـلام)، ففي الرواية كما سيأتي في بيان خاص أن في الحجاز والعراق طوائف تحارب الإمام القائم (المهدي المنتظر) عليه الســـلام، ويحاربهم منهم أعراب الحجاز، وأعراب العراق، والأكراد.

فالأكراد من الطوائف التي تحارب القائم عليه الســـلام، ويحاربهم فيقضي عليهم ويغلبهم فيقتل من يقتل منهم والباقي يكونون تحت طاعته ويمتثلون لأوامره ونواهيه فيدخلون تحت ســـيطرته طوعاً أو كرهاً، كما ســـيقضي على كل من يحاربه من الطوائف والـــدول. (الصفحة ٥٣٥ - ٥٣٨ من كتاب بيان الأئمة).

وعند مناقشـــة هذه النصوص المارة الذكر مناقشة علمية هادئة، يتبيّن لنـــا تهافتها، وأن واضعها كان يبغي هدفاً معيناً يخـــدم بها طرفاً معيناً، ألا وهو إيـــران، فالكتاب مطبوع في إيران في عهد الجمهورية الإسلامية! والمعلومات الواردة فيه ترجع دون شك إلى نهاية النصف الثاني من القرن العشرين، فالإمام علي بن أبي طالب استشهد سنة ٤٠هـ فكيف يتطرق إلى ذكر بغداد التي بنيت بعد استشـــهاده بأكثر من مائة سنة في ١٤٥-١٤٩هـ في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور؟ كما أن العمالقة الذين اعتبرهم (الشـــيخ النجفي) طائفة من الكرد هم أصلاً من الكنعانيين الذين كانت فلســـطين تسمى باســـمهم (بلاد كنعان)، وهم قبائل عربية كانت تستوطن بلاد كنعان (= فلســـطين) قبل أن تهاجر إليها القبائل البلســـتينية (الفلســـطينية) من الجزر اليونانية كريت وغيرها، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه المعلومة بصورة تفصيلية أثناء المحاورة التي جرت بين يوشـــع بن نون (هوشـــع في التوراة) قائد بني إسرائيل بعد وفاة النبي موسى (عليه السلام) وبين جموع بني إســـرائيل، عندما طلب منهم يوشع دخول الأراضي المقدسة، فكانت حجة بني إسرائيل أنهم لا يستطيعون دخولها لأن فيها قوماً جبارين (العمالقة)، وهم الكنعانيون حســـب رأي غالبية المؤرخـــين والباحثين من الأجانب والعرب، ولهذا كثيراً ما كان الرئيس الفلسطيني الراحل ياســـر عرفات يردد في معرض الفخر والتحدي بأننا شـــعب الجبارين، كما أن القرآن الكريم أشار إلى قتل نبي الله داود (عليه السلام) قائد الفلسطينيين العمالقة جالوت (= جيليت في التوراة) وسيطرته على مدينة يبوس (أورشليم - القدس).

والعمالقة الكنعانيون هم من الجنس الســـامي، أما الكرد ففـــي رأي غالبية الباحثين هم من الجنـــس الهندو - إيراني (الآري)، أو على أقل تقدير ليســـت لديهـــم علاقة أثنية مع الساميين.

وعند شـــرح الشـــيخ النجفي للخطبة المنسوبة خطأً إلى الإمـــام علي، يذكـــر أن الكرد تحركهم دولـــة: «وعقد الراية لعماليق كردســـتان بأن يعقدها لهم شخص آخر ودولة أخرى فيرتفع علمهم».

وفي اعتقادي أن المقصود بها (جمهورية مها باد الكردية في إيران) عام ١٩٤٦م التي أسســـها (القاضي محمد) بدعم ســـوفييتي أثناء سيطرته على شمال إيران في الحرب العالمية الثانية، ولما كان الشـــيخ النجفي الإيراني مخلصاً لشاه إيران (رضـــا بهلوي)، الـــذي قضى على هـــذه الجمهورية، وأعدم قادتهـــا، ومنهم (القاضي محمد)؛ فإنه جاء بهذه الدسيســـة ونســـبها زوراً وبهتاناً إلى الإمام علي - رضي الله عنه - لكي يثبت للعالـــم أن الكرد لن تقوم لهم قائمـــة إلا اعتماداً على الدعـــم الأجنبي، وهذا هو نفس الأســـلوب التي يردده أعداء الكـــرد حالياً من أنهم ينتظرون الدعم الغربي والإســـرائيلي، وأنهـــم يتحينون الفرص للانقضاض على الأنظمة التي تحكم الأجزاء العديدة من بلادهم كردستان.

فبينما يردد البعض شعارات سياسية ضد الكرد، نلاحظ أن الشيخ النجفي اعتمد على آثار دينية تراثية (تنبؤات) أشبه بالميثولوجيا، لإثبات أن الكرد يســـتغلون الفرص اعتماداً على قوى أجنبية، وإذا حالفهم الحظ فإن دولتهم أو كيانهم سرعان ما يزول وإن طال أمده على يد القائم (المهدي المنتظر).

ولكـــي يحول هذا الأثر المزعوم إلى واقع، شـــكل مقتدى محمد صادق الصدر جيش المهدي، (= يعتقد أن غالبيتهم من فدائيـــي صدام)، والذي كان له دور خبيث في اغتيال وتهجير الآلاف من أهل الســـنة في بغداد والمحافظات في ســـنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

ويظهر أن تصريحات الشـــيخ الشيعي حول إبادة (المهدي المنتظر) للكرد وفي روايات كثيرة قبلها للعرب؛ تشبه إلى حد كبير تصريحات الحاخام اليهودي عوفاديا يوســـف حول إبادة الماشيح (المسيح المنتظر) للعرب.. فهل هناك أوجه تشابه بين الميثولوجيا الشيعية واليهودية؟

[المسلمون.. والعالم]

الاختبارات السورية ما بعد حكم النصيريَّة
د. عبد العزيز كامل

الربيع الجديد في العراق يشتعل اعتصاماً ويُنبت رجالاً
حارث الأزدي

شتاء مصر الساخن
أمير سعيد

خطة الإبراهيمي.. التآمر لا يزال مستمراً
هيثم محمد الكناني

أُقـرَّ الدستور.. هل يتحقق الاستقرار في مصر؟
طلعت رميح

مصر.. إلى أين؟
حسن الرشيدي

مرصد الأحداث
عمرو عبد البديع

الاختبارات السورية

ما بعد حكم النصيريَّة

د. عبد العزيز كامل
d.amk@hotmail.com

لبلاد الشام - وسورية منها - فضائل استثنائية ذات خصوصية تجعلها أفضل بقاع الأرض عند الله تعالى بعد مكة والمدينة، وتلك الفضائل فاضت بها نصوص الوحي - كتاباً وسنة -، وهي فضائل جعلت للشام أوضاعاً استثنائية أيضاً طوال تاريخها وعلى أرضها، حيث شهدت حياة وممات عشرات - إن لم يكن مئات - الأنبياء والمرسلين، وعلى رأسهم أبو الرسل والنبيين إبراهيم - عليه السلام -، الذي بنى المسجد الأقصى في فلسطين من أرض الشام، ثم بنى بعد ذلك بأربعين سنة المسجد الحرام في مكة المكرمة.

وتبعاً لهذه الاستثناءات الدينية والتاريخية، تتابَع على أرض الشام التي بارك الله فيها، صراعُ الأطماع، فتناوبتها جيوش الغزو حتى صارت أكثر بقاع الأرض تعرّضاً للاجتياح.

وفي العصر الحديث تقاطعت مخططات القوى الدولية هناك، وتنافَس النصارى بأصنافهم على حجز رقعة من النفوذ فيها، ولم يتأخروا عن استلاب أفضل بقاعها - وهو بيت المقدس - ليكون موطناً ثم موطناً قومياً لأسوأ الخلق، وهم اليهود، مع زرع بذور الشقاق بين أهل الشام، مستغلين وجود طوائف فيهم لا تحمل ولاءً لدين الإسلام ولا انتماءً لأهله، وعلى رأسهم غلاة الشيعة المسمّون قديماً النصيريين، والذين خلع الفرنسيون عليهم لقب (العلويين).

كان إحكام السيطرة على الشام جوهرَ الحملة الصليبية المعاصرة التي لم تنتهِ بعد، والتي تظاهر فيها الثالوث المعادي لأهل الإسلام عامة ولأهل السنة والعرب خاصة - وهم طوائف اليهود والنصارى والباطنيين - ولا ننسى رابعهم وهم أهل النفاق والشقاق من العلمانيين، الذين يعملون خدماً لكل المعادين والمعتدين.

اقتضت خطط إضعاف الشام - بعد «سايكس بيكو» - أن يكون للباطنيين شأنٌ في سورية ولبنان ليظلوا مناوئين للسنة وأهلها، وهذا ما سارت عليه المخططات وآلت إليه التطورات، فالفرنسيون الذين أقاموا للباطنين دولة رسمية باسم (دولة العلويين) من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٦؛ لم يتخلوا عن دعمهم ودفعهم حتى آل إليهم أمر سورية كلها بانقلاب حافظ الأسد عام ١٩٧٠م، ليكونوا، هم من جهة واليهود والنصارى من الجهة الأخرى، حاجزَ منع يحول بين شام الإيمان والسنة وبين العودة لأمجاد الإسلام.

والآن..

تفور سورية بثورة سنية عربية في وجه الطغيان والهيمنة النصيرية راح ضحيتها حتى اليوم ما يقرب من ٤٥ ألفاً من القتلى، ومئات الآلاف من الجرحى والمهجّرين. ولن أخوض طويلاً في تفاصيل تلك الثورة، فأحداثها يعايشها الجميع لحظة بلحظة، حتى صار الكثيرون غير قادرين على الخروج من أَسرها ودائرتها المغلقة إلى استشراف الأوضاع المفتوحة المرهونة والمربوطة بما يراد لكامل الشرق الأوسط في مرحلة (ما بعد الربيع العربي)، حيث يراد لهذا الشرق أن يَشْرق بثوراته، وأن ينفض عن انتفاضاته، إلى أوضاع أسوأ مما كان عليها! ولا عجب؛ فالله تعالى يقول عن أعدائنا: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ويقول: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، ويقول: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٠١].

الغرب لم يصنع الثورات العربية كما يظن البعض، لكنه يريد القفز فوقها، وإجهاض مستقبلها، وتجيير نتائجها لصالحه، واستراتيجيته الواضحة في ذلك لا تخرج عن أمرين: إما الإفشال والتوريط في الفوضى، وإما الاستقرار المرتبط بعدم الخروج عن المعادلات الدولية والإقليمية التي تضمن سيادة قوى الاستكبار العالمي على كل العالم، وبخاصة منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع.

لكن ذلك لا يعني أن الغرب على كل شيء قدير، أو أنه قد أحاط بكل شيء علماً، فالله تعالى يقول: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧]. وقد أعطتنا أحداث العقد الأخير - ومن ضمنها الثورات العربية - تفسيراً واقعياً معاصراً لتلك الآية، ولذلك فحديثنا عما يريدون ويخططون لا يعني اليقين في استجابة الواقع السنني له، إلا في حال تلبسنا بأحوال تجري السنن الإلهية علينا لا لنا؛ كالتفريط في فريضة الاعتصام، والتخلي عن أخذ الحذر، والاستهانة بعداوة العدو، والجهل بطبيعة تحركاته وتحالفاته، وقلة الأخذ بالمستطاع من القوة لمواجهته.

الواقع السوري - كغيره - لن يخرج عن مجرى السنن، سواء من جهة استمرار المكر الكبّار مما يسمى (دول المركز) المجسّدة لعالمية «أئمة الكفر»، أو من جهة استحقاقات نصر المستضعفين الذي قضى الله أنه لا يُمنح إلا بشروطه.

لذلك؛ فالأرجح أن سقوط النظام في سورية لن يكون خاتمة المطاف، فالطريق أمام الإسلاميين لا يزال طويلاً، ولا أتصور أن يُسلِّم أعداء القرآن والسنة اختياراً بنهاية تجعل لأهل السنة الحقيقيين - سياسيين كانوا أو ثواراً مجاهدين - ملاذ أمن وتمكين في الأرض المباركة بالسهولة المتخيَّلة، مضيفين بذلك عوامل دعم وقوة إضافية للإسلاميين في كل من مصر وفلسطين اللتين تشهدان حالة من الحراك المؤثر في الساحة الإقليمية بانعكاساتها العالمية. ولذلك؛ فإن على المهتمين بالشأن السوري - وكل الصادقين مهتمون - ألا تأسرهم لحظات التطورات الراهنة عن مراحل التغييرات القادمة، حيث لن يتوقف المكر بأهل السنة هناك، مثلما لم يتوقف ذلك المكر عن أهل السنة في العراق - مجاهدين كانوا أو سياسيين - حتى آل أمرهم إلى ما هم عليه الآن، حيث لم يظفر أهل السنة هؤلاء لا بثمار مشروع جهادي ولا بآثار مشروع سياسي؛ لأن أعداء الأمة نجحوا في الوقيعة بين أصحاب المشروعَين حتى انشغلوا بالحرب بينهم عن الحرب مجتمعين على عدوهم. على السوريين ألا يُلدغوا من الجحر ذاته الذي لدغ منه - ولا يزال يلدغ - السنة العراقيون.

وإذا كانت الاحتمالات التي ستؤول إليها الأوضاع في سورية مفتوحة ومتنوعة؛ فإن أبرزها - من جهة أعداء سورية - سيناريوهين اثنين: أحدهما: تهيئة أوضاع تحرم السنة عموماً، والإسلاميين منهم خصوصاً، من الاستقلال بحكم سورية، وقطف ثمرة الثورة التي كانوا لها وأهلها؛ وذلك بترتيب أوضاع أخرى تسمح بشراكة حقيقية في السلطة للطائفة العلوية - باستثناء أسرة الأسد -؛ لقناعة الغرب بأن انفراد العلويين بالسلطة لم يعد ممكناً. والعلويون المختارون هذه المرة لن يكونوا متحالفين مع إيران ولا روسيا، لكن عملاء أصلاء للغرب الذي جاء بهم، مع شراكة أخرى لنصارى سورية الذين لا يقلون عدداً عن إخوانهم النصيريين. وفي تلك الحال - إن وقعت - فإن سورية ستكون «دولة شركاء متشاكسين».. ينسيهم الاشتغال بالولاء للعدو البعيد من النصارى، عن الانشغال بعداوة العدو القريب من اليهود!

وسيكون هذا الأمر - في حال وقوعه - استنساخاً للوضع الذي قام في لبنان، ثم في العراق، ثم في السودان، بتأثير التناقضات الداخلية التي لم تُعالج، والتدخلات الخارجية التي لم تُواجَه.

وقد بدت بوادر التوجه الدولي والأممي نحو ذلك الخيار بإنشاء (الائتلاف الوطني السوري)، الذي أبدت (وثيقة العهد الوطني) الصادرة عنه أنه لا يمانع أو يتمنع أو يملك المناعة من هذا السيناريو.

السيناريو الثاني:

استغلال الرفض المتوقع من القوى الثورية الفاعلة على الأرض من الثوار والمجاهدين عاجلاً أو آجلاً لهذا الخيار؛ في تمهيد الأرض نحو خيار التقسيم؛ بدفع الأطراف المتعارضة والمتناقضة نحو احتراب يسعى فيه كل طرف إلى أخذ نصيبه بالقوة من الفريسة التي عجز عن التهامها الأسد!

وهناك احتمال ثالث - هو أملنا ورجاؤنا - بأن يحصل تأييد إلهي غير مرتب له من أحد - كما حدث في شأن الثورة نفسها - يقلب الطاولة على المتآمرين ويصنع معطيات جديدة لمرحلة جديدة.

لكن احتمال إشغال الإسلاميين السنة بالصراعات مع غيرهم من الطوائف والاتجاهات؛ هو احتمال لا ينبغي تجاهله، أو رسم الاستراتيجيات على أساس استبعاده، فسورية مستهدفة منذ عقود طويلة - مثل العراق - بالتشتيت والتفتيت، حتى لا يصلب لها عود بالإسلام لمواجهة العدو اليهودي المجاور لها، والجائر على المنطقة كلها.

لهذا؛ فقبل الدخول في صلب الكلام أريد التنبيه إلى ما يلي:

١ - هذا المقال جاء في سياق سلسلة عن (حديث التقسيم بين قادم وقديم)، ولذلك فإنه يغطي ذلك الجانب المحذور فقط دون بقية الجوانب الأخرى التي لها مقامات أخرى.

٢ - الكلام عن التقسيم لا يعني أنه حتم مؤكد، لكنه أيضاً وارد وغير مستبعد، ولذلك ينبغي من الآن إدراج احتمالاته القوية - في نظري - ضمن أي استراتيجية، سياسية كانت أو ثورية.

٣ - استراتيجية مواجهة ذلك الخطر في سورية على التفصيل؛ شأن أهل الشأن هناك، وليس شرطاً على من يدق ناقوس الخطر أن يرسم تفاصيل مواجهة ذلك الخطر.

٤ - احتمالات التقسيم إذا حصل التحسّب لها والتحوط لخطرها ولم تحدث على أرض الواقع، فاليقظة والحذر لا يضران، لكن الضرر يقع عند التعامي عن التعامل مع ذلك الخطر، حتى يتحول إلى واقع مفجع مفاجئ، كما حدث في العراق والسودان اللتين جرى التعامل فيهما مع التحذير من خطر التقسيم على أنه مجرد تأثر بـ «نظرية المؤامرة».

مجرد مراجعة:

لأن هذا المقال يجيء في سياق تكملة لمقالي السابق بعنوان (حديث التقسيم)، فلعل من المناسب أن يكون جزءٌ من تحليل الوضع القائم والقادم في سورية بهذا الخصوص، متناولاً أموراً مهمة، وهي:

- ما نصيب سورية من خطط التفتيت المعلنة سابقاً؟
- ما مؤشرات وتجليات السير الواقعي باتجاه تلك الخطط لاحقاً؟
- ما طبيعة مواقف الأطراف الداخلية والخارجية ومواقعها من رسم خريطة ذلك التغيير المحتمل؟

وفيما يخص الأمر الأول سنحتاج إلى استعادة نصوص التآمر الخاصة بسورية في مخططات التقسيم التي أشرت إليها إجمالاً في المقال السابق.

❋ ففي وثيقة (كرانجيا) التي صدرت ضمن كتاب (خنجر إسرائيل) عام ١٩٥٧م؛ قضت تلك الخطة في جزئها الخاص بسورية بأن تقسَّم إلى ثلاث دويلات: سنية ودرزية وعلوية.

❋ وفي تقرير المنظمة الصهيونية العالمية المنشور عدد ١٩٨٢/٢/١٤م في مجلة اتجاهات (كيفونيم) الإسرائيلية؛ جاء الكلام عن تقسيم سورية كما يلي: «إن تفكيك سورية والعراق في وقت لاحق إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل، هو هدف دولة (إسرائيل) الأسمى في الجبهة الشرقية على المدى القصير، وسوف تتفتت سورية تبعاً لتركيبها العرقي والطائفي إلى دويلات عدة، وعليه فسوف تظهر على الشاطئ دويلة علوية، وفي منطقة حلب دولة سنية، وفي منطقة دمشق دويلة سنية أخرى معادية لتلك التي في الشمال، وأما الدروز فسوف يشكلون دويلة في الجولان التي نسيطر عليها».

❋ أما المخطط الشهير لـ (برنارد لويس)، مستشار وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر)، والذي أشار إليه شمعون بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)؛ فقد وُضع في أواخر السبعينيات، وأشار صاحبه - فيما يخص سورية - إلى ضرورة تقسيمها، على أن يكون للعلويين دولة على امتداد الشاطئ، ودولة سنية في حلب، وأخرى في دمشق وما حولها، ودولة للدروز في الجولان وأجزاء من لبنان وفلسطين.

❋ وقد تضمن تقرير (رالف بيترز) المنشور في مجلة القوات المسلحة الأمريكية في (عدد يونيو ٢٠٠٦م)، أن سورية ينبغي أن تقسَّم على النحو التالي:

١ – دويلة للعلويين على امتداد شاطئ البحر المتوسط.

٢ – دويلة سنية في منطقة حلب.

٣ – دويلة للدروز في الجولان المحتل يضم إليها جزء من لبنان وشرق الأردن.

ويلاحظ هنا التقارب بين محتوى الخطط المتسرّبة أو المسرّبة، وأن القاسم المشترك بين فريق «المقتسمين» أنهم جميعاً صهاينة، سواء كانوا إسرائيليين أو أمريكيين، وسواء كانوا يهوداً أو نصارى.

الانقسام مقدمة التقسيم:

نلاحظ أيضاً أن السنوات الفاصلة بين وضع الخطط والشروع في تنفيذها بحسب المستجدات والتطورات؛ لا تمضي في الانتظار السلبي، بل هي سنوات إعداد وإمداد يُستفاد منها في تكريس الانفصام المفضي إلى الانقسام والموصل إلى التقسيم. ويكفينا أن نتأمل في سنوات ما قبل تقسيم العراق وسنوات ما قبل تقسيم السودان؛ كيف جرت الأمور باتجاه تعميق الشروخ حتى تصبح صدوعاً تستعصي على العودة إلى الالتحام أو الالتئام.

وقد جدّدت تطورات الثورة السورية الحديث عن خطط التقسيم، حتى إن كثيراً من المحللين السياسيين، بل القادة المتنفذين، اعتبروا أن خطر التقسيم ليس وهماً، بل هو احتمال قائم، وخطر قادم؛ إذا تهيأت ظروفه وسنحت فرصته.

فقد أعرب الملك عبد الله ملك الأردن عن مخاوفه من تقسيم سورية، وقال في مقابلة معه بثتها قناة (سي بي سي) الأمريكية في (٢٠١٢/٨/٧م): «إن الرئيس السوري بشار الأسد يمكن أن يسعى لإقامة منطقة لطائفته العلوية إذا لم يتمكن من السيطرة على سورية بأكملها»، وتابع: «أعتقد أن هذا سيكون بالنسبة لنا أسوأ سيناريو؛ لأن ذلك يعني تقسيم سورية، ويعني أن كل فريق سيبدأ بالسيطرة على أرض إذا حدث انهيار داخلي، وسيخلّف ذلك مشاكل يستغرق الخروج منها عقوداً».

وبدوره، حذر رئيس وزراء تركيا – رجب الطيب أردوغان – من تقسيم سورية في حديث صحفي له نُشر في (٢٠١٢/٧/٢٦م)، موضحاً أن هذا التقسيم سيؤدي إلى صراع مسلح بين المذاهب المختلفة، وقال: «الصراع المذهبي في سورية يتطور بشكل مختلف عن الصراع العرقي، وسيؤدي إلى ظهور وضع أكثر صعوبة».

وقد أكد الكاتب والمحلل السياسي المخضرم (محمد حسنين هيكل)، مؤخراً في حديث لجريدة الأهرام المصرية في (٢٠١١/٩/٣٢)؛ قناعته بأن ما يشهده العالم العربي من ثورات إنما هو مقدمة لـ «سايكس بيكو» جديدة لتقسيم البلاد العربية وتقاسم مواردها ومواقعها، وقال: «أكاد أرى خرائط كانت معلقة على الجدران ترفع الآن وتطوى، لأن المشاهد اختلفت، فالمواقع العصية تأدبت أو يجري تأديبها، والمواقع الضائعة استعيدت أو أنها تستعاد الآن، وكل ذلك تمهيد لفصل في شرق أوسط يُعاد الآن تخطيطه وترتيبه وتأمينه حتى لا يفلت مرة أخرى». وأضاف هيكل: «التقسيم في المرة الأولى كان تقسيماً جغرافياً وتوزيع أوطان، ولكن التقسيم هذه المرة تقسيم موارد ومواقع».

وفي إشارة إلى التخوف من تقسيم سورية قال هيكل: «التدخل العسكري الأجنبي في سورية في هذه اللحظة مخيف، والبديل بالغزو الأجنبي في هذه الظروف يصعب تقدير عواقبه، خصوصاً بعدما جرى في العراق واليمن والسودان وأخيراً... ليبيا».

وفي مقالة للكاتب الأمريكي الشهير (توماس فريدمان) نشرتها له جريدة الشرق الأوسط بتاريخ (٢٠١٢/٧/٢٨م) نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية؛ أعرب ذلك الكاتب عن التخوف من السيناريو ذاته، حيث قال: «قام نظام الأسد بقتل الثوار عن عمد؛ حتى يتسنى له تحويل الثورة إلى صراع طائفي بين الأقلية العلوية الحاكمة بقيادة عشيرة الأسد، والأغلبية المسلمة السنية في البلاد، ولهذا فقد يكون البديل لدكتاتورية الأسد تفكيك سورية، حيث سيتراجع العلويون إلى معاقلهم الساحلية، بينما قد تشتعل حرب أهلية طاحنة».

ومن جانبه، أكد الدكتور عبد الله النفيسي – الاستراتيجي البارز – في حوار مع قناة العربية في (٢٠١٢/٦/١٧)؛ أن إيران لن تسكت على سقوط الحكم العلوي في سورية؛ لأن سورية هي الرئة التي تتنفس بها إيران، وإذا سقط النظام السوري فلا بد أن تتدخل إيران؛ لأن ذلك سيكون طامة كبرى على النظام الإيراني.

ولهذا؛ أكد كثير من المراقبين أن كلاً من إيران وروسيا والصين ستدفع باتجاه الإبقاء على النفوذ العلوي الموالي لها في جزء من سورية، حتى لو سقط حكم بشار، فكما أن لسورية أهميتها القصوى بالنسبة لإيران باعتبار أنها منفذ لها إلى البحر المتوسط، وأنها الوسيط الوحيد لتقوية وإبقاء ذراعها العسكرية في الشام ممثلة في (حزب الشيعة اللبناني)؛ فإن روسيا أيضاً لا مطل لها على البحر المتوسط إلا من خلال قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس على الساحل السوري،

وكذلك فإن الصين غاضبة من إصرار أمريكا على حرمانها من مصالحها الاقتصادية والنفطية في الشـــرق الأوسط بإسقاط أكثر النظم العربية تعاوناً معها.

العلويون.. فاعل ومفعول:

أســبغ الفرنسيون اسم (العلويين) على طائفة غلاة الشيعة المعروفة تاريخياً بالنصيرية، وهم أسوأ طوائف الشيعة الثلاث (الاثنا عشرية، الزيدية، والنصيرية)، فهم الأشد غلواً وانحرافاً، حتى قال فيهـــم ابن تيمية – رحمه الله –: «ليســـوا يهوداً ولا نصارى ولا مســـلمين»، وقال: «هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم وســـائر أصنـــاف القرامطـــة الباطنية أكفر مـــن اليهود والنصارى، بـــل وأكفر من كثير من المشـــركين، وضررهم على أمـــة محمد أعظم من ضرر الكفـــار المحاربين مثل كفار التتار وغيرهم» (الفتاوى: ٦٣٦/٣٥). ومع ذلك مكَّن لهم النصارى في الشـــام عندما احتلوها بعد الحـــرب العالمية الأولى، لدرجة أن أقاموا لهم دولة اســـتمرت ستة عشر عاماً، لكنها سقطت سنة (١٩٣٦) عندما أجمع الســـوريون على رفض سياســـة التقسيم الأرعن والمتعجل من الاســـتعمار الفرنســـي، الـــذي أوجد في سورية ســـت دويلات، هي: (دولة دمشق، حلب، العلويين، جبل الدروز، لبنان الكبير، لواء الإسكندرون).

لكـــن العلويين بعد ســـقوط دولتهم ظلوا حالمـــين بالكيان المســـتقل وساعين إلى اســـتعادته، ولم تمضِ بضعة عقود حتى اســـتعادوا السلطة، لا على الساحل الغربي لسورية فحسب، بل على سائر الأرض السورية؛ من خلال الانقلاب العسكري الذي نفذه الضابط النصيري (حافظ الأسد) سنة ١٩٧٠ على زملائه في القيادة العســـكرية، ومن بعدها عمل العلويون بقيادته على جمع مفاتيـــح النفوذ كلها بأيديهم مدة ثلاثين ســـنة هي حكم حافظ الأســـد، ثم مدة اثنتي عشرة ســـنة هي حكم ابنه بشار حتى اليوم.

النصيريون كانوا يستوطنون الجبال على الساحل الشرقي للبحر المتوســـط بدءاً من عكار جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً على الأرض الســـورية، ولهم امتداد في لواء الإسكندرون الذي كان أرضاً سورية منحتها فرنسا لتركيا العلمانية، وعدد العلويين الســـوريين يبلغ نحو مليوني نســـمة من مجموع السكان الذين يصلون – بحســـب إحصاء ســـنة ٢٠١٠ – إلى ثلاثة وعشرين مليوناً، وفي تركيا يبلغ تعدادهم في لواء الإســـكندرون السوري نحو مليون نسمة.

وممن يصنفون ضمن العلويين في تركيا طائفة (البكداشية)، وهي فرقة شبيهة بالشيعة، لكنها تجمع بين التصوف والتشيّع، تأسســـت في القرن السابع الهجري، ويدّعي العلويون في تركيا أنهـــم يبلغون ٢٠ مليوناً، وبعـــض التقديرات تقصرهم على ١٣ مليون نســـمة، وعلى كل الأحـــوال فإن عداء هـــؤلاء الظاهر والباطن لأهل الســـنة فرصة لن يفوتها أصحاب مشـــروعات التشتيت والتمزيق.

انفصال العلويين.. خيار أم اضطرار؟

الطائفة العلوية كلها – وليس النظام فحســـب – ســـتكون عند سقوط نظام بشـــار في بؤرة الاســـتهداف من الثوار والمجاهدين، ولهذا فقد يظهر المجتمع الدولي بمظهر «المتفهم» لقضية إعطائهم حـــق «تقرير المصير» بتوفير ملاذ آمن لهم يقيمون فيه كياناً خاصاً بهـــم، إنقاذاً لهم من «الإبادة الجماعية»! هذا إذا لم تفلح سياســـة دمجهم القســـري ضمن مكونات الدولة الجديدة، وســـتكون روسيا والصين على رأس المدافعين عن «حق» القتلة في تقرير المصير!

وقد توارد الحديث في الآونة الأخيرة عن توجه بشار الأسد إلى تجميع قوى العلويين العســـكرية والاقتصادية لتحويلها إلى منطقة اللاذقيـــة، حيث معاقل الذئاب الجديدة عند ســـفوح الجبال الســـاحلية، تلك المناطق التي ستعلو الشكاوى الشعبية منها – كما يتوقع – طلبـــاً للحماية الدولية، وتبرؤاً من الحقبة الأسدية.

بدأ الأسد – كما يشـــير مراقبون أيضاً – بتحويل مخزون ســـورية من الذهب والعملات الأجنبية إلى مناطق الســـاحل، وكذلك بدأ بنقل الأسلحة الثقيلة، وربما الكيماوية، إلى المناطق الغربية؛ لتكون أساساً يبنى عليه جيش الباطنيين الجدد.

أكراد سورية في جدول الانفصال:

أكراد ســـورية كذلك يحلمون بالانفصال، وهم يشكلون نحو ٨ – ١٠٪ من الســـكان، ومعظمهم ينتسب إلى الطائفة السنية، لكن بعضهم علويون، وفيهم يزيديون ونصارى، وهم بمجموعهم أقل عـــدداً من أكراد العراق وأكراد تركيا، ومعظمهم يعيش في إقليم الحسكة شمال شرق ســـورية، ولهم أيضاً وجود ملموس في حلب.

الأكراد السوريون لهم ارتباط بأكراد تركيا مثلما لهم ارتباط بأكراد العراق، فأكثرهم قدموا من تركيا التي طورد الأكراد فيها طويلاً، وارتباطهم بأكراد العراق وجداني وعضوي وفكري، حيث يجسد زعماؤهم العلمانيون (طالباني وبرزاني) المثل الأعلى لزعماء الأكراد السياسيين في سورية، الذين يغلب عليهم أيضاً الطابع العلماني.

الأكراد في سورية دخلوا في حديث التقسيم، لا تجاوباً مع إرهاصات الانفصال الراهنة بعد الثورة السورية فحسب، بل منذ أن نجح إخوانهم في (كردستان العراق) في الانفصال الفعلي الذي ينتظر فقط الاعتراف الدولي بهم ككيان سياسي مستقل، فهؤلاء الآن - بدعم الأمريكيين والإسرائيليين والأمم المتحدة - لهم حكومة وجيش وبرلمان وعلم ونشيد وطني، بل وطابع بريدي!

كردستان العراق «المنفصلة» صارت إذن حُلم (كردستان سورية) على طريق (كردستان الكبرى) التي يتطلع إليها جميع الأكراد للنهوض باسم (القومية الكردية) نكاية في الذين طالما تطاولوا عليهم باسم (القومية العربية) التي فرقت المسلمين ولم تجمع العرب!

لأكراد سورية ذرائع في الانفصال، منها: أن النظام البعثي تعمد طمس هويتهم بدعوى القومية العربية، وهم يتطلعون بعد الثورة إلى بعث خاص بهم مثلما حصل مع إخوانهم في العراق، ولذلك كان موقفهم من الثورة السورية هو عدم المشاركة فيها انتظاراً لما سيحدث في نهاية الأمر. ومن ذرائعهم أيضاً أن أكثر موارد سورية من الغاز والبترول تقع في مناطقهم، ومع ذلك فإنهم من أكثر السوريين فقراً، مع كونهم من أكثرهم تعليماً.

ويتذرعون كذلك بأنهم لا يشعرون بتجانس فكري مع السنة العرب، وبخاصة الإسلاميين منهم. وبالنظر إلى أن الزعامات العلمانية الكردية لها تأثير كبير عليهم، فقد وقعت مشاحنات كثيرة أثناء الثورة بينهم وبين العرب السنة، وصلت إلى حد الادّعاء بأنهم يواجهون خطراً جديداً على هويتهم من الثوريين - وبخاصة السلفيين -، ولذلك ظهرت دعوات إلى التوحد العسكري في مواجهة ذلك الخطر بعد سقوط النظام، بل تعالت أصوات في اجتماع عُقد في مدينة أربيل الكردية العراقية؛ بضرورة تفعيل اتفاقيات للتعاون العسكري بين أكراد العراق وأكراد سورية في مواجهة الإسلاميين العرب! وصرح متحدث باسم ذلك الاجتماع - بحسب صحيفة الشرق الأوسط (١٦ - ١١ - ٢٠١٢م) - بأنه «تم الاتفاق على تشكيل قوة مسلحة لإدارة المناطق المحررة في كردستان سورية ولتملأ الفراغ الذي سيخلفه النظام».

الأكراد لم يُذكروا صراحة في خطط التقسيم الصهيونية المنشورة عن سورية، ولعل هذا يرجع إلى أن المخطَّطَ له هو إلحاقهم بإقليمهم مع كردستان العراق، ليكونا ضمن (كردستان الكبرى). ومن المعروف أن دولة (كردستان الكبرى) هي أحد المعالم البارزة في مشروع (الشرق الأوسط الجديد) الذي تبنته الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن، وقد ظهر ذلك واضحاً في (خريطة الدم) التي كشف عنها تقرير (رالف بيترز).

الدروز والحماية المشتركة:

الدروز كالعلويين؛ ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا مسلمين - كما قال عنهم أهل العلم أيضاً[1] - لهذا فهم في فريق المعادين، ولذلك فهم مذكورون في خطط التقسيم كلها، لكنهم لقلة عددهم في سورية (ثلاثة أرباع المليون)، لا يُنتبه لخطر انفصالهم. الدروز هم حماة المحتلين اليهود في الجولان، واليهود كذلك يحمونهم، ولهذا فإن قيام دولة سنية في سورية ستسعى يوماً إلى تحرير الجولان، سوف يصطدم بالأساس الوجودي للدروز، ومن ثم فإن فرص إحياء دعاوى «الاستقلال» الدرزي ستظل واردة في السنوات القليلة القادمة.

السنة العرب.. بين البيع والشراء:

أما أهل السنة في سورية فهم أهل الأرض وأصحاب البلد، فهم يمثلون ٧٠ - ٨٠ ٪ من السكان، وهم أيضاً - وبخاصة العرب منهم - صناع الثورة وجمهورها في مرحلتها السلمية، ثم جنودها ووقودها في مرحلتها العسكرية، وقد جرى تسليحهم

(١) الفتاوى (٣٥/ ١٦١)، وفتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٣٩٩).

بحذر بعد تحول الثورة من الطابع السلمي إلى الطابع المسلح، وكان اختلاف مصادر التمويل سبباً في اختلاف الأجندات بين بعض الفصائل الثورية. بعض الثوار المقاتلين شعروا بأن تسليحهم لم يحصل إلا لغرض مؤقت، وهو التخلص من النظام الموالي لإيران، ودلَّ على ذلك مبكراً ربط استمرار تسليحهم وتمويلهم باتفاقهم على قيادة موحدة «يمكن التفاهم معها»! تكون قادرة على جمع السلاح بمجرد انتهاء سقوط البعث واستقرار النظام الجديد، الذي لن يُسمح له بالخروج بأي حال عن «قواعد اللعبة» التي حددها «المموّلون» من البلدان الغربية والعربية. ومكمن الخطر هنا؛ أنه يمكن أن يتكرر نفس السيناريو الذي جرى في العراق، فالجماعات التي لن تتخلص من سلاحها بعد «التحرير» سيجري العمل على التخلص منها، وقد يكون ذلك على أيدي (صحوات) يتم تسليحها لتكون ثورة على الثوار، كما كانت جماعات الصحوة في العراق مقاوِمة للمقاوَمة.

الغربيون وحلفاؤهم لا يقدمون خدمات مجانية أبداً، فليسوا «جمعيات خيرية» ذات أهداف إنسانية، بل هم دائماً يطلبون أضعاف ما يعطون، وما يحدث في ليبيا بعد الثورة أوضح مثال على ذلك. والقيادة العسكرية الموحدة التي دعت إليها الدول الغربية مبكراً ثم بدأت ببلورتها بعد إنشاء (التحالف الوطني السوري)، سيشترط منشئوها عليها أن تستجيب لكل الطلبات (الاستخباراتية) بجمع بيانات وأعداد وعتاد المقاتلين وخلفياتهم الفكرية وتخصصاتهم المهنية والعسكرية، بحيث يساعد هذا في مراحل لاحقة على تتبّعهم وملاحقتهم!

أما المجموعات العسكرية والسياسية المرتبطة بالغرب؛ فسيجري إضفاء الشرعية الكاملة عليها سياسياً، وربما دينياً، بحيث لا يمرَّر قرار في أي شيء من وراء ظهر من أعطوها هذه الشرعية، وبهذا قد يحيون المصطلحات الخبيثة التي اخترعها أهل النفاق في العراق عن «مقاومة شريفة» وأخرى غير شريفة!

هناك أهداف محددة تقف وراء التحرك المتعلق بجماعات الثوار من السنة العرب، منها: التمهيد للتحكم في الحدود، بحيث يجري الضبط والرصد وربما الوقف لتدفق المتطوعين الوافدين من خارج سورية، ومنها: فرز القوى الإسلامية في الداخل لتسهيل عملية التعامل معها أمنياً وعسكرياً في مرحلة ما بعد سقوط النظام، ومنها: استثمار الخلافات التي ظهرت والتي يمكن أن تظهر بين مجموعات الثوار، لتحييد من ترى قوى الغرب تحييده، وإبراز من ترى إبرازه.

وبما أن للأمريكيين على وجه الخصوص تجارب كاملة في التعامل بخبث مع الإسلاميين باستثمار نجاحاتهم وخطف انتصاراتهم؛ فقد ظهر ذلك علناً على ألسنة مسؤوليهم، فلا حاجة إلى الكتمان؛ لأن العرب - كما يقولون - لا يقرؤون، وإذا قرؤوا لا يتعظون، وإذا اتعظوا لا يتحركون!

صرح باراك أوباما خلال مناظرته الثالثة في (٢٢ - ١١ - ٢٠١٢) مع منافسه المهزوم (ميت رومني)، بأن أمريكا ستعمل في رئاسته الثانية على دعم (قوى الاعتدال) في سورية، وستعمل على التثبت من أن الذين ستساعدهم أمريكا سيكونون أصدقاء لها ولحلفائها على المدى البعيد!

واضح أن الأمريكيين وحلفاءهم الأوروبيين، وكذلك قسماً من شركائهم في العداوة للإسلام من الملحدين الشرقيين؛ سيعملون - إذا تغافل السوريون عما يخططون - على تحقيق ما سبق تحقيقه في العراق وأفغانستان، باستخدام السنة أداة في تحقيق أغراضهم، ثم يهمشونهم أو يشوهونهم أو يهشمونهم وفق طريقتهم المفضلة «اكسر بالعصا ثم اكسرها».

دور أهل السنة الآن؟

هو إفشال تلك الخطط، وإحباط ذلك التوجه، والمقترح في ذلك:

١ - عدم تمكين العلويين النصيريين من تكوين غالبية سكانية بعد التحرير في المناطق الساحلية، وكذلك الأقليات الأخرى المعادية، بل العمل على توزيعهم - على المدى المتوسط والبعيد - على مختلف المناطق السورية.

٢ - بناء جسور من التواصل والتصالح مع الأكراد السنة السوريين؛ لعزل القيادات العلمانية الساعية إلى الانفصال أو الاقتتال، مع عدم السماح أيضاً بأن يكونوا هم الأغلبية السكانية في المنطقة الشمالية الغربية.

٣ - نشر ثقافة الأخوة الإسلامية من منطلقات عقيدية؛ لهدم مشاعر العداوة والبغضاء التي أفرزتها الفكرة العلمانية الهدامة المسماة «القومية العربية».

٤ - إرساء قواعد العدالة الإسلامية بين مجموع مواطني سورية على الأسس الشرعية التي لا تقر الظلم والجور.

٥ - التعامل قانونياً ودستورياً مع دعاوى الانفصال على أنها من قبيل «الخيانة العظمى»؛ لأنها تصب في مصلحة العدو، وتنال من وحدة سورية واستقلالها.

٦ - التحسُّب اليقظ لمحاولات «تقسيم» المشروع الإسلامي السوري إلى شطرين متناكفين: «سياسي» و«جهادي»؛ بل العمل على الدمج الدائم لهما وعدّهما مشروعاً واحداً لسورية موحّدة.

بشرى سارة لأهل القرآن

مشروع الحقيبة القرآنية الأولى

أول حقيبة قرآنية ميسرة ومتخصصة
لمعلمي وطلاب الحلقات القرآنية

((فقد أطلعت على مشروع (الحقيبة القرآنية) التي قام بإعدادها الإخوة الأفاضل في مؤسسة (الجديد النافع) فوجدته مشروعاً متميزاً يرتقي حملة القرآن وطلابه.
وقد زاد فرحي وسروري عندما علمت أن ريع المشروع وقفٌ على مثل هذه الأعمال وتطويرها)).

د. عبد الرحمن الشهري

((حقيبة لطيفة قد جمعت مجموعة من الكتب التي تعنى ببعض علوم القرآن، وإني لأرجو أن يكون فيها نفع لحفاظ القرآن وحملته)).

د. مساعد الطيار

التفسير الميسر للعشر الأخير
مع بيان غريب الكلمات من كتاب السراج في بيان غريب القرآن.

تهذيب
" التبيان في آداب حملة القرآن "
للإمام أبي زكريا بن شرف النووي.

تهذيب
" المقدمات الأساسية في علوم القرآن "
للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع

تهذيب
" أخلاق حملة القرآن "
للإمام الحافظ أبي بكر الأجري

تهذيب
" كيف تحفظ القرآن الكريم؟ "
تأليف
د. يحيى بن عبد الرزاق الغوثاني

صحيح فضائل سور القرآن وآياته
تأليف
الشيخ مؤيد عبد الفتاح حمدان

العذب الزلال شرح تحفة الأطفال
تأليف
د. محمد شرعي أبو زيد

صفة تلاوة النبي ﷺ
تأليف
الشيخ مؤيد عبد الفتاح حمدان

من أجل تدبر القرآن
تأليف
الشيخ سلمان بن عمر السنيدي

لماذا أحفظ القرآن؟
تأليف
الشيخ توفيق خلف الرفاعي

عهود الحافظين
تأليف
الشيخ توفيق خلف الرفاعي

منظومة تحفة الأطفال
تأليف
الشيخ سليمان بن حسين الجمزوري

تجدونها لدى مؤسسة دار رسالة البيان للنشر والتوزيع هاتف: 4546868 تحويلة: 500/502 جوال: 0506461065

انضم معنا ... ليصلك كل جديد ونافع على: +965 67644426 jadeed.nafi3 jadeednafi3 jadeednafi3 jadeednafi3

خطة الإبراهيمي..

التآمر لا يزال مستمراً

هيثم محمد الكناني

شهدت دبلن مطلع ديسمبر ٢٠١٢، لقاء ثلاثياً جمع وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف وأمريكا هيلاري كلينتون والأخضر الإبراهيمي. اللقاء كان يبدو مختلفاً عن اللقاءات السابقة، فقد كان بناء على دعوة من الإبراهيمي دون إعلان مسبق. بعد هذا اللقاء وفي التاسع من الشهر نفسه جمع لقاء آخر الإبراهيمي بوليم بيرنز مساعد كلينتون وميخائيل بوغدانوف نائب لافروف، وبعدها بأيام اجتمع بيرنز في موسكو بكل من بوغدانوف ثم لافروف؛ ما يؤكد أن الاتفاق بين الدولتين على حل «للأزمة» السورية قد تم بالفعل، وأن الكلام انتقل الآن إلى الخطوات الإجرائية وتفاصيل التنفيذ. وقد صاحب هذه التحركات بين الدولتين مجموعة من التصريحات التي انطلقت من جهات متعددة؛ فنائب الرئيس السوري فاروق الشرع في حوار مع صحيفة «الأخبار» اللبنانية المقربة من حزب الله، يقطع بأن كلاً من النظام والمعارضة لن يستطيع حسم المعركة عسكرياً، وأنه لا بد من تسوية تاريخية برعاية إقليمية دولية، واتسقت تصريحات المحيطين بالنظام من أبواق ومحللين حول ضرورة الحوار وأهميته والنعي على المعارضة الخارجية عدم قبولها الحوار، رغم أنهم كانوا في السابق يتهمون هذه المعارضة بالضلوع في المؤامرة الكونية ودعم الإرهاب ويرفضون مشاركتها في الحوار؛ وإيران تدخل على الخط باقتراح البنود الستة التي لا جديد فيها عن موقفها القديم من ضرورة الحوار بين الحكومة والمعارضة وبقاء الأسد ونظامه، إلى تصريح حسن نصر الله بأن الوضع صعب ومعقد لكن من يظن أن المعارضة ستنتصر فهو مخطئ «جداً جداً جداً» كما قال، إلى انزواء الموقف الأوروبي لا سيما الفرنسي النشط سابقاً ومعه البريطاني فيما بدا أنه إفساح مجال للاتفاق الروسي الأمريكي الوليد.

ثم بدأت التسريبات حول خطة جديدة للإبراهيمي مبنية على اتفاق روسيا وأمريكا سيعرضها على النظام في زيارة مرتقبة لدمشق، وكان مما تسرب حول الخطة أن يحصل انتقال سلمي للسلطة بقيام بشار الأسد بتشكيل حكومة انتقالية ثلثاها من المعارضة وثلثها من أطراف في النظام تقبل بها المعارضة، على أن يبقى رئيساً صورياً بلا صلاحيات حتى انتخابات ٢٠١٤، ثم تسربت أنباء أخرى عن اقتراح أن يقوم بعد ثلاثة أشهر بمغادرة البلاد وترك منصبه تماماً، وفي كل الأحوال يضمن الاقتراح خروجاً آمناً لبشار الأسد، وقيل مصحوباً بـ ١٤٠ من القيادات المحيطة به، أي رؤوس العصابة والمسؤولين المباشرين عن الإجرام. ويكون من مهمات الحكومة الجديدة العاجلة؛ إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية، ثم إعداد دستور وتنظيم انتخابات برلمانية وأخرى رئاسية لا يرشّح فيها الأسد نفسه، وهو ما قيل إنه لاقى رفضاً من النظام!

قبيل سفر الإبراهيمي لدمشق التقى أعضاء الائتلاف الوطني المعارض في القاهرة، وقد كتب بعده رئيس الائتلاف معاذ الخطيب على موقعه: «قلنا لكل مسؤول اجتمعنا معه: إن بقاء النظام ورأسه بصلاحيات أو دون صلاحيات أمر مرفوض من السوريين، هل بعد عشرين شهراً من تضحيات ودماء الشعب السوري يأتي من يقول باستمرار الوضع حتى بداية عام ٢٠١٤؟ قيادة الائتلاف مجتمعة أبلغت الأخضر الإبراهيمي بشكل مباشر رفض هذا الحل»، وهو ما يعني أن الأمر لم يعد مجرد تخمينات وتسريبات، لكن هذه هي ملامح خطة الإبراهيمي الرئيسة.

بعد «تشرف» الإبراهيمي بلقاء الأسد كما قال، وتأكيد الأخير حرصه على كل ما يؤدي إلى سلامة ووحدة سورية؛ التقى الإبراهيمي أعضاء هيئة التنسيق الوطني – معارضة الداخل المتناغمة مع موسكو وطهران – الذين أكدوا تأييدهم لحل مدعوم إقليمياً ودولياً، ثم أُعلن عن بقاء الإبراهيمي في دمشق، وعن سفر فيصل المقداد نائب وزير خارجية سورية لموسكو، ثم سفر الإبراهيمي نفسه إليها يوم السبت.. تحرك محموم ينبئ بأن هناك اتفاقاً عاماً مع وجود عقبة ما تجري محاولة تذليلها، لا سيما أنه قد أشيع أن رفض النظام لهذه الخطة سيؤدي لتحول في الموقف الروسي، ومع ذلك فهناك تلميح بأن النظام سيرفض، وهذا غير مستبعد على نظام أعمى الله بصيرته منذ بداية الأزمة، حيث كان يمكن أن يخرج منها بقليل من الخسائر، وعندها فإن الاحتمالات كلها ستكون مفتوحة؛ من تسليح المعارضة، إلى إمكانية التدخل الغربي المباشر لوضع اليد على السلاح الكيميائي وحرمان الثوار من نصر ساحق بالقدرات الذاتية، ولترتيب الأوضاع على الأرض والتدخل على الساحة بحجة حماية الأقليات.

السؤال المهم هنا وسط هذه الجلبة الدبلوماسية هو: هل تحقق هذه الخطة تطلعات الشعب السوري، وهل تناسب الثمن الكبير الذي دفعه والتضحيات العظيمة التي قدمها؟

إن مما لا شك فيه أن ما يحصل اليوم على المستوى السياسي سيكون محصلة لميزان القوى بين الأطراف المتصارعة؛ سواء على الأرض السورية أو في البعدين الإقليمي والدولي، مدفوعاً بمصالح كل طرف من الأطراف. خطة الإبراهيمي ربما تكون راعت مصالح كل الأطراف الداخلية والخارجية إلا طرفاً واحداً فقط، هو ببساطة الشعب السوري وقواه الثائرة، سواء عسكرياً أو في الحراك المدني الشعبي، وهو ما عبر عنه الخطيب بكلامه السابق.

بالنسبة للنظام فبرغم ما يظهره من تماسك فاق به غيره من الأنظمة التي أطاحت بها الثورات السابقة، إلا أن الأرض التي يقف عليها تتآكل تحت قدميه، وبات واضحاً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة تحديداً أنه عاجز عن الدفاع عن كثير من مواقعه وقطعاته العسكرية، حتى على أبواب العاصمة دمشق، حيث شهدنا تساقط هذه القطعات واحدة تلو الأخرى دون أن يستطيع النظام استعادة شيء منها، وبدا أنه يركز كل همه في دمشق على حدود دائرة ضيقة في جزئها الغربي، حيث يقع القصر الرئاسي ومطار المزة العسكري وما حولهما من مناطق جهة الجنوب؛ كداريا التي فقدها، والمعضمية التي يقاوم للبقاء فيها، والحال في حلب قريبة من هذا الوضع؛ فالنظام الآن موجود على حدود ٢٠٪ من المدينة في مناطق أمنية ومعسكرات ومقرات حكومية، وعجز عن «تطهيرها» رغم إطلاق حملة لذلك قبل أسابيع زعم أنها ستنهي معركة حلب خلال عشرة أيام.

وبصفة عامة، فإن النظام لا يحقق أي تقدم على الأرض، بل إنه يخسر أرضاً جديدة كل يوم، ومعنويات جنوده وشبيحته صارت في الحضيض كما يظهر كثير من اللقطات، والانشقاقات

تزداد يوماً بعد يوم وتأخذ زخماً أكبر على المستوى الكيفي من حيث الرتب المنشقة ومناصب أصحابها، والكمي حيث ينشق الجنود بالعشرات والمئات، أو يستسلمون. ولا يبقى في يد النظام من قوة مؤثرة سوى النيران البعيدة وسلاح الطيران، وهو الأكثر إيلاماً وتأثيراً على المجاهدين، لكنه بأي حال لا يمكن أن يحسم المعارك الدائرة على الأرض، لا سيما عندما تتقارب القوات بحيث يصعب التمييز بينها، أو عندما يكون العدو - المجاهدون - لا يتجمّع بأعداد كبيرة في قطعات أو معسكرات.

في ظل هذا الوضع الميداني تبدو خيارات النظام ضئيلة؛ فاستمرار المعارك على هذه الوتيرة يعني خسارته الحرب في نهاية المطاف وسقوط نظامه بكل أركانه وخروج الطائفة النصيرية من الحكم إلى غير رجعة، فلا يبقى لرأس النظام إلا: الهرب، أو الوقوع في الأسر أو القتل، أو الانسحاب إلى المناطق الساحلية حيث تجمع النصيريين الأكبر والتحصن بالجبال ومواصلة القتال، مع احتمال إقامة دويلة علوية تشمل الساحل وجزءاً من حمص وتكون عاصمتها مدينة طرطوس كما أشيع.. الاحتمال الأخير يبدو بعيداً عن الواقعية، فمثل هذه الدويلة لا تتوافر لها مقومات الحياة إلا بمدها بشريان خارجي تبدو روسيا وإيران المرشحتين لإيجاده، لكن مغامرة روسيا بدعم مثل هذه الدويلة محل نظر، والاعتراف بها إقليمياً ودولياً مشكوك فيه، لا سيما أنه سيشكل خطورة استراتيجية على تركيا التي لديها على حدود هذه الدويلة أكثر من عشرة ملايين تركي نصيري أبدى كثير منهم دعمهم وتأييدهم للأسد، وقد تبدأ دعوات للانفصال والاتحاد مع الدولة الوليدة.

ومهما يكن من أمر فإن الثوار والمجاهدين وعموم الشعب السوري لن يقبلوا بانسلاخ جزء من بلدهم عن بقية سورية، لا سيما إن كان القائمون على هذه الدويلة هم المجرمون الذين أذاقوا الشعب الويلات خلال الأشهر الماضية وفي سنين سابقة، وهو ما يعني أنها ستكون محاصرة بأعداء ما زالوا يحملون السلاح ويسعون للأخذ بثأر الشهداء والجرحى والمعتقلين، فلن تنعم بالاستقرار أبداً.

النجاة من كل هذه الاحتمالات السابقة تبدو بعيد المنال بالنسبة للنظام، الذي أيقن أنه لن يستطيع أن يعيد سورية تحت سيطرته بقوة السلاح مرة ثانية.. خطة الإبراهيمي إذاً فرصة ذهبية للنظام ولرئيسه وتعطيه أكثر مما يحلم به أو يستطيع تحقيقه، فهي تحمي النظام من الزوال بالكلية، وتحمي رئيسه وأركان حكمه من المحاكمة، وتحرم المجاهدين من الانتصار العسكري، وتجنب المؤيدين انكساراً نفسياً كبيراً، بل سيتم تصوير الأمر على أنه انتصار على المؤامرة الكونية وأن «القائد» ضحى بمصلحته الشخصية من أجل الوطن!

أما إقليمياً، فتركيا لن يكون لديها اعتراض، لأن المهم بالدرجة الأولى بالنسبة لها أن تستقر الأوضاع في سورية وألا توجد حكومة معادية لها، ووجود المعارضة كأغلبية في الحكومة الجديدة كفيل بتحقيق مصالحها كما كانت وزيادة؛ وأما إيران فلا شك أنها خسرت بهذه الثورة خسارة عظيمة، حيث كسبت عداوة الشعب السوري وقواه الفاعلة، وهو ما يوحي بأن نجاح الثورة بشكل كامل سيؤدي إلى قطع العلاقات معها أو تجميدها، وفي كل الأحوال فإنها تكون بذلك قد تلقت ضربة موجعة لأحلامها في الهلال الشيعي، ويكون محور «المقاومة» المزعوم قد كُسر بالفعل في وسطه، وهو ما سيؤثر بالتداعي سلباً على الأطراف «الحكومة العراقية العميلة/ حزب الله»؛ فهذه الخطة تعطي إيران شيئاً بدل أن تخسر كل شيء، حيث الحكومة المرتقبة لن تكون معادية تماماً، بل فيها مَن هم حلفاء لإيران مِن أعضاء النظام وأعضاء هيئة التنسيق.

أما روسيا، فهذه الخطة تحقق مصالحها، حيث ستحتفظ بقاعدتها العسكرية في طرطوس، وكذلك بمستشاريها العسكريين وبنفس العلاقات الاقتصادية السابقة، وتظهر وكأنها فرضت في النهاية رأيها على الساحة، حيث كانت من البداية ترفض تدخل الغرب وتصر على الحوار بين النظام والمعارضة وأنه سبيل الحل، ولا ننسى في هذا السياق أن تسليح الجيش السوري روسي بالكامل، وأن الدمار الكبير الذي لحق به سيحتاج إلى صفقات كبيرة مع الروس - وهو ما يغلب على الظن أنه تم الاتفاق عليه مع الأمريكان -، ما يعني انتعاش الخزينة الروسية ومكافأة الروس على مساهمتهم في قتل السوريين بدل معاقبتهم، ويبقى في النهاية أن حلفاءها شركاء في الحكم، وفي حال تنظيم انتخابات فأغلب الأقليات والموالين للنظام السابق سيؤيدون حلفاء موسكو في مواجهة الطرف الآخر الذي سيغلب عليه الإسلاميون.

أما الولايات المتحدة فلا شك أن علاقتها بأطياف المعارضة المتعددة ستنعكس عليها إيجاباً عند وصول هذه المعارضة للحكم، وهي لأول مرة من عقود تصبح فاعلة على الساحة السورية الداخلية، وهو ما يفتح الباب للشركات الأمريكية في شتى المجالات، لا سيما شركات النفط للتنقيب عنه في شرق وشمال سورية، بعد أن كانت محرومة من ذلك بقرارات حكومية أمريكية ضمن عقوبات اقتصادية قديمة على سورية، ومن جهة أخرى تكون قد حققت موطئ قدم في بلد مهم من بلدان المحور الإيراني، وأضعفت موقف إيران في المفاوضات حول برنامجها النووي، وكذلك قطعت خطاً مهماً لإمداد حزب الله بالسلاح عبر سورية، وحافظت على تواجد الأقليات في تشكيلة الحكومة بنسبة قد تفوق ما يستحقونه.

إن من قدر الشعب السوري أن تحتل سورية هذا الموقع المميز الذي يصل آسيا بإفريقيا وأوروبا، وأن تكون قريبة من منابع النفط في الخليج، وأن تكون في منطقة تعج بهذه التشكيلة من الأعراق والمذاهب والأقليات، التي لكل منها امتداد في دول الجوار؛ ومن قدره أن يكون بلده على حدود فلسطين حيث يجثم العدو الصهيوني الذي يسعى العالم بشرقه وغربه للحفاظ عليه وعلى أمنه؛ وهو ما جعل الثورة السورية مربكة للجميع، وشجعهم في الوقت نفسه على التدخل ليحقق كل طرف مصالحه بغض النظر عن مصلحة الشعب نفسه.

هناك نقاط اتفاق بين دول الإقليم والدول الكبرى تتمثل في ضرورة الحفاظ على استقرار سورية وألا تتحول إلى نقطة اضطراب وقلاقل يمكن أن تنتقل للجوار فتشعل المنطقة؛ وبخلاف ما يذهب إليه البعض من كون تفتيت سورية إلى دويلات يحقق رغبة إسرائيلية أمريكية لإضعافها وإشغالها بنفسها، فالذي يظهر أن مثل هذا التفتيت مع وجود دولة سنية خالصة على حدود فلسطين (دمشق وريفها والقنيطرة ودرعا وجزء من حمص)، ومع انتشار السلاح وسريان روح الجهاد بين الشباب؛ لن يحقق الاستقرار لليهود، بل مثل هذه الدولة ستكون سبباً في المشكلات والقلاقل ومنطلقاً للجماعات الجهادية تجاه الجولان وفلسطين. إن حماية الحدود السورية - «الإسرائيلية» لتبقى هادئة كما كانت لأكثر من ٤٠ سنة؛ تستدعي وجود دولة مستقرة مهادنة ضعيفة، وهذا ما يصعب تحقيقه وفق تصور التفتيت، لكنه يمكن أن يتحقق في سورية موحدة بعد الثورة، فقد قام النظام الأسدي المجرم بإضعاف الدولة السورية بما عجز عنه أعداؤها، فما فعله من تدمير للبنى التحتية والزج بالجيش في معركة خاسرة قضت على كثير من قدراته، لم يفعله الاحتلال الفرنسي الهمجي طوال ٢٦ سنة؛ فسورية الخارجة من هذه الحرب ستقضي سنوات طويلة للملمة الجراح وإعادة الإعمار وتوطين اللاجئين والمهجرين وترميم الهوة السحيقة التي فصلت بين المؤيدين والمعارضين، وهو ما سيضمن لليهود هدوء الجبهة وانشغال الجيران بأنفسهم. وأما إعادة ما تم تدميره من آليات وقطعات الجيش - وهو ما ستقوم به موسكو كما نرجح - فسيكون مشروطاً كماً وكيفاً، وسيكون دفاعياً - كما كان دوماً - لكن ربما بمستوى أقل، بما لن يشكل أي خطر على «إسرائيل».

ولكن يبقى السؤال: أين الشعب السوري والثوار من كل ذلك؟ وعلام يراهن الإبراهيمي ومن خلفه في قبول الثورة لهذه الخطة التي لا تحقق آمال الشعب؟

لقد شهدت الأسابيع الماضية تشكيل الائتلاف الوطني الذي حوى طيفاً واسعاً من المعارضين السوريين وتلافى سلبيات المجلس الوطني من حيث عدم تمثيل عدد من القوى داخله، وتوحيد المعارضة السياسية السورية كان مطلباً ملحاً للقوى الغربية و«أصدقاء سورية» التي كانت تتخذ عدم توحدها ذريعة لعدم دعمها بفاعلية.. على الجانب العسكري كان اجتماع تركيا الذي جمع ما يقرب من ٥٠٠ من قيادات الكتائب والألوية المقاتلة ونتج عنه تشكيل قيادة عسكرية موحدة بحضور عدد من المسؤولين الأمنيين من تركيا ودول الخليج، إضافة إلى أمريكا وفرنسا وبريطانيا؛ إيذاناً بإتمام الشق العسكري من عملية التوحد لقوى المعارضة.

في هذا اللقاء الأخير عرض القطريون على الثوار قائمة بالأسلحة النوعية المتطورة التي بح صوت الثوار وهم يطلبونها وكان طلبهم يرفض في كل مرة، وقيل لهم إن الأسلحة جاهزة ولكن لا بد من التوحد وخروج الاجتماع بمجلس عسكري موحد، ووُضع الثوار أمام خيارين؛ إما القبول واستلام هذه الأسلحة وحسم المعركة خلال أسابيع، أو الرفض وتحمّل تبعة ما سيراق من دماء الشعب في معركة قد لا تحسم بالمتاح

من السلاح قبل سنة أو سنتين، كما قال المسؤولون الأمنيون.

في ضوء ما سبق، فإن الإبراهيمي وروسيا وأمريكا يراهنون على أنهم يمسكون بخيوط اللعبة الداخلية عبر القيادة السياسية متمثلة في الائتلاف الوطني والقيادة العسكرية المتمثلة في المجلس الموحد؛ ومع ذلك فإن الرهان ليس عليهم بالكلية، لعلمهم أن القيادة العسكرية وكثيراً من أعضاء القيادة السياسية، إنما يتعاملون معهم من باب الاضطرار والإمكان والمتاح، ورغبة في سرعة إنهاء معاناة الناس، وهذا بالتحديد هو الوتر الذي يضرب عليه هؤلاء.

إنهم يراهنون على أن الشعب السوري قد تعب، وأن المعاناة التي طالت آلاف العائلات السورية التي فقدت أبناءها بين شهيد – بإذن الله – ومعاق وجريح ومشرد ومعتقل ومفقود، وأن المعاناة الاقتصادية التي طالت الجميع بلا استثناء لدرجة الافتقار لمقومات أساسية كالخبز والماء والكهرباء والوقود اللازم للتدفئة في شتاء قارس، وأن الدمار الذي يصيب البلد يومياً بعد أن كان في عيون أهله درة وشامة، وما يصاحب ذلك كله من آلام وجراح؛ أن كل هذا وغيره سيدفع السوريين للقبول بأي حل ينقذهم وينقذ البلد من الدمار والضياع والتفتت، ولا يمكن أن ننسى في هذا المقام أن شريحة كبيرة من الشعب المعارض لم تمارس العمل الثوري مباشرة، لا في زمن السلمية ولا في زمن حمل السلاح، وأن هذه الفئة هي الأقرب دوماً لقبول أي حل متاح، وهذا سيكون مفتاح الضغط على القيادتين السياسية والعسكرية للقبول بالخطة التي رفضها الخطيب وأعضاء الائتلاف مسبقاً ولن يقبلها الثوار بأي حال من الأحوال.

السياسة هي فن الممكن كما يقال، لكن هل هذا حقاً هو الممكن وأقصى المتاح أمام السوريين؟

بالطبع لا، وقد صرح العميد سليم إدريس، رئيس أركان القيادة العسكرية الموحدة للثوار، أنهم سيسقطون النظام في غضون شهر إن توفر لهم السلاح النوعي، أو ثلاثة أشهر بقدراتهم الذاتية عبر الضربات المتواصلة التي يوجهونها للعصابات الأسدية.

إن هذه الخطة هي أخبث من كل ما سبقها، وهي تعني بكل وضوح إهدار كل التضحيات والدماء والأشلاء التي قدمتها الملحمة الشامية، ومكافأة الجلاد ومعاقبة الضحية؛ والعقلية التي تحكم من صاغ هذه الخطة ودعمها هي نفس عقلية بشار الأسد التي حكمت تصرفاته منذ بداية الأزمة، وهي القدرة على سحق إرادة الشعب وتطويعه، وإن اختلفت الوسائل من عسكرية إلى سياسية، ومن الإرهاب والتخويف من القمع إلى الإرهاب والتخويف من عواقب المستقبل.

إن هؤلاء جميعاً يتناسون الشجاعة النادرة والاستعداد الهائل للتضحية الذي أبداه الثوار وحاضنتهم الشعبية، إنهم بالفعل لا يعلمون مدى العناد والتصميم الذي يتمتع به الثائرون الذين لم يعد لديهم ما يخسرون، والذين يطلبون إحدى الحسنيين دون مبالاة بأمريكا ولا غيرها. لقد نجحت هذه الثورة في إحياء عقيدة الجهاد والفداء لدى السوريين، وألهبت فيهم الحماسة والاعتداد والاعتزاز بأحاديث كثيرة بيَّنت فضائل الشام وأهله، فهم اليوم يقاتلون مستظلين بهذه العقيدة مستبشرين بهذه الأحاديث موقنين أنه لن يضرهم من خذلهم، فأنَّى للإبراهيمي وغيره أن يفهموا مثل ذلك أو يقدروا على مقاومته.

كما راهن الأسد طوال أشهر على انكسار إرادة السوريين، سينكسر رهان الإبراهيمي ومن خلفه إن شاء الله، وستشرق شمس الحرية على الشام وأهله عاجلاً غير آجل إن شاء الله، وهذا مشروط بعد التوكل على الله بتحقيق التنسيق الكامل بين القيادتين العسكرية والسياسية، وبتحقيق اللحمة بين القيادة وعامة الشعب الثائر، بحيث تكون معبّرة عن تطلعاته داعمة له في صموده الأسطوري، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

خصم إضافي
للمدارس و دور التحفيظ

القرآن الكريم

مع

تفسير الجلالين

يمكنك

- تحديد مجموعة آيات والاستماع إليها.
- تكرار الآيات المحددة.
- الاستماع لنفس الآية بأكثر من صوت.
- الاستماع حسب السورة.
- الاستماع حسب الصفحة.

بصوت أربعة قراء

- الشيخين السديس والشريم
- الشيخ محمد صديق المنشاوي
- الشيخ عبدالله بصفر

يعمل بالكهرباء والبطارية

~~فقط 280 ريالاً~~

فقط 200 ريالاً

دار السلام للنشر والتوزيع

المكتب الرئيسي الرياض: ٤٠٣٣٩٦٢-٤٠٤٣٤٣٢ فاكس: ٤٠٢١٦٥٩ الفروع: العليا: ٤٦١٤٤٨٣ الملز: ٤٧٣٥٢٢٠ السويلم: ٢٨٦٠٤٢٢
السويدي: ٤٢٨٦٦٤١ مندوبون: ٠٥٠٥١٩٦٧٣٦ - ٠٥٠٣٤٥٩٦٩٥ - ٠٥٠٤٤٠٥٩٤٣ جدة: ٦٨٧٩٢٥٤ الخبر: ٨٦٩٢٩٠٠
المدينة المنورة: ٨٢٣٤٤٤٦ - ٠٤ خميس مشيط: ٠٥٠٠٧١٠٣٢٨ القصيم: ٠٥٠٣٤١٧١٥٦ ينبع البحر: ٠٥٠٠٨٨٧٣٤١ الكويت: ٩٩٦٠٠٨٤٥
Website: www.darussalamksa.com Email: darussalam@awalnet.net.sa -

الربيع الجديد في العراق يشتعل اعتصاماً ويُنبت رجالاً

حـــارث الأزدي

لـــم يكن هذا الربيع مفاجئاً لمن عرف أرض العراق، فهو ثورة النخيل الأنبارية بفروســـية الصحراء، ثـــورة العراقيين برماحهم المثقفة من أم الرمـــاح الموصل الحدباء، وهي كذلك ثورة الرجولة السامرائية بنكهة صلاح الدين، بل ربما يُختصر وصف هذه الثورة ببطـــولات ديالى وباقي مدن وقصبات العـــراق؛ إنها ثورة العراق، كل العـــراق، فتحت بوابة الحرية إلى منطلقها الثوري ليقتلع بقايا مشروع المحتل في صفحته السياسية.

ثورة الربيع العراقي في قراءتهـــا الأولية من خلال منطلقاتها الفكريـــة ومحركاتها الداخلية، جاءت لتســـتكمل ما بدأته المقاومة العراقية في إنجازها التاريخي بتكبيد المحتل الأمريكي شر الهزائم بضرباتهـــا المتلاحقـــة والنوعية، فراح يبحث في مراكز دراســـاته العسكرية عن كيفية للخروج والانسحاب تحت جنح الظلام، وكان من الطبيعي ألا يخرج من دون أن يبقي بعده وكلاء يأتمرون بأمره يديرون مشروعه في الصفحة السياسية، ولأن هذا المنعطف حساس ويحتاج إلى معادلة في العلاج غير التي عالجت بها المقاومة العراقية قوات الاحتلال الأمريكي فأوقفت تمدد مشـــروعه؛ كان لا بد من صيغة أخرى تمارَس لتنظيف الســـاحة العراقية من أدران هذا المشـــروع، فكان الربيع العراقي هو الحل الأنجع لمثل هذا، فبدأ بمعالجة الوضع العراقي منذ الخامس والعشـــرين من شـــباط عام ٢٠١١، واستمر بتواصل دؤوب لتسعة أشهر أو تزيد عانى فيها العراقيون شتى أنواع التضييق والتعذيب، كان من بينها إدخال شقاوات (بلطجية) المالكي إلى ســـاحات تظاهرهم، ناهيك عن عمليات الاعتقال وتلفيق التهم وإطلاق مشـــاريع التمييع بالانتظار لمائة يوم، أو ما شاكل من أعمال تريد إجهاض حركة الشعب نحو تغيير النظام.

لقـــد عملت حكومة نوري المالكي علـــى تضييق الخناق على ثورة الخامس والعشرين من شباط بقتل كل صوت يرتفع مناهضاً لمنهجهـــا الإجرامي، وما مقتل الصحفـــي العراقي هادي المهدي وسط بغداد داخل منزله إلا واحدة من هذه الجرائم.

لكن حياة الشـــعب العراقـــي وانتماءه الأصيـــل يأبى إلا أن يعاود ممارســـة الحياة بأبهى صورها، فكانـــت نقطة الانطلاق أنبارية بنكهة موصلية وبرؤيـــة عراقية جامعة وأهداف تلخصها الشـــعارات المرفوعة التي ردَّدتها حناجر العراقيين في الساحات الثورية: «الشـــعب يريد التغيير» و«الشعب يريد إسقاط النظام»، ووصم رئيس الحكومة الاحتلالية الخامسة بـ «كذاب كذاب نوري المالكي»، لكن من بين أهم شـــعارات الثـــورة التي تبيّن مدى وعي الثوار ومعرفتهم بالأهداف الحقيقية لثورتهم، كتبوا عليها (المالكي اليد الضاربة لإيران والشـــابندر الناطق الرسمي باسمها)، وهذه اللافتة تدلل بشـــكل جلي وواضح على أن الثورة تريد اقتلاع هذه الشـــرذمة التي تتبع الدولة الإقليميـــة المتمددة عبر العراق، وهي إيران، وضرورة قطع الطريق عنها؛ من خلال إزالة هذه الحكومة ورجوع العراق للعراقيين، ومن هنا صارت الثورة العراقية متلازمة مع الثورة في سورية، فالقاتلان كلاهما في العراق وسورية ينتميان لإيران؛ منهجاً وفكراً واتباعاً، فكان من الطبيعي للشـــعبين الثورة عليهما وإنهاء وجودهما ليعود البلدان يحكمهما أهلهما لا العملاء.

وهناك في أقصى الشـــمال العراقي في الموصل الحدباء رفع الثائرون لافتة تبيّن المنهج المتبع لجميع الثوار في ساحات العراق، تقول هذه اللافتة التي حرص الثائرون على إظهارها أمام شاشات الإعلام (لن نسكت بعد اليوم).

ربما ما يلخص المشهد الثوري في العراق أن هذه الثورة حملت بين نبضاتها ما اختزنته جراح العراقيين خلال ســـنواتهم العشر الأخيرة، فالشعوب الحية لا تنســـى جراحها، وهي مهما أصابها الضعـــف وبدا عليها الهزال إلا أنها تحمل في داخلها نواة حياتها التي ســـرعان ما تعيد ازدهار شـــجرة حياتها الوارفة، وهذا ما يحدث في العراق اليوم.

لقـــد راهن المرجفون والأعداء ومن في قلوبهم مرض على أن برد الشـــتاء القارس، والعراق معـــروف بدرجتي برودته وحرارته المتطرفتين وكذلك هطول الأمطار؛ كفيل بردع المتظاهرين وفض اعتصام المعتصمين، لكن خاب فألهم وشاهت وجوههم، فالأمطار التي نزلت بغزارة على كل العراق في أول أيام اشتعال الثورة أنبتت صحراء الأنبار رجالاً أشداء يتحدون الصعاب، بل إن بريق الغيوم

أشـــعل أرض العراق اعتصاماً، فبدلاً من بقائها في الأنبار وُلدت ساحات أخرى في سامراء وتكريت والموصل، بينما أغرقت الأمطار طرقات بغداد وحوصرت الحكومة الفاشلة ولم يعد بين يديها ما تفعله سوى إعلان العطلة الرسمية لمواطنين حوصروا في الطوابق العليا من منازلهم، ومن المفارقة أن تأتي الإهانة من شريك للمالكي في عمليته السياسية، النائب صباح الساعدي، بوصفه المالكي بأنه بطل للمجاري (شبكات تصريف المياه)، كناية عن فشله في أبسط متطلبات الحياة في ظل موازنة مالية مليارية.

وهنا يأتي دور مهم للعلماء وخطباء المساجد والدعاة في حشد الناس وحثهم على إمكانية التغيير وأن زمان السكوت ولّى إلى غير رجعة، فخرج الناس إلى ســـاحات الصحـــراء لا يلوذون بطرقات ولا بنايات، إنهم وســـط الصحراء، أعدادهم ملأت واسع الأفق، حتى إن كاميرات التسجيل حارت كيف تأخذ زواياهم الممتدة على آفاق واســـعة. اختيار الأرض الفلاة له دلالة كبيرة في الحراكات، فليس هناك من شاخص يلوذ خلفه المتردد، وإنما الجميع في أرض مفتوحـــة والأهداف معلنة غير مخفية: «الشـــعب يريد التغيير»، و«الشعب يريد إسقاط النظام».

الاعتصامات العراقية والمظاهرات التي احتضنتها ساحاتها، انطلقت من أجـــل الكرامة والإباء والحريـــة ورفع الظلم ونصرة المعتقلـــين، فمن الطبيعي أن تكون ثورة عراقية لرفع الظلم بكامل أشكاله السياسية والاجتماعية والإنسانية.

من بين تصديات حكومة الاحتلال لهذه الثورة تثقيفها متحدثيها والمصرحين باسمها وأدواتها التأجيجية، بوصف الثائرين بأوصاف جاهزة وتهم مســـتهلكة ردّدوها كثيراً حتـــى أصبحت ممجوجة وإسطوانة مشروخة، ومن بين ما قالوا عن هذه الاعتصامات أنها اعتصامـــات من أجل الخدمات وتردّي الواقع الخدمي... وما إلى ذلك من احتياجات الناس، ومن ثم يطرحون حلولاً ترقيعية لسحب البساط الذي ســـار عليه الثائرون، لكن وعي شباب الثورة أضاء على منطلقاته فظهرت واضحة من دون موارية أن شعب العراق ما خرج من أجل كسرة خبز ولا لأجل دينار ودرهم، فالشعوب الحرة لا تســـتجدي حياتها، بل إن الخروج والثورة كان من أجل الكرامة والحرية بطعمها الثوري الذي أبهـــر المتابعين، ليعود خبر العراق يتصدر نشرات الأخبار بأن ثمة شعباً ثائراً لا يرتضي العيش في الذل والقهر والانزواء.

الثورة الشـــعبية التي انطلقت من ساحات الأنبار شعت نوراً على كل العراق لتـــؤذن بالتغيير والخلاص، فالعراقيون اليوم، كل العراقيـــين، مثلما وصلوا إلى قناعة تامة بأن محتلاً لا يبني بلداً، كذلك أيقن الجميع أن من جاء معه ومن اشـــترك معه ما هم إلا مجموعة عملاء لا يملكون من الأمر شيئاً سوى ما تركه لهم المحتل من مساحة للســـرقة والنهب المنظم والعشوائي، فلذلك تحددت منطلقات الثورة العراقية منذ يومها الأول بأن الشعب يريد التغيير الجذري من الأساس لا يكون فيه الأمر سوى لأهل العراق.

ومن خلال نظرة تحليلية لانطلاقة هذه الثورة وأسبابها أقول: إن الأســـباب مختزنة داخل كل عراقي غيور على بلده لا يرتضي تبعيّته لأي قـــوة، لكن انطلاقة التظاهـــرات تزامنت مع اعتقال المالكي لحماية وزير المالية الدكتور رافع العيســـاوي، وذلك يعني أن السلطات الحكومية التابعة لها تلك الساحات سمحت بخروج الناس، لكن من المؤكد أن أحداً من هؤلاء المنخرطين في الحكومة لم تكن في حســـاباته تلك الأعداد المليونية، وتفاجأ أكثر بطبيعة المطالب التي سرعان ما ارتفع سقفها للمطالبة بإسقاط الحكومة والتغيير، مـــع أنها تدرجت من المطالبة بإنهاء سياســـة الإقصاء والتهميش والاستفراد بالحكم، ثم المطالبة بإنهاء حالة الانتهاكات الصارخـــة باعتقـــال النســـاء وتعرّضهن للتعذيب وشـــتى أنواع الانتهاكات الإجرامية، لكن المطلـــب الرئيس الذي اجتمعت عليه ساحات الاعتصامات؛ هو تغيير النظام وإنهاء حكم هذه الشرذمة التي تستمد بقاءها من الأمريكان مستندة إلى جارة السوء إيران.

وربما يراهن أحدهم على أن مثل هذا الحراك غير المســـتند إلى قوة خارجية لن يرى مطالبه تتحقق على أرض الواقع. أقول: نعم، فالعراقيون على يقين بأن الحراكات في كل البلدان تستند إلى الأســـباب التي تمدها في الديمومة وربما لن ينجح هذا التحرك في الوقت الحاضر، وهنا لا نريد أن نحبط أحداً بقدر ما نناقش الأمور بعقلانية التحليل السياسي، فكل شيء قابل للنجاح ومعرّض للإجهاض، لكن لا ننســـى أن مثل هذا الحراك أثبت للعالم أجمع أن الشـــعب العراقي حي ويختزن أسباب ثورته ويتأهب للانطلاق بها في أي لحظة مناسبة.

ختامـــاً أقول: إن ربيـــع العراق وحَّد العراقيـــين جميعاً نحو أهدافهم ورســـمها بدقة وأزال من سمائهم كل غيوم المخططات الاحتلالية وما يضمره المتنفذون في السلطة تبعاً لتوصيات إيران التي تحاول ابتلاع العراق وجعله ضيعة لبلاد فارس تؤمّن تمددها في المنطقة بعد أن بدت بوادر انفلات حلقة سورية، بيد أن المفارقة العجيبة أن كثيراً من المحللين كانوا يرون انطلاقة الثورة العراقية بعد نجاح الثورة في ســـورية، لكن عراق الأمـــة فاجأهم جميعاً فانطلق قبيل انتهاء الأوضاع في ســـورية ليستقبل انتصارها وهو منتصر.

أُقرَّ الدستور..

هل يتحقق الاستقرار في مصر؟

طلعت رميح(*)

أنهى المصريون حلقة جديدة من حلقات «صراع الثورة» الذي تحوّل إلى «صراع على السلطة» بين القوى السياسية والتيارات والجماعات التي كانت قد اجتمعت وتناست خلافاتها خلال مرحلةٍ لإطاحة الرئيس المصري السابق حسني مبارك. لقد صوّت المصريون بنعم للدستور الجديد، بعد معركة سياسية وجماهيرية وإعلامية هي الأولى على هذا النحو بين حلفاء الثورة، الذين تحولوا إلى وضعية الخصومة والعداء السياسي والجماهيري فيما بينهم إلى درجة سقوط الضحايا وحرق المقار والاعتداء على الرموز السياسية، بما صار يطرح على المصريين سؤال الاستقرار بأشد درجة من الإلحاح مما جرى خلال وقائع الثورة ومساراتها الممتدة لنحو عامين، إذ تحمّل المصريون ما فات قبل الدستور على أمل أن يصلوا لتلك المحطة بتصور أنها ستحقق ما لم يتحقق من قبل، خلال حكم المجلس، وما جرى خلاله من فوضى غير منقوصة.

احتشد المصريون في طوابير التصويت مرة جديدة، هي الخامسة، إذ سبق أن احتشدوا في الطوابير ذاتها بكثافة ومحبة لهذا النمط من الممارسة السياسية، حين صوتوا في الاستفتاء على الإعلان الدستوري الأول في مارس ٢٠١١ الذي احتكموا إليه في إجراءات وترتيبات المرحلة الانتقالية، وحين صوتوا من بعد في انتخابات مجلس الشعب، ثم مجلس الشورى، ومن أجل انتخاب أول رئيس للجمهورية بعد الثورة على مرحلتين.. لكنهم في الاحتشاد الأخير كانوا في وضعية مختلفة؛ المصريون لم يذهبوا لصناديق الانتخاب لتحديد مصير الدستور الذي يقرر مصير ومسار البلاد لسنوات طويلة قادمة، وفق وعي شامل بأهميته، بقدر ما انصبت الدلالات التصويتية المباشرة على تحقيق الاستقرار في اللحظة الراهنة، لا الاستقرار البعيد الأجل المفترض أن يتحقق عبر تحديد توجهات الدولة والمجتمع من خلال الدستور. جاء التصويت متأثراً بالدرجة الأولى بما عاشه المواطنون من وقائع حالة صراع حادة ودموية بين القوى السياسية التي شاركت في صناعة الثورة موحدة، ثم صار بعضها (جبهة الإنقاذ) يحاول إعادة إنتاج الثورة المضادة ضد الإسلاميين في السلطة، وهو ما جعلها تظهر في موضع من

(*) عضو مجلس الشورى المصري.

يقوم بمؤامرة انقلابية على شرعية الصندوق الانتخابي، وقد جرى هذا التصور بعدمـــا اعترف بعض قادتها بالتحالف مع فلول النظام السابق.

لقد أصبح الاستقرار في مصر متعدد الأبعاد؛ فهناك أن آمال الثورة كانت أمواجاً هادرة في بدايتها، لكن وقائع الثورة لم تأتِ متوافقة مع تلـــك الآمال، بل جاءت محبطة لها بفعل نشـــاطات الثورة المضادة وأخطاء القيـــادات الثورية ذاتها... إلخ. الآمال قد اســـتبدّت بالمصريين في تحقيق الرخاء، حتى إن هناك من كان تصور أن ثروة مبارك ورموز حكمه سيجري توزيعها على الأســـر المصرية «كاش»، وبأن الثورة ستنهي على الفور حالة البطالة وزيادة الأســـعار وســـتقضي على الفساد بمجرد خلع مبارك، وســـتوقف فوراً ممارسات وأعمال العنف والقهر من أجهـــزة الدولة العنفية ضد المواطنين... إلخ. هذا الإحباط في المرحلة الأولى انتقل وتضاعف وانســـحب على كل تطـــورات الثورة خـــلال حكم المجلس العســـكري. وحين وصلت محطة الثورة إلى الانتخابات الرئاسية؛ تجددت الآمال لكن بحذر، وربما بقلق – انعكس على نســـب التصويت لممثل للنظام الســـابق، الفريق أحمد شفيق – بسبب استمرار حالة عدم الاســـتقرار التي انقلبت في الشـــعور المصري العام إلى حالة قلق وتوتر بســـبب عدم إنجاز أهـــداف ومطالب الثورة مع اســـتمرار حالة الفوضى. وهناك أن البلاد لم تشهد حالة من الاســـتقرار الأمني بعد انتخابات الرئاســـة بعد أن دخلت فئات متزايدة على خط السلوك العنيف وأخذ الحقوق باليد. لقـــد كان للأحداث أمام قصر الاتحادية وحرق نحو ٢٧ مقرا للإخوان المســـلمين وحزب الحرية والعدالة وحصار مســـجد القائد إبراهيم في الإسكندرية ووقوع مصادمات حادة بسبب هذا الحصار؛ أثر خطير على المواطنين في نظرتهم لمســـألة الاستقرار – وفي التصويت على الدستور –، كما كان لدخول القضاة على خـــط التظاهر والضغط المباشـــر على النائب العام وإجباره على الاســـتقالة – التي عاد عنها من بعد – أثر مباشر هو الآخر على الشعور بالقلق. لقد تحول الشعور بعدم الأمن إلى وضعية سياســـية خطرة تتعلق بالدولة والحكم بعد أن تحول العنف إلى «فعل سياســـي». لقد كانت تلك الوقائع إعلانـــاً بتحول مواجهـــة الانفلات الأمني مـــن حالة يجري خلالهـــا مواجهة الخارجين على القانـــون – أعمال البلطجة – إلى حالة تدهور وانقســـام وتخندق داخل النخبة السياسية وبين أجهزة ومؤسسات الدولة وبعضها البعض، بما رفع حالة الخطر من عدم الاستقرار إلى مستوى وأفق يتعلق باستمرار الدولة وممارسات النخب السياسية بعد أن أضيف بند العنف السياســـي إلى بنود العنف والإجرام الجنائي، خاصة بعد ما أثير عن مؤامرات اســـتهدفت اقتحام القصر الجمهوري من قبـــل بلطجية النظام الســـابق بغطاء سياســـي وإعلامي من جبهة الإنقاذ، وهـــو ما رفع القلق من تدهور الأوضاع الأمنية السياسية إلى مستوى غير مسبوق.

الدورة المستهدفة:

وفق نتائج إقرار الدستور، فقد بدأ مجلس الشورى المصري ممارسة مهام التشريع كحل وسط بين تغييب الدور التشريعي لمجلس الشـــعب بسبب حكم المحكمة الدستورية وبين استمرار قيام الرئيس بهذا الدور عبر إصدار إعلانات دستورية أثارت زوابع سياســـية وأحداث عنف. وفي الوضـــع الحالي تجري المراهنة على إنجاز هـــذا المجلس قوانين عديدة، منها: قانون الانتخابات الجديد الذي سيصدر بديلاً للقانون الذي اعتبرته المحكمة الدســـتورية باطلاً، وهو ما سيفتح الطريق لانتخابات مجلس النواب بما ينهي ارتباك مؤسســـات الدولة – إذ تعيش الدولة المصرية دون ســـلطتها الثالثة – ويحقق كفاءة تشريعية عالية ومشـــروعة لا يمكن الاعتراض علـــى حقها في إصدار التشريعات. كما ســـيصدر المجلس قانون الصكوك الإسلامية الذي يمثل بداية تغيير في توجهات الاقتصاد المصري – ومصر تأخرت كثيراً في الأخذ بهذه الأداة المالية، إذ ســـبقتها ماليزيا وإندونيسيا ودول الخليج ودول غربية أيضاً –، كما يتصور أنه

سيشكل آلية سريعة لضخ الأموال في شرايين الاقتصاد الإنتاجي بما يحقق تطوراً فعلياً في حجم وقوة الاقتصاد المصري، فضلاً عن أنه يمثل بديلاً للاقتراض من الخارج بديونه المرهقة وبحالة التبعية للاقتصاد الغربي، وبديلاً للعودة إلى تنفيذ روشتات صندوق النقد الدولي. ويتوقع أن يصدر المجلس قوانين أخرى تتعلق باسترداد الأموال المنهوبة خلال سنوات فساد مبارك ونظامه ويحقق حرباً فعلية على الفساد... إلخ.

وفي هذه الدورة التشريعية المستهدفة يجري السعي إلى تحقيق نمط محدد مستقر من العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية والقضائية والتشريعية) وتوزيع للصلاحيات بينها وإعادة تأسيس للعلاقات داخل تلك السلطات، سواء بين الرئيس ورئيس الوزراء أو بين غرفتي التشريع (بين الشورى ومجلس النواب) أو داخل مؤسسات القضاء نفسها، سواء بتقليص عدد القضاة في المحكمة الدستورية العليا، أو بتحديد نطاق عملها بالأخذ بالرقابة القبلية لها على القوانين إذ ستنظر في القوانين قبل إصدارها، أو بتحديد علاقات جديدة بين مختلف أنواع تخصصات القضاء (الإداري، ومجلس الدولة، والنقض)... إلخ.

وهناك جوانب أخرى في هذه الدورة المستهدفة خلال مدة الشهرين القادمين – ما قبل انتخابات مجلس النواب –، إذ يجري التركيز على حل مشكلات الصراع بين النخب السياسية وبعضها البعض عبر الحوار الوطني وتهدئة حالة التخندق والصراع في الشارع، كما سيجري التركيز على أحداث تغييرات اقتصادية وتشريعية لتحقيق الأمن في المجتمع وتحقيق درجة أعلى من العدل الاجتماعي عبر إقرار قانون الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، وجعل معاشات التقاعد لا تقل عن الحد الأدنى للأجور، وإنفاذ إجراءات الضمان الاجتماعي والعلاج للفئات غير القادرة في المجتمع، وكلها إجراءات تستهدف تغيير اتجاه الحركة من استنزاف الثورة لنفسها ورصيدها إلى نمط متسارع من تحقيق أهدافها لتغيير الاتجاه من تآكل رصيدها إلى الإضافة لرصيدها.. فهل يتحقق تغيير الاتجاه، ويتحقق الاستقرار؟

الدورة الجهنمية:

واقع الحال أن الأمور ليست بهذه البساطة، أو أن من السذاجة تصور سير الأمور بلا معوقات وتعرجات خطرة، وربما يعود مثل هذا التصور لسير الأمور إلى ذات الحالة المتفائلة المليئة بالآمال عند مطلع الثورة. ففي رؤية الوقائع يمكن القول إن البلاد تعيش في دورة جهنمية مليئة بالمخاطر لا المصاعب فقط؛ ذلك أن أخطر ما كشفت عنه وقائع الصراع الذي جرى بين القوى والتيارات السياسية منذ إصدار الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي الإعلان الدستوري حتى إقرار الدستور؛ هو أن الأزمة عميقة وذات أبعاد خارجية.. صحيح أن «نعم» التي صوّت بها المصريون في الاستفتاء حملت في طياتها رفضاً لاستمرار حالة الفوضى، وكان معناها الحقيقي «لا للفوضى» وأن الثورة المصرية لا يمكن أن تعود للخلف، بل يجب أن تتحرك للأمام على صعيد بناء المؤسسات والدخول في جدول أعمال تنفيذ مطالب الثورة وتجسيد نتائجها في حياة المصريين عملياً؛ لكن هناك معنى آخر بـ «نعم»، وهو أن الإدراك بوجود دور خارجي في الأزمة، وأن خطورة أعمال الفوضى والحرق والتخريب والقتل التي جرت خلال مأساة الإعلان الدستوري؛ لم تتوقف عند حدود تهديد أمن البلاد واستقراره وقطع الطريق على تمتع الدولة المصرية بمشروعية كاملة، لكن تأثيراتها امتدت إلى مواقف الخارج، إذ اعتبرت بعض الدول والمؤسسات أن البلاد ذاهبة إلى طريق مسدود، فصدرت قرارات بوقف إلغاء ديون ألمانية على مصر، وتأخير النظر في إسقاط ديون أمريكية، كما امتد تأثير الفوضى الداخلية ليلقي بظلاله على ملف استعادة أموال مبارك من سويسرا واستعادة رجل الأعمال المصري الهارب إلى إسبانيا حسين سالم، وهو ما دفع الكثيرين للقول بأن ما يجري في الداخل لم يأتِ عفوياً، بل هو مترابط مع مواقف ورؤى خارجية تستفيد – في الحد الأدنى للتقدير – من الدور الداخلي المعوق لحركة تقدم الثورة. وقد وصل كثيرون إلى حد القول بأن البلاد مقبلة على «حصار» خارجي متناغم مع الاضطراب والتآمر الداخلي.

وفي ضوء قراءة التطورات الجارية الآن، فالدلائل تشير إلى أن الحوار الوطني لن ينجح في استعادة نمط العلاقة بين القوى التي شاركت في الثورة، ولو بمجرد إعادته إلى

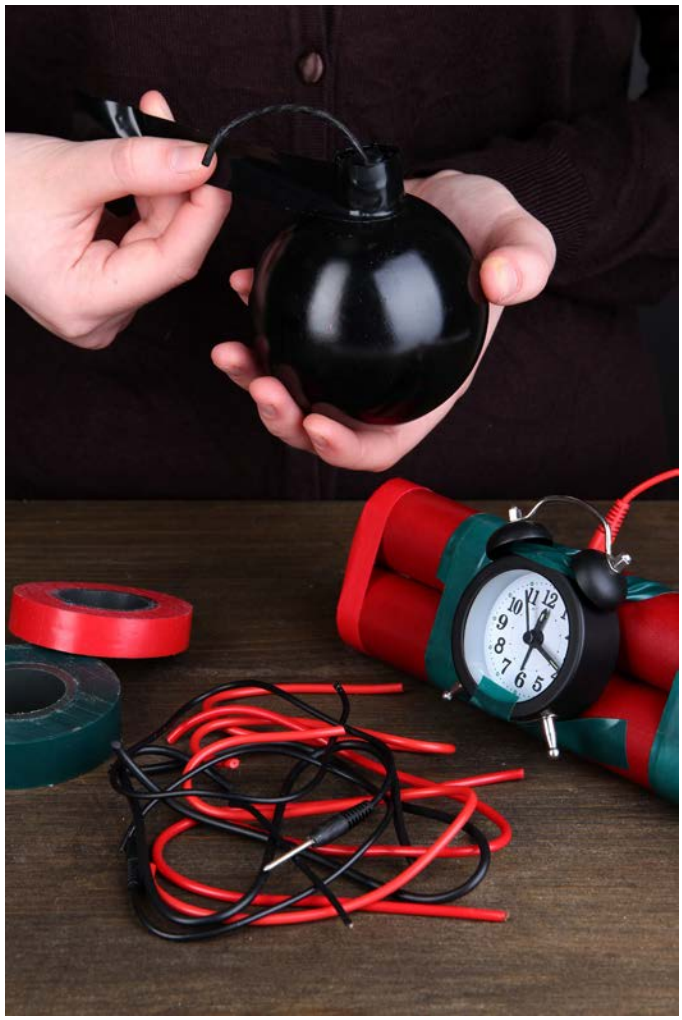

حالة الخلاف بدلاً من حالة «التعادي والتخندق» والصراع بين المؤيدين والمعارضين، وإن أقصى ما يتوقع أن يصل إليه الحوار هو حشد بعض القوى إلى جانب النظام وحصر حالة الصراع عند مساحة قوى جبهة الإنقاذ؛ عبر توسيع مشاركة القوى المساهمة في الحوار في القرار السياسي والتنفيذي. كما تشير دلائل ما يجري إلى أن جبهة الإنقاذ اختارت السير في خط الصراع السابق، وفق ذات الأهداف وإن بآليات أخرى، إذ هي صارت تبحث عن طريقة لاستمرار الحصول على تأييد نحو ثلث أصوات المصوتين بـ «لا» على الدستور؛ للدخول عبرهم إلى مجلس النواب القادم، ولذا هي الآن ترفع شعارات إسقاط الدستور من خلال مجلس النواب، فضلاً عن أن الأوضاع الاقتصادية تحتاج إلى درجة تمويل تفوق بكثير ما هو متاح حالياً؛ لأجل تحقيق أهداف تحسين الأوضاع الاجتماعية التي تهدد بما يطلق عليه في مصر «ثورة الجياع».

مرحلة جديدة من الصراع:

وفق أفضل التقديرات تفاؤلاً، يمكن القول إن مصر دخلت مرحلة صراعية جديدة في محاولتها بناء دولة ما بعد الثورة، وتحقيق وضعية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، وأن قوى جديدة صارت تضاف إلى مساحة التفاعل والمشاركة في إنجاز تلك الأهداف.. غير أن توازنات القوى داخل البلاد وخارجها لا تزال قادرة على إعادة إنتاج حالة عدم الاستقرار وتعطيل مسارات الإنجاز، وإن الوضع الراهن للدولة والنظام السياسي لا يسمح بتحقيق تطوير وقفزة كبيرة على صعيدي الاقتصاد والأمن بشكل خاص، وإن جهداً ضخماً ما زال في انتظار القوى الإسلامية. وبالإمكان القول أيضاً إن القوى الإسلامية أظهرت تطويراً في قدراتها وفي نمط تحركاتها على الأرض خلال أزمة الصراع مع قوى جبهة الإنقاذ بأبعاد قوتها الداخلية والخارجية، بما يبشر بكفاءة أعلى في محاولة تجاوز العقبات والمخاطر على نحو معقول.. لقد احتشدت القوى الإسلامية خلال الأزمة بوقائعها على الأرض عند المواجهة، كما احتشدت خلال التصويت على الدستور، رغم تباين فعلي في الموقف منه، وهي أثبتت قدرة على التواصل مع الجمهور العام وفق نمط الاتصال المباشر في مواجهة ضخ إعلامي عدائي من نحو 40 قناة فضائية، والأهم أنها صارت أكثر إدراكاً لجسامة مهام قيادة الدولة ومتطلباتها والمطلوب إنجازه خلال المرحلة الراهنة، فضلاً عن أنها نجحت فعلياً في اجتذاب نخب سياسية لم تكن في صفها خلال الحوار الوطني الذي يبدو أنه يتطور في آفاقه ونتائجه.

شتاء مصر الساخن

أمـــير سـعـيـد
@Amirsaid_r

بعد أقل من شهرين من توليه منصبه كرئيس لتحرير صحيفة الجمهورية القومية، أُوقف الصحافي جمال عبد الرحيم عن عمله في أكتوبر الماضي، وتم إسناد المنصب لآخر؛ بعد نحو يوم من نشر خبر كاذب عن قرار وشيك بمنع المشير طنطاوي والفريق سامي عنان من السفر لخارج البلاد، وهو الخبر الذي أغضب القادة العسكريين في مصر، ولم يشفع للصحافي أن نَشَرَ تكذيباً للخبر؛ فقد جاء سيف العزل سريعاً..

ماجت بحور الصحافة والإعلام حينها لفترة، لكن سرعان ما تم تقبّل هذا العزل من الجميع بمن فيهم وسائل إعلام تناصب رئيس مصر العداء، وفي وقت توجّه فيه سهام النقد والسباب علانية عبر وسائل الإعلام للرئيس المصري نفسه..

بعد أسابيع، أطلق على طريق مهم في القاهرة اسم «محور المشير طنطاوي»، وفي ديسمبر الماضي وجّه رئيس الأركان التحية العسكرية لاسم المشير، وأثنى عليه..

القلادتان اللتان تلقاهما المشير والفريق من الرئيس المصري عند إبعادهما عن السلطة في أغسطس الماضي تكريماً لهما؛ لم تكبحا جماح الظنون بأن ما حصل في مصر حينها كان عنواناً على انفراد الرئيس المنتخب بالسلطة التنفيذية، فالواقع أن للقوات المسلحة وضعها الخاص في مصر، وأنها تظل دوماً حاضرة في المشهد وإن توارى بعض مسؤوليها.

الجميع في الحقيقة يرمقها عند أي منعطف، من في السلطة ومن يتخذون مواقف المعارضة، وحين دعا وزير الدفاع المصري القوى السياسية لحفل غداء وطني، اشرأبّت أعناق معارضين طمعاً في أن تجلب لهم هذه الدعوة تحولاً سياسياً يتطلعون إليه، لكنها حين ألغيت تراجعت حماسة المعارضة قليلاً في مناهضة الدستور.

«القوى المدنية» (العلمانية) ظلت طامحة في أن «تتعسكر» مصر، وصدرت تصريحات متعددة من أقطاب المعارضة تشجع على تغييرٍ ما خارج الاستحقاقات الديمقراطية، لكن المؤسسة العسكرية أبدت تمسكها بالشرعية القانونية والدستورية..

مضت هذه «التطلعات»، وتم إقرار الدستور بنسبة ٦٣,٨٪ من المصوتين، وتعاظم تطلع آخر من قبل «القوى الإسلامية» في أن تنكسر شوكة «مراكز القوى» أو «الدولة العميقة» مع دخول العمل بالدستور حيز التنفيذ، والبعض عقد آمالاً عراضاً على استقرار الأوضاع عقب التصديق على نتائج الاستفتاء، لا سيما مع بند «العزل السياسي» الذي يمنع عودة «الفلول» للعمل السياسي في البلاد، بيد أن تلك الآمال وإن كان لها ما يبررها من قوة الزخم الدستوري الذي أحدث تحولاً هائلاً في رسم خريطة طريق مصر المستقبل؛ إلا أن موازين القوى في الصراع الداخلي المصري لا تتوقف طويلاً عند النصوص المكتوبة؛ فما زالت «الدولة العميقة» أو «مراكز القوى» تضرب بجذورها في كل تربة مصر، ولا تزال عصيُّها توضع في دواليب الحكم وتمنع تحركه للأمام، لا سيما في ملفي الاقتصاد وملاحقة الفساد.

انطلقت مصر ما بعد الدستور، لكن معظم مفاصل الدولة مغلولة عن الحركة بفعل تغلغل مراكز القوى فيها؛ فالقضاء والإعلام والداخلية والخارجية والمحليات؛ بحاجة إلى جهد ضخم في تطهيرها، والمخاطر الخارجية لا تقل تأثيراً عن الداخلية في مساعي تقويض إدارة وحكومة الرئيس محمد مرسي.

استحقاقات تطهير مراكز القوى

والحاصل أن ثمة قاسماً مشتركاً يجعل مهمة تطهير بعض هذه المفاصل عسيرة جداً بالنظر إلى أن نظام مبارك كان حريصاً على إحاطة نفسه بأدوات فاسدة يغريها بالمال والامتيازات من جهة، ويهددها بملفات فسادها من جهة أخرى، ومن ثم صار لدينا عدد كبير من القضاة تبوؤوا مناصبهم بطريقة يرتقي إليها الشك، فالبعض قد جرى تصعيده، بل حتى تعيينه في مناصب النيابة والقضاء، بناء على قرابة أو بعد تقديم رشا، إذ وصل «تسعير» التعيين في بعض المناصب الرسمية إبان حكم مبارك، إلى أرقام فلكية لم يكن قادراً عليها إلا حفنة من المنتفعين، علاوة على أن تدخّل الأجهزة الأمنية في شؤون القضاء في تلك الأثناء جعل من إرضائها سُلّماً للوصول إلى بعض المناصب، حيث كانت تقدم تقارير حتى عن سلوك القضاة ووكلاء النيابة! وبعض الامتيازات تقع تحت يد نادي القضاة..

وعموماً؛ فإن قطاعات مهمة من هذه قد أوجد النظام السابق فيها مناخاً ملائماً للفساد جعل بعض العاملين والمسؤولين فيها يعتمدون كلياً على المخصصات المالية الكبيرة، والرشا المتنوعة، بما جعل من مهمة مكافحتها أو نزع صلاحيات بعض المسؤولين، ضرباً من ضروب الصراع العنيفة. كما أن بعض المسؤولين وغير المسؤولين من المحسوبين على نظام مبارك، ما زالوا يحتفظون بملفات إدانة لأتباعهم بما يضيف بُعداً آخر لتلاقي مصالح هؤلاء وأولئك.

يضاف إلى ذلك حجم الاختراقات التي يتردد الحديث عنها أثناء حكم النظام السابق، حيث لم تكن «إسرائيل» تعد مبارك كنزاً استراتيجياً من فراغ، بل إنه قد هيأ لها ما يمكنها الاعتماد عليه من مقومات التأثير في الداخل المصري، بما أمكن معه مواصلة هذا الدور عبر أدوات أخرى بعد خلعه.

وما يقال عن «إسرائيل» لا يمكن نفيه عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولا دول الاتحاد الأوروبي، التي تمتعت بنفوذ هائل في الماضي، ولم تزل، ونسجت

علاقات وثيقة في مختلف مراكز قوى مصر، وما رشح عن قضية التمويل الأجنبي التي جرى لملمتها بسرعة وبتدخل أمريكي/ أوروبي، يكشف بوضوح عن جانب من هذه المشكلة.

والواقع كذلك أن الإعلام الفاسد في مصر والذي بلغ حداً غير مسبوق من مسعى الهدم وعرقلة مشروع الانعتاق من زنزانة النظام السابق؛ يترك أثراً بالغ الخطورة، حيث ضُخت به المليارات من أجل إفشال إدارة الرئيس محمد مرسي وانهيار شعبية جماعة الإخوان والقوى الإسلامية المتحالفة معها، وهذا الإعلام الممول من الداخل والخارج يعد ترساً يقف خلفه العديد من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام السابق، والذين لهم مصلحة كبرى في إعادة إنتاجه؛ حيث إن مكافحة الفساد ستترجم آلياً إلى ملاحقتهم قضائياً بسبب الأموال الهائلة التي تحصلوا عليها بطرق غير مشروعة إبان حكم مبارك، وكشف شبكات الفساد المتشعبة في الداخل والخارج، من ثم؛ فإن هذا الإعلام لا يخوض معركته على الهوية فقط لاعتباره يجسد الحالة العلمانية الشاذة والغريبة عن واقع المجتمع المصري، وإنما يخوضها أيضاً لمنع أي محاولة لملاحقة هوامير الفساد في مصر، حتى بعض كبار المستثمرين العرب في مصر الذين مُنحوا امتيازات غير مشروعة.

كما أن دولاً اشتهرت بأنها تسمح بـ «غسيل الأموال» في بنوكها ومصارفها، أعادت تدوير بعض أموال مبارك وزبانيته وعصابته في تقويضٍ لمساعي الرئيس مرسي في مكافحة الفساد والنهوض بمصر.

وما يقال فيما سبق ينسحب على قطاعي الخارجية والمحليات، وكلاهما يسيطر عليهما أنصار النظام السابق والمستفيدون به، والذين ارتبطت مصالحهم ببقائه، وجسّد انهياره صدمة لا يمكن علاجها إلا بإعادة إنتاج ما تبقى منه، والخضوع للجهات المحركة لتقويض حكم الرئيس مرسي من الخارج والداخل.

تحديات المرحلة القادمة

هي في الواقع كثيرة، لكن أهم ما يميزها أنها ناجمة عن عدم توافر الطرف الإصلاحي، وهو الرئيس وحزب الحرية والعدالة والقوى الإسلامية المتحالفة معهما، على قيادات وكوادر سياسية نضجت من خلال ممارسة العمل السياسي؛ إذ كان النظام السابق يحظر على «الإسلاميين» الارتقاء إلى مناصب عليا، كما أنه كان يحارب وجود الإسلاميين في القطاعات الحساسة؛ الأمنية والقضائية والإعلامية والخارجية وغيرها، ومن ثم لم يعد بالإمكان سوى الاعتماد على الطاقات الحالية المتوافرة، وهي في معظمها قريبة من النظام السابق وكثير منها «فلولي»، كما يقال؛ ولذا أضحت الخيارات صعبة في عملية التغيير والإحلال والتبديل..

أيضاً، مع عدم توافر الكوادر الإصلاحية؛ فإنه حتى إن توافرت فلن يمكن تسكينها بسهولة في أماكن ملائمة؛ لسببين، أحدهما: يتعلق بالممانعة الشديدة من الأدوات كافة؛ الإعلامية، والقانونية، و«الجماهيرية الموجهة» (أي ما يوجه إليه الأتباع من الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات الفئوية وغيرها). والثاني: يتعلق بقانونية العزل والإطاحة والإقالة، وهي إجراءات محكومة بضوابط وثغرات قانونية لا يمكن القفز عليها إلا بقوانين استثنائية مستحيلة الحصول في مثل هذه الأجواء المشحونة.

وثالثة الأثافي أن ما يُسعى إليه في هذا السياق يجري في ظل ظروف اقتصادية صعبة تسعى مراكز القوى إلى استغلالها من أجل الإطاحة بالرئيس وأركان حكمه الجديد، كما أن إتمام برنامجه يستلزم نجاح حزبه (الحرية والعدالة) والقوى الإسلامية في الفوز بالانتخابات القادمة لتشكيل الحكومة الجديدة ووضع برنامج النهضة في حيز التنفيذ.

عطفاً على ذلك، فإن الاقتصاد والاستثمار يستلزم مناخاً ملائماً لا يمكن إيجاده في وقت تناهض فيه المعارضة في الداخل اقتصاد البلاد بنشرها القلاقل والعنف والتحريض العلني للدول الغربية والعربية على محاصرة مصر، وهو ما قد تم بالفعل من قبل ألمانيا، وصندوق النقد الدولي، وبعض الدول الغربية الأخرى والخليجية..

كما أن حالة الانفلات الأمني المتعمدة تذهب بأحلام اقتصادي الحرية والعدالة أدراج الرياح، وتفرغ البلاد من البيئة الحاضنة للاستثمار.

الشهور القادمة

ما تقدَّم ليس مشـــهداً يدعو إلى التفاؤل، لكن الحقيقة أن الرئيس مرســـي وحزب الحرية والعدالة الذي يدعمه إلى جوار قوى إســـلامية أخرى؛ قد نجحوا في عدد من معاركهم المهمة، لا ســـيما تولي الرئيس مرسي نفســـه مقاليد الحكم، وإطاحة بعض الرموز القديمة، وكذلك تغيير النائب العام بآخر مشـــهود له بالاســـتقلال والنزاهة وبدئه عمله نحو تطهير سلك النيابة، وكذلك تعيين شـــخصيات نظيفة اليد على رأس بعض الأجهزة الرقابية، والنجاح في تمرير دستور متميز لا يمكن نقضه بسهولة في واحدة من أعنف معارك «الإسلاميين» وأشدها خطورة..

كذلك؛ فإن العديد من الإجراءات والقرارات ســـتطل في الطريق، وبعض مشاريع القوانين الإصلاحية جاهزة للنظر في مجلس الشـــورى القائم بأعمال مجلس النواب لحين انتخابه (وهو تهيمن عليه غالبية «إسلامية»)... إلخ.

المأمـــول هنا جيد، وقـــد بدا أن معركة الدســـتور قد قلَّمت أظافر مراكز القوى إلى حد ما، لكن بالطبع ليس هذا كافياً، فما تقدم من تحديـــات لا يمكن التصدي له عبر حزمة من قوانين أو إجراءات، بل لا بد من خوض معارك ضارية ضد الفســـاد، وضد المصالح المناوئة للمصالح المصرية، بجسارة وفي زمن قصير نوعاً مـــا؛ لأن رهان انهيار الحكومة وحكم الرئيس مرســـي يزداد لدى معارضيهم كلما تعرقل مشـــروع النهضة، وعليه فيتوجب الإسراع في فتح الملفات وكسر شوكة مراكز القوى بضربات متوالية؛ على أن العمـــل في هذا المضمار يســـتلزم حكمة بالغـــة توازن ما بين الإسراع بضربات استباقية قوية ومتنوعة تذهب بتوازن الخصوم، وبين استعدائهم مرة واحدة ووضع جميع الخصوم في سلة واحدة تجعل من مهمة تقويض حكم الرئيس ممكنة..

والاعتدال والانتباه إلـــى الأولويات أمر مصيري، ويحتاج إلـــى توفيق ربانـــي، وبعده تخطيط مـــدروس عاقل، كما أنه يستلزم تضافر الجهود الإسلامية وتكاملها في تحقيق مشروع النهضة بكل مفرداته ومحاوره..

وفي الحقيقة، إنه لم يبق على الاستحقاق النيابي وقت طويل، فنحو خمســـة شهور فقط تفصلنا عن انتخابات مجلس النواب، وقبل هـــذا هناك ضرورة ملحة لحل مؤقت لمشـــكلة الاقتصاد، وكســـر احتكار الإعلام، وضرب مراكز القـــوى بضربات مؤثرة تشـــل تحركاتها وتشتت تفكيرها ومســـاعيها؛ وهذا كله يستلزم تعاوناً على المدى الأعلى في تنســـيق الجهود، واستدراك معضلة الإعلام، والعمل على إيجاد أكثر من رافد اقتصادي يحقق النمو ويجهض عراقيل النهضة، ولا بد من التفكير جدياً في المشاريع الاقتصادية البديلة التي يمكن أن تعمل عليها القوى الإســـلامية بغية وضع قاطرة الاقتصاد على القاطرة الصحيحة، دون انتظار لإجراءات اقتصادية شاملة على مستوى الدولة..

التحديـــات كثيرة، ويفرضها خصـــوم الداخل والخارج على المشـــروع الإســـلامي، لكن مع ذلـــك لا يمكن أن تلقـــى التبعة فيما يعانيه المشـــروع على تلك التحديات، فدون «الإسلاميين» مســـؤوليات جســـيمة لم يوفوها حقها حتى الآن، لا سيما فيما يتعلـــق بضبط فكرة تصدير الكفاءات، وإحداث الموازنة المتجردة الخالصة بين محددي الثقة والكفاءة، سواء في العمل السياسي العام أو الحزبي الداخلي، وكذلك؛ فإن شـــتات إعلامهم وهزاله علـــى هذا النحو ليس مرده فقط عائـــداً إلى قلة الموارد، وإنما أيضـــاً إلى النمطية وقلة الإبداع وعدم الموازنة الســـالفة الذكر، والإخفـــاق في توظيف الأموال والطاقـــات على النحو الصحيح المنتـــج.. وهكذا.. وكذلك؛ فإن الانكباب على العمل السياســـي المجرد وإهمال الجانب الدعوي في بعض مناحيه، والإخفاق في بناء مؤسسات أهلية ناجحة؛ قد ترك أثره السلبي على المشروع الإسلامي برمته، وحشر «الإسلاميين» في زاوية الفعل السياسي المجرد الذي يمكن تتبعـــه وانتقاده ونقده ونقضه، بخلاف زوايا العمل الاجتماعي الخيري والأهلي الذي ينهض بالبلاد ويرفع من قدرة الجماهير على المانعة حيال موجات التغريب والتغييب.

مصر.. إلى أين؟

حسن الرشيدي
istratigi@hotmail.com

«الرئيس لديه مصائب بلا حدود».. هذا قول المحلل السياسي محمد حسنين هيكل في حوار له مؤخراً مع إحدى القنوات الفضائية المصرية يدلّل به على عمق الأزمات التي تحيط بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي.

عندما أعلنت الرئاسة المصرية قبل خمسة شهور إحالة المشير طنطاوي والفريق عنان إلى التقاعد، اعتقد أكثر الناس أن الرئيس المصري محمد مرسي بات ممسكاً بزمام الحكم في مصر لأول مرة منذ توليه الرئاسة قبل هذا التاريخ بنحو شهرين، وأنه لأول مرة في تاريخها باتت مصر تحت حكم مدني منتخب، بل إسلامي.. لكن حقيقة الأمر أن التمكين لمرسي على كرسي الحكم لم يتم بعد ودونه مراحل ومعارك سياسية طاحنة، بل دماء ودموع.

فما الذي يحول بين أن يأخذ رئيس منتخب سلطاته كاملة؟

يمكن حصر التحديات التي تواجه الرئيس المصري وتحول دون تحقيق هدفه، في دوائر عدة:

- **أجهزة أمنية وعسكرية مناوئة.**
- **أنصار النظام السابق ممن يجري تسميتهم الفلول.**
- **قوى علمانية: ليبرالية ويسارية وأخرى طائفية تريد فرض أجندتها على البلاد.**
- **إعلام شرس يوجه الناس ويحرضهم.**
- **قوى خارجية إقليمية متربصة.**

أولاً: أجهزة أمنية وعسكرية:

عندما أصدر الرئيس محمد مرسي في ١٢ أغسطس الماضي قراراته بإحالة المشير طنطاوي وزير الدفاع والفريق سامي عنان للتقاعد؛ ساد الغموض طبيعة ذلك القرار وتساءل البعض: مَن كان وراء ذلك القرار؟ وأضحت الإجابة عن هذا السؤال ضرورية لاستكشاف طبيعة الدور المستقبلي للجيش في الحياة السياسية المصرية بعد ستين عاماً من التحكم فيها وإدارتها بشكل شبه منفرد.

ورغم أن المعلومات الكاملة لم تُكشف بعد، لكن من المرجح – وفقاً للمنشور – أن الساعات التي سبقت إعلان نتيجة انتخابات الرئاسة، شهدت تفاهمات بين جماعة الإخوان والمجلس العسكري من جهة، وبين الإخوان والإدارة الأمريكية من جهة أخرى، وقادت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التفاهمات التي تضمنت بعض الوعود للقوات المسلحة حال فوز مرسي، وقالت مصادر إنه تم الاتفاق على إعلان فوز مرسي مقابل ترك اختيار الوزارات السيادية للعسكر.

وطبقاً لهذا الاتفاق فإن طنطاوي سيتنحى ومعه عنان في أول حكومة تشكل بعد مجيء مرسي، وسيتولى عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات العسكرية – في ذلك الوقت – أمر وزارة الدفاع، وهذا الاسم بالتحديد (السيسي) ما كان يردده طنطاوي في مجالسه الخاصة قبلها بشهور ليخلفه في قيادة الجيش.

لكن بعد تولي مرسي الرئاسة بدا أكثر استقلالية وحرصاً على أداء دوره الرئاسي كاملاً في نطاق التفاهمات السابقة، لكن طنطاوي بدا أكثر فتوراً وتوجساً من ذلك الدور حتى حدثت مجزرة رفح التي قُتل فيها أكثر من ١٦ جندياً مصرياً بأيدي مجهولين وهم يفطرون في رمضان، وهنا ساد التذمر ضباط الجيش الذي أدرك مدى الضعف الذي حلّ به على أيدي قياداته (طنطاوي وعنان)، فضلاً عن غرقه في مستنقع السياسة الداخلية بعد الثورة، وهذا ما أدركه السيسي ومعه قيادات الجيش، والتقطت أمريكا هذه الإشارات، واجتمع الجميع على ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته العسكرية، وتطبيق التفاهمات بين الإخوان والعسكر برعاية أمريكية؛ فتم إحالة طنطاوي وعنان للتقاعد، وبدأت مرحلة جديدة للجيش المصري بانسحابه الجزئي من السياسة مع احتفاظه بحق التدخل في أعمال الوزارات السيادية، كالأمن الداخلي والسياسة الخارجية، وهو ما ثبت لاحقاً.

هل يستطيع مثلاً مراقب أن يجد تفسيراً لإيواء النظام المصري فلول القذافي؟ هل يجد أحد سبباً منطقياً لعدم غلق سفارة بشار الأسد حتى الآن في القاهرة؟

هذا في ملف السياسة الخارجية.. أما في ملف الأمن الداخلي فحدّث ولا حرج...

كيف نبرّر عدم التوصل للجناة في حرق ٢٨ مقراً للإخوان المسلمين (الذي ينتمي إليهم الرئيس)؟ ولماذا يصل المتظاهرون إلى بوابة المقر الرئاسي في الاتحادية ولا يمنعهم حرس جمهوري (جيش) ولا أمن مركزي (داخلية) بينما لا يجرؤ متظاهر واحد على أن يقترب من الشارع الذي يقع فيه مقر وزارة الدفاع أو الداخلية؟

إن الإجابة المنطقية عن هذه الأسئلة تقول: إن الرئيس الإسلامي مرسي ليست بيده تلك الملفات، بل ما زالت بيد المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والجيش ثم الشرطة.

وأكبر دليل على أن الأمر في هذه الأجهزة ليس بيد مرسي؛ حين لجأ وزير الداخلية إلى وزير الدفاع كي يحميه من إقالة مرسي له، وهذا ما شاهدناه في الحفلة التي التقى فيها قيادات الداخلية والدفاع، وشاهدنا فيها الرجلين وهما يرفعان أيديهما معاً والتي رأيناها قبل لحظات من إعلان السيسي دعوته القوى الحزبية للحوار، وهي التي أفشلتها الرئاسة.. فقبل هذه الحفلة بيوم نشرت بعض الصحف خبر أن الرئيس دعا وزير الدفاع ورئيس المخابرات ورئيس الوزراء للتباحث في شأن تأمين الاستفتاء ولم يذكر الخبر وزير الداخلية، وكانت هذه ليلة الانتقادات العنيفة التي وجهها الدكتور محمد بديع – مرشد جماعة الإخوان – للداخلية بتواطئها في الاعتداء على مقرها الرئيس في ضاحية المقطم.

ثانياً: أنصار النظام السابق:

يتغلغل هؤلاء في أجهزة النظام فيما يعرف بالدولة العميقة، ويأتي على رأس هؤلاء القضاة ورجال النيابة، ويكفي معرفة أن أحد الإحصائيات يشير إلى أن نحو ٣٠ ٪ ممن ينتمون إلى السلك القضائي كانوا ضباطاً في الشرطة، وفي الثلاثين سنة الأخيرة التحق بالأجهزة القضائية من ينتسب للأسر المؤيدة للحزب الوطني وعلى صلة مصلحية بالنظام السابق وممن تلوّثت أيديهم بالفساد، وهؤلاء هم قضاة اليوم الذين استاؤوا من وصول الإسلاميين للحكم، ويطمعون أن يُرجعوا أمجاد نظام مبارك، ويخافون من محاسبة النظام الجديد على فسادهم.

ثالثاً: المعارضة العَلمانية والطائفية:

بنت المعارضة العلمانية استراتيجيتها على تمديد فترة الاحتجاجات والتمرد وممارسة أقصى الضغوط الشعبية والأمنية على الرئيس وحكومته بحيث لا يستطيع إجراء أي إصلاحات اجتماعية واقتصادية يشعر بها الناس، بحيث إن لم يسقط قبل مدته فإنه سيجيء في النهاية وقد عجز عن إنهاء أزمات الشعب فلا يعاد انتخابه، بل سيسقط ويسقط من وراءه ويسقط مشروعه.

كذلك؛ فإن الكنيسة القبطية التي تحولت منذ تسلّم شنودة الثالث لرأسها منذ ما يقرب الأربعين عاماً، إلى تنظيم هرمي يوجه الحالة القبطية في مصر إلى ما تريده الكنيسة؛ متخوفة من إحكام الإسلاميين قبضتهم على السلطة، ورغم التطمينات التي أبداها الإسلاميون، لكن مشاركة الأقباط في المظاهرات الأخيرة لجبهة الإنقاذ أعطت لتلك المظاهرات زخماً قوياً ونجحت زاوية التصوير التلفزيوني في إعطائها مزيداً من التمدد والانتشار، وتتوارد معلومات أن مسلحين أقباطاً هم الذين أطلقوا الرصاص الحي على الإخوان عند قصر الاتحادية، ما أسقط ما يقرب من ١٠ شهداء.

رابعاً: الإعلام على خط النار:

القنوات الفضائية الخاصة والمملوكة لرجال أعمال بعضهم كان ينتمي مباشرة للحزب الوطني وآخرون كانوا يرتبطون بمصالح مع النظام السابق ويخافون اكتشاف فضائح مالية تتعلق بأنشطتهم التجارية؛ انتقلت بالرسالة الإعلامية من مجرد الوصف والتحليل إلى الحشد والترصد وتعبئة الشعب ضد توجهات النظام الجديد.

ونشر الكاتب المصري فهمي هويدي دراسة في رئاسة الجمهورية المصرية أعدّها أحد الخبراء حول تحليل مضمون الخطاب لـ ١٥ قناة تلفزيونية خاصة، بيّنت أنه من بين مائة ساعة حوارية تجرى يومياً فإن ما بين ٦ و٨ ٪ منها فقط يؤيد موقف الرئيس مرسي، في حين أن الحوارات الأخرى كلها تنحاز ضده. وأثار الانتباه في تلك الدراسة، التي أعدت في شهر أكتوبر الماضي، أن نسبة التأييد للرئيس في قنوات التلفزيون الحكومي تراوح ما بين ٢٢ و٣٢ ٪ فقط، الأمر الذي يعني أن نحو ٧٠ ٪ من خطاب التلفزيون الرسمي تنتقده وتعارضه.

بينما يظل إعلام الإسلاميين في مصر يقتصر على الجانب الانفعالي في مصر وغائباً عن المهنية.

خامساً: القوى الإقليمية في الواجهة الخلفية:

تستاء كثير من القوى والدول الإقليمية من الثورات العربية، ويخشى بعضها أن تمتد رياح التغيير إلى شعوبها، بينما تخشى «إسرائيل» – مثلاً – قيام دول ذات توجه سياسي مستقل وتخرج عن نطاق الهيمنة المرسوم لها عالمياً لقضّ مضاجعها في فلسطين وتنهي أسطورة الدولة العبرية، وكذلك فإن الدور الإيراني في التمويل محتمل أيضاً بعد أن وضعت الثورات العربية حداً لتنامي النفوذ الشيعي في الدول العربية، وليس سراً أن حكومات هذه الدول تنفق المال وتستقطب شخصيات من المعارضة ومن أنصار النظام السابق لتجعلهم خنجراً مسموماً في ظهر النظام الجديد في مصر، ويعترف وكيل المخابرات المصرية الأسبق حسام خير الله بأن إحدى الدول العربية موّلت حملة عمرو موسى الرئاسية بأكثر من ١٥٠ مليون دولار. ويقول القيادي في جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد البلتاجي إن إحدى الدول العربية أنفقت ما يقرب من ٤٠ مليار جنيه مصري منذ بدء الثورة المصرية على الفلول وقوى

المعارضة للحيلولة دون وصول الثورة المصرية لأهدافها.

فمصر في حالة تماس استراتيجي مع أهداف القوى الكبرى والإقليمية في المنطقة، لذلك تكرر ترديد اسم مصر ١١ مرة في آخر مناظرة بين أوباما ورومني التي عقدت منذ شهرين قبيل الانتخابات الأخيرة الأمريكية.

لكن ما استراتيجية الرئيس مرسي ومِن ورائه جماعة الإخوان لمواجهة هذه العراقيل؟

قامت هذه الاستراتيجية على أسس عدة:

- محاولة إنجاز الدستور واستكمال مؤسسات الدولة بشكل تدريجي لتحقيق قفزة نوعية في الاستقرار السياسي.
- البدء بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية التي تعاني الخمود والخمول، ما يتيح تحقيق إنجاز اقتصادي يثبت شرعية مرسي.
- التطهير التدريجي للقضاء الفاسد، والذي بدأ بخطوة إقصاء النائب العام وتعيين قاضٍ شريف مكانه، وكذلك إزاحة عدد من قضاة المحكمة الدستورية الذين أسهموا بشكل كبير في تدخلها السياسي.
- استقطاب عديد من القوى السياسية المعارضة أو تحييدها.
- محاولة لمّ شمل الفصائل الإسلامية المبعثرة قبل الانتخابات البرلمانية لتكوين تحالف واسع أو على الأقل تنسيق يمكّن الإسلاميين مجتمعين من الحصول على غالبية مريحة.

قد تكون خطوات مرسي الاستراتيجية بطيئة وقد يخسر بعض المواقف السياسية التكتيكية، لكن على المدى البعيد فإن النصر – بإذن الله – سيكون حليف القوى المؤمنة، وستَرفع الأيدي المتوضئة الراية من جديد.

لاخوف من

الإلقاء

بعد اليوم

الدورات معتمدة

كن خطيب زمانك

تحت إشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ترخيص رقم ٤٨٩٥/٢١٤

مدربون سعوديون
خبرة ١٥ سنة

دورة مهارات الإلقاء تحقق:

- تهيئة خريجي الجامعات للتطبيق والتدريس.
- كيفية إعداد الكلمات والمحاضرات المقنعة والمؤثرة.
- كسر حاجز الهيبة من التحدث أمام الآخرين.
- التعرف على أسرار التاثير.
- تنمية مهارات الإصغاء.
- التعامل مع الأسئلة المفاجئة.

الخطيب الصغير:

دورة إلقاء للأبناء :
آداب اجتماعية + علوم رجال + لبس المشلح

مميزات البرنامج :

- إهداء إصدارات المركز.
- تصوير أداء المتدرب.
- شهادة معتمدة.

من إصداراتنا :

البوم قرص مدمج:
فن الإلقاء

كتاب: لماذا نخشى الإلقاء؟

إصداراتنا متوفرة لدى مكتبات: جرير و العبيكان

قالوا عن الدورة ...

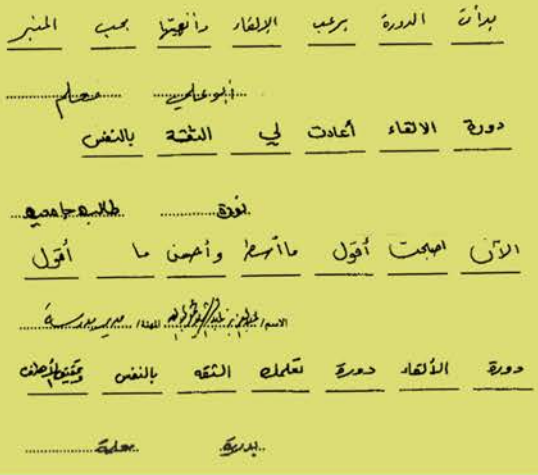

تم تنفيذ ٣٠٠ دورة

وتدريب ٢٠,٠٠٠ متدرب ومتدربة

وتقديم ١٥ دورات دولية

وتقديم ١٠٠ برنامجاً لكبار الشخصيات

والشركات والجهات الحكومية.

مركز الإلقاء

أول مركز متخصص في الإلقاء والمواجهة

www.alelqa.com

الرياض هاتف : ٠١/٤٧٧٩٩٩٢

جوال: ٠٥٣٣٣٩٥٩٣٣/٠٥٠٤٢٥٤٧٩٤

@alelqatraining

مرصد الأخبار

عمرو عبد البديع(*)
amro@albayan.co.uk

دورات لمواجهة الإسلاموفوبيا في هولندا

نظَّم ناشطون في مؤسسات إسلامية هولندية، سلسلة دورات تدريبية تعدّ الأولى من نوعها في البلاد، تبحث سبل مواجهة الخوف من الإسلام - أو ما يعرف بـ «الإسلاموفوبيا» -؛ من خلال إحداث آليات عملية لمواجهة العنصرية والقوالب النمطية ضد المسلمين، وتعزيز القدرة على التكيّف ومواجهة الظاهرة بجدية أكثر وثقة بالنفس وتجنّب الردود الانفعالية.

وركزت الدورات التي امتدت ليوم كامل وشارك فيها ٤٥ من الناشطين في المؤسسات الإسلامية بهولندا؛ على دراسة تجارب المشاركين في مواجهة العنصرية والإسلاموفوبيا وردود أفعالهم، وتقييم هذا الرد من خلال قواعد علمية واجتماعية دقيقة.

وحاول البرنامج - الذي أعدته مؤسسات لها صلة بقضايا الإسلاموفوبيا من جميع دول أوروبا - الإجابة عن أسئلة تتعلق بمصادر هذه الظاهرة، وأشكال التعبير عنها، وكيف يرد المسلمون وغير المسلمين على حوادث التمييز، وماذا يمكن أن يفعل المشاركون معاً حيال الظاهرة؟

(الجزيرة ٢٠١٢/١٢/١٧)

دار الإفتاء في ليبيا ترفض الاستفتاء على دين الدولة

طلب مجلس دار الإفتاء في ليبيا أن ينص دستور البلاد على كون الإسلام ديناً رسمياً للدولة واعتماد الشريعة كمصدر للتشريع فيها، داعياً إلى استثناء هذا النص من الاستفتاء، كما حضَّ على إجراء تعديلات قانونية ومالية تنهي التعامل الربوي في المصارف وتلغي بعض الضرائب، مثل ضريبة الدخل.

وجاء في بيان للمجلس في ختام اجتماعه الذي عقده بطرابلس: «أكد مجلس دار الإفتاء الليبية على أن ينص دستور البلاد على أن الإسلام دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع فيها، ويقع باطلاً كل نص يخالفها، وأن يكون ذلك النص غير قابل للاستفتاء، مع التأكيد على دور علماء الشريعة في صياغة الدستور وبيانه للناس».

(موقع الـ CNN ٢٠١٢/١١/٢٦)

شبكة تجسس أمريكية جديدة لملاحقة الإسلاميين

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن البنتاغون أطلق عملية إصلاح في الاستخبارات العسكرية الأمريكية لتوسيع نشاطات جمع المعلومات الاستخباراتية، وأن وزارة الدفاع تعتزم إجراء إصلاح في وكالة الاستخبارات الدفاعية يخطَّط في إطاره لإقامة شبكة تجسس واسعة في الخارج ليصل عدد عملائها إلى نحو ١٦٠٠ شخص، وهذا خلال خمس سنوات. وهذه الشبكة من شأنها أن تنافس وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) وستكون ضمن أولوياتها ملاحقة المجموعات الإسلامية المسلحة في إفريقيا، ووقف تصدير كوريا الشمالية وإيران للأسلحة، إضافة إلى مراقبة تحديث القوات المسلحة في الصين.

(الشعب ٢٠١٢/١٢/١١)

(*) نرحب بمقترحاتكم البنَّاءة في باب مرصد الأحداث على بريد الكاتب.

مرصد الأخبار

قانون جديد لمكافحة الإرهاب في فرنسا

دخل إلى حيز التنفيذ قانون فرنسي جديد لمكافحة الإرهاب، ويجيز القانون الجديد ملاحقة الفرنسيين الذين يقومون بأعمال إرهابية في الخارج أو يتدربون في معسكرات خارجية للقيام بأعمال «جهادية». ونُشر القانون في الجريدة الرسمية بعد أن صادق عليه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، وهو يجيز ملاحقة فرنسيين يقومون بأعمال إرهابية في الخارج أو يتدربون في الخارج للقيام بأعمال «جهادية». وينص القانون على إمكان ملاحقة أي فرنسي يسافر للتدرب في معسكر حتى لو لم يرتكب أي عمل مسيء في فرنسا، وحتى لو لم يمضِ شبابه على الأراضي الفرنسية، وذلك بتهمة تشكيل «عصابة إجرامية» بهدف ارتكاب عمل إرهابي، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن عشر سنوات وغرامة تبلغ ٢٢٥ ألف يورو.

(فرانس ٢٤: ٢٠١٢/١٢/٣٢)

علامة تعجب

نتنياهو: القدس عاصمة اليهود منذ ٣ آلاف سنة.. وسنواصل الاستيطان ولا يهمنا العالم!!

قال نتنياهو للقناة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية، إنه لا يهتم أبداً بما يقوله العالم، وسيواصل البناء في القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من عاصمة «إسرائيل» رغم كل هذه الإدانات من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأضاف «أريد أن أقول بوضوح إن القدس هي عاصمة الدولة اليهودية منذ ٣ آلاف عام»، وتابع إن «الحائط الغربي ليس أرضاً محتلة، ولا أهتم بما تقوله الأمم المتحدة، ومواطنو «إسرائيل» سيرسلون في يوم الانتخابات رسالة على مستوى المجتمع الدولي بذلك».

(الشرق الأوسط: ٢٠١٢/١٢/٢٣)

نهاية العالم عند حضارة المايا!

رابَطَ مئات الأشخاص في أماكن مختلفة حول العالم اعتقاداً منهم بـ «نهاية العالم» بناءً على «نبوءات» بعضها مرتبط بثقافة شعوب المايا بحلول النهاية، دون أن تتحقق تلك النبوءات المزعومة.

وجلُّ تلك النبوءات مرتبط بتقويم لحضارة المايا التي ظلت قائمة في أمريكا الوسطى حتى دخول المستعمرين الإسبان. ووفقاً لهذا التقويم انتهت حقبة من ٥١٢٥ سنة، وبدأت حقبة جديدة.

(الجزيرة: ٢٠١٢/١٢/٢١)

ملامح الشرق الأوسط عام ٢٠٣٠

أصدر مجلس المخابرات الوطني الأمريكي دراسة بعنوان: «توجهات عالمية في ٢٠٣٠.. عوالم بديلة»، والتي تناولت الصورة المتوقعة للعالم بعد ١٧ سنة من اليوم في عام ٢٠٣٠، للقوى العالمية وللعلاقات الدولية والحالة التي ستكون عليها أقاليم العالم المختلفة، إضافة لإلقاء الضوء على أبرز الاحتمالات للمخاطر والمشكلات المتوقعة والتحالفات والانفصالات والصراعات المرتقب حدوثها في المستقبل. وكان لمنطقة الشرق الأوسط نصيب مميز في تلك الدراسة؛ لما تمثله من أهمية على مستويات عدة، خاصة فيما يتعلق بالثروة والطاقة والصراع.

ومن خلال مناقشات تمت مع الخبراء تم التوصل إلى محددات رئيسية لمستقبل المنطقة، وكانت كما يلي:

أولاً: هل سيكون الإسلام السياسي معتدلاً عقب الوصول إلى السلطة؟

أشارت الدراسة إلى تصاعد التيار الإسلامي السني ووصوله إلى مرحلة التمكين في دول مثل تركيا ومصر وتونس وغزة، إضافة إلى الاقتراب من مرحلة التمكين في كل من ليبيا وسورية.

ويتوقع التقرير أن يشهد المستقبل ميل توجهات الأحزاب السياسية الإسلامية نحو سياسة السوق ونحو تصعيد كوادر ذات قدرة على تنمية الاقتصاد. وستتحول الديمقراطية الإسلامية إلى العديد من الأطياف السياسية المختلفة. فمع الوقت ستتغلب البراجماتية السياسية على الجوانب الأيديولوجية في ظل نمو مجتمع مدني قادر على توليد قيادات براجماتية اجتماعية صاحبة مبادرات. وسيتولى السنة الحكم في سورية ما بعد الأسد، وينتهي انقسام البلاد من خلال ائتلاف يشمل الإخوان والأقليات الدينية والدروز والأكراد وغيرهم. وفي العراق يتوقع أن يقبل الشيعة بإشراك العرب السنة والأكراد في السلطة.

وحذرت الدراسة من أن عودة الفساد وتحول البطالة إلى علة مزمنة وشعور الفقراء بالفشل في تحسين ظروف معيشتهم في ظل الديمقراطية؛ ستؤدي إلى تأييدهم للقادة الراديكاليين، وفي هذه الحالة يحصل المتشددون الإسلاميون على التأييد الشعبي في ظل إظهارهم الالتزام الديني المحافظ وتقديمهم بديلاً واضحاً للرأسمالية الغربية والديمقراطية.

ثانياً: هل ستنجح الحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية في منع الصراعات الأهلية؟

يتوقع أن يكون عدم الاستقرار المزمن هو السائد في المنطقة نتيجة تزايد ضعف الدولة ونمو الطائفية والقبلية والانقسامات الدينية. وسيظهر ذلك بوضوح في كل من العراق وليبيا واليمن وسورية. وفي حالة ضعف كل من العراق وسورية تحديداً، فإن ظهور دولة كردستانية في المنطقة سيكون قابلاً للتحقق. وعلى المستوى الإقليمي ستفقد الحكومات والدول الضعيفة المنغمسة في الصراعات الداخلية؛ دورها، تاركةً الساحة للقوى الإقليمية غير العربية، مثل: تركيا، وإيران.

ثالثاً: هل ستتمكّن دول الشرق الأوسط من إصلاح اقتصادياتها وركوب موجة العولمة؟

تتوقع الدراسة وجود كثير من العقبات الداخلية والخارجية التي ستؤثر في الحالة الاقتصادية لدول المنطقة.

(الأهرام: ٢٠١٢/١٢/٢٤)

مرصد الأرقام

أعلن وزير النفط الإيراني رستم قاسمي، أن إيران تمتلك احتياطيات نفط حتى ١٥٠ عاماً مقبلة. وأكد أن إيران اليوم تجاوزت عقبة منع استيراد القطع والسلع والمستلزمات في قطاع صناعة النفط، مشيرا إلى إنتاج ٦٤٠ مليون متر مكعب من الغاز يومياً في البلاد.

(وكالة فارس: ٢٠١٢/١٢/٢٤)

وافق البنك الدولي على منح تونس قرضاً بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمساعدتها على التعافي من اضطرابات الربيع العربي التي أطاحت بالحكومة السابقة، إلى جانب قرض آخر بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار من مانحين آخرين. (سي إن إن: ٢٠١٢/١١/٢٨)

أفاد تقرير صادر عن شركة تأمين سويسرية بأن الكوارث التي حلّت بالعالم في عام ٢٠١٢، سواء طبيعية أو بفعل البشر؛ بلغت تكلفتها ١٤٠ مليار دولار على الأقل. ووقعت أكبر الخسائر في الولايات المتحدة، حيث بلغت قيمة الأضرار الناجمة عن الإعصار ساندي نحو ٤٥ مليار دولار.

(بي بي سي: ٢٠١٢/١٢/١٩)

أفاد تقرير صادر عن مبعوث الأمم المتحدة للتربية، غوردن براون؛ بأن تراجع عمالة الأطفال يتم ببطء، ما يعيق محاولات تطوير التعليم في العالم.

وكشف التقرير أن نحو ٢١٥ مليون طفل تراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة، يجبرون على العمل في العالم، وبينما يتمكّن بعضهم من متابعة الدراسة، فإن نحو ٢٥ مليوناً منهم لا يذهبون إلى المدارس مطلقاً.

(بي بي سي: ٢٠١٢/١٢/٥)

أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما طلب من الكونغرس أكثر من ٦٠ مليار دولار لصالح المناطق التي اجتاحها الإعصار ساندي على السواحل الشرقية للولايات المتحدة في نهاية أكتوبر الماضي. (بي بي سي: ٢٠١٢/١٢/٨)

تغريدات

د. حسن الحميد

@halhomaid

مثالية المطالب لا تجتمع مع واقعية السياسة في السِّلم، فكيف بسياسة الأمور في الحرب؟ ومَن تمسك بكل ما يرى فقد شق على رفقته، لأن الرِّفقة رِفقٌ.

د. عبد الحي يوسف

@aboomer64

(إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت).. كلمة أتذكرها كلما رأيت تلك الوجوه الكالحة التي عاشت خادمة للطغيان ثم هي تلبس مسوح النضال في هذه الأيام.

د. طه حامد الدليمي

@tahadulaimi

دعوة حارّة أوجهها إلى علماء الدين وفرسان السياسة وذوي الشأن والوجاهة: اظهروا للناس بفكر جديد، أقل في حماسته.. أعمق في نظرته.. أشجع في بيانه.

سليمان الماجد

@s_almajed

يقيس بعضهم مقدار ولائك لمنهجك بمقدار ضجيجك وشتائمك.. حقيقة المنهج معانٍ صحيحة، ودعوة صادقة، وأخلاق سامية.

د. محمد العريفي

@MohamadAlarefe

حماية الدين، والإنكار على منتقصيه، سواء كانوا كفاراً أو منافقين، وكشفهم، والمطالبة بمحاسبتهم؛ من أعظم أنواع الجهاد (جاهد الكفار والمنافقين).

كيف استقبل الصهاينة نتائج العدوان الأخير على غزة؟

د. عدنان أبو عامر(*)
adnanaa74@hotmail.com
@adnanabuamer1

ما إن توقف هدير الدبابات وأزيز الطائرات في غزة، حتى خرجت قناعات إسرائيلية في مختلف الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية، تجمع على أنها كانت حرباً «واجبة الواقع»؛ لأن حماس عرضت «إسرائيل» وجيشها عاريين، عديمي الوسيلة، يجدان صعوبة في الرد، ويفقدان على نحو شبه تام قدرتهما على الردع، ولا يمكن لأي دولة السماح بوضع كهذا، وأن يظهر رئيس الوزراء ووزير الحرب، وبالتأكيد عشية الانتخابات، كغير قادرين وواهنين وعديمي الحيلة.

وفي وقت لاحق، بدأت عبارات المدح والإطراء يُغمر بها الساسة والعسكريون الإسرائيليون عقب انتهاء الحرب على غزة، وما علموا أنه قد يحل محلها عبارات أخرى إذا ساءت الأحوال الأمنية بعد ذلك، خاصة أن «بنيامين نتنياهو» أخذ على سلفه «إيهود أولمرت» بأن حربه في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم تحرز هدفها؛ لأن سلطة حماس لم يُقضَ عليها ولم تُسحق، وهو ما يستدعي التساؤل: هل كانت عملية «عمود سحاب» ناجحة أم فاشلة؟ وهل تبين لنا أنها كانت ضرورية أم غير ذلك؟ ستخبرنا بذلك الأيام القادمة.

والحقيقة أن حرب «نتنياهو» الأولى طابقت حرب «أولمرت» الثانية مُطابقة تامة: فقد جرتا في غزة، وفي الشتاء، بعد انقضاء تصعيد زاحف مشحون بالقذائف الصاروخية التي سقطت على بلدات الجنوب، ويحدث هذا عشية انتخابات الكنيست، ما يعني أنها كانت عملية عسكرية واسعة في توقيت سياسي حساس! وهنا يسألون: ألم يكن من الممكن تنفيذ سلسلة التصفيات قبل ذلك؟ لأننا جربنا غير قليل من جولات عنف قاسية في السنة الأخيرة وكانت السياسة دائماً هي «الاحتواء»، ويمكن أن نسأل: أما كان من المرغوب فيه أن ننتظر لما بعد الانتخابات؛ لأن الجعبري كان سيظل يتجول بسيارته في شوارع غزة؟

في السياق ذاته، فإن التقييم الميداني لعملية عمود السحاب، ومدى نجاحها أو فشلها؛ يشير بالضرورة إلى أن ما جاء عقب اغتيال الجعبري كان أقل توقعاً، فقد نجحت العملية الجراحية وماتت أشياء أخرى، بحيث يمكن اتهام صنّاع القرار في تل أبيب بالإحجام عن حلول أساسية مع حماس في غزة، فهم يريدون أن يكسبوا زمناً، ثم يضيعونه، وفي هذه المرة كما المرة السابقة قبل ٤ سنوات، لم يأخذوا من حماس وشريكاتها المسدس، بل المشط فقط، لأنه حينما يكون الهدف المعلن هو الهدوء من غير استغلاله للتقدم، تكون النتيجة زيادة القوة!

ما يعني أنه لا يهم هل سقط الصاروخ الفلسطيني في البحر أو في «بات يام»، أو في حديقة أو «رمات غان»؟ لأن المهم من جهة نفسية أن الحاجز الوهمي تم اختراقه. وفي حرب الاستنزاف يولى العامل النفسي أهمية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالسكان المترددين بين الأمل واليأس، وهو ما يعني أنه بات يوجد في نظر الفلسطينيين وأنصارهم ما يتوقعونه، وهو زيادة الدقة وتطوير منظومات السلاح ورؤوس صواريخ أشد فتكاً، وربما مواد قتال كيماوية وبيولوجية أيضاً.

هنا يبدو من المهم الإشارة إلى جملة من الاعترافات الإسرائيلية الواردة في هذا السياق، ومنها أن عملية «عمود

(*) كاتب فلسطيني.

السحاب» الأخيرة، وجميع الحملات العسكرية اللاحقة، لن تحل المشكلة الصعبة في قطاع غزة والمنظمات التي وجدت مأوى فيه؛ لأنه لا يوجد ولن يكون حل عسكري لما وصفه «الدمل» المسمى قطاع غزة، وكل ذلك يعني أن الحرب الأخيرة ليست سوى مجرد فصل آخر في الكتاب الدموي الذي لم يعد أحد يتذكر بدايته، أما نهايته فلا يراها أحد بعد؛ لأنها حرب لا نهاية لها.

وهو ما دفع بجملة من الجنرالات للمطالبة بتشديد الحصار على غزة لمنع دخول الأسلحة، لا أن تستمر «إسرائيل» بتزويد الفلسطينيين بوسائل العيش، وإلا فإن منطقة «غلاف غزة» ستأخذ بالاتساع حين لا تفي الحكومة بواجبها الأمني تجاه حماية سكانها، مشيرين إلى رأيين داخل «إسرائيل» حول كيفية التعامل مع حماس:

١ - شنّ حرب ترمي لإسقاطها دون تفكير في حياة الجنود والمواطنين ورعايا العدو، بل الأخطاء السياسية وغير الأخلاقية: فقد تجعل ضحايا الجيش الطبق الفضي لإنشاء دولة فلسطينية موحدة، فيما الخطر الكامن في نقل غزة لسيطرة السلطة أكبر من الخطر الكامن في حماس.

٢ - استمرار المشاركة في غزة، والانفصال عن رعايا العدو، حتى لو تعرضت للخطر حياة اليهود، وتعززت سيطرة حماس؛ لأن «إسرائيل» حينما تزود السكان في غزة بحاجاتهم تعفي السلطة من مسؤوليتها عن رعاياها، وتحررها للاشتغال بزيادة قوتها استعداداً للحرب.

قوة الردع

في السياق ذاته، زعمت محافل سياسية صهيونية أن عملية «عمود سحاب» بدأت بخطوة صحيحة، لكن النهاية جاءت صعبة، ولذلك يجب الاستعداد جيداً لما هو قادم، فقد تمت تصفية الجعبري في تأخر ملحوظ، وفعل ذلك متأخراً أفضل من ألا يكون، كي تُعاد لـ «إسرائيل» قوة الردع التي سُحقت في الأشهر الأخيرة، وإنّ الثمن الذي يجبيه الجيش و«الشاباك» من حماس هو الاحتمال الوحيد لوقف إطلاق النار فترة طويلة؛ هذا هو الهدف.

وأضافت: الحرب الأخيرة لن تحل المشكلة حلاً كاملاً؛ لأنه لا يعقبها اتفاق سلام ولا هدنة، بل إحراز ردع لبضع سنوات، ويمنح سكان البلدات في الجنوب هدوءاً نسبياً؛ لأن الطريق من هنا لإحراز الأهداف الواقعية طويلة، وستكون أيام مد وجزر، وأيام حيرة طويلة، وستنشأ مشكلات سياسية صعبة في الشرق الأوسط والدائرة الصديقة البعيدة في الولايات المتحدة وأوروبا، وصواريخ «غراد وفجر» تصيب أهدافها.

وأوضحت أوساط أمنية واستخبارية صهيونية أن حماس انتصرت في أن تكون في الوعي العربي رواية نجاح، وكأنها كانت قادرة في المعركة مع «إسرائيل» وجيشها، ولذلك فإن الكلام عن قوة الجيش والأحاديث التحليلية عن إنجازاته في المعركة، لا تردع حماس؛ لأن حربها ليست ضده بالأساس، بل لنقطة ضعف الدولة، وهم المستوطنون في بيوتهم والطلاب في مدارسهم، وهذه الحرب بالنسبة لها بسيطة ورخيصة.

ولذلك من المهم في هذه المرحلة ألا نعطيها شعوراً بأنها خرجت من المعركة الحالية مع «صورة انتصار»، وإلا انتظرتنا معركة أشد بأضعاف قد تكون في المستقبل القريب يجب علينا أن نطمح لإسقاط قادتها؛ لأن هذه المنظمات على مر التاريخ لم تعد موجودة ولم تنشر عقيدتها حينما تم القضاء عليها.

وبعد مرور شهر على انتهاء الحرب، يتضح أن تصفية الجعبري تتزامن مع خطر نظام جديد في مصر يخضع لضغوط داخلية، ويتراجع عن اتفاق السلام؛ وقد يتلاشى التصميم الذي تعالج به السلطة الفلسطينية جهات من حماس، وقد يهب الشارع العربي والإسلامي، ما يعني وفق المنظور الإسرائيلي أن الجعبري استحق الموت، لكنهم يأملون ألا يكون عندهم سبب للندم على فرحهم بموته.

ظاهرة السخرية من الإسلاميين

أحمـــــد فـهـمـي
afahmee@hotmail.com
@ahmdfahmee

السخرية من الإسلاميين ظاهرة قديمة في مصر، لكنها تعاظمت وتكاثفت بعد الثورة، وقد أصبح من المعتاد أن تتزايد حدتها قبل المواسم الانتخابية، لكن منذ تولي الرئيس محمد مرسي منصب الرئاسة، بلغت الظاهرة مستوى غير مسبوق في كثافتها وحدتها؛ فقد تجاوزت الخطوط الحمراء وقفزت فوق الأشخاص لتبلغ مستوى السخرية من الشعائر والعبادات والعقائد..

القضية ليست هجوماً تقليدياً - قديماً متجدداً - على الإسلاميين والإسلام، الأمر أكبر من ذلك، فهو يتعلق باقتراب الإسلاميين للمرة الأولى في التاريخ المعاصر من بناء دولة متكاملة بجميع مؤسساتها عن طريق الانتخاب، واعتماداً على إرادة حرة للشعب..

فالدولة تقوم على أربعة أركان تتشكل عن طريق الانتخاب، وهي: الدستور، الرئاسة، البرلمان، والحكومة..

اكتمال هذا البناء - بأركانه الأربعة - على أيدي الإسلاميين، يعني أن الدولة ستأخذ طابعاً خاصاً يصعب إزالته حتى لو تنحى الإسلاميون مؤقتاً عن الحكم، فـ «تأسيس» السلطة يختلف عن «تداولها»، إذ لا شك أن المؤسس يترك بصمته على النظام الذي يبنيه، وهي بصمة غير قابلة للمحو إلا بجهد جهيد وبعد زمن طويل..

واكتماله يعني أيضاً أن تتولد رغبة متزايدة في محاكاة البناء الجديد لدى الشعوب العربية المجاورة، وهذه هي عتبة الخطر التي يبذل الغرب كل جهد من أجل الحيلولة دون بلوغها؛ لأنها تعني تغييراً استراتيجياً في الخريطة السياسية للمنطقة، وتبدلاً جوهرياً في معادلات التوازن التي صنعوها بأيديهم وحافظوا عليها عقوداً متتالية.

لكن ما دخل السخرية من الإسلاميين في هذه القضية المعقدة؟

إنها المرة الأولى التي يكون فيها العالم الغربي مضطراً للمكوث أمام شاشات الفضائيات مترقباً - تماماً مثل أي مواطن عادي - النتائج التي يأتي بها صندوق الانتخابات، وهي حال ذليلة لم يتعودوا عليها من قبل، وإذا كانوا عاجزين عن التحكم في الصندوق كما كان يحدث في زمن مبارك، فإن الخيار المتاح هو محاولة التحكم في إرادة الناخبين ودفعهم دفعاً وقسرهم قسراً على التحول بعيداً عن الأحزاب الإسلامية..

هذه المرحلة من الصراع السياسي يكون موضوعها وهدفها هو: إنتاج صورة سلبية للخصم - الإسلامي - وبذل الجهد في إهانته، وذلك لتحقيق أهداف عدة، أبرزها:

١ - تدمير الروابط الدينية التي تعمق التواصل بين الإسلاميين والجماهير؛ (الهجوم على الخطباء، تحطيم هيبة المساجد، والسخرية من الشيوخ والدعاة).

٢ - تشويه سمعة الإسلاميين من أجل حصارهم وإضعاف قدرتهم على التمدد والانتشار.

٣ - إشغال الإسلاميين بالدفاع عن أنفسهم، وإرباكهم بالاستغراق في البحث عن الثغرات والأخطاء، وإرهابهم لتخفيف جرأتهم وشدتهم في الحق.

هذه الحالة تذكرنا بنبي الله نوح - عليه السلام - عندما كان قومه يسخرون منه بينما يبني سفينته..

الآن يسخر العلمانيون من الإسلاميين بينما هم يبنون دولتهم.

وهنا يتجلى لنا المنطق القرآني صادعاً واضحاً واصفاً حالهم وحال كل فئة مسلمة تواجه سخرية الملأ الذين يغفلون عن عاقبة فعلهم وسخريتهم، فيقول تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ [هود: ٣٨]. وفي عهد النبي ﷺ سخر المنافقون من المتصدقين من المؤمنين، فإذا جاء الرجل بمال كثير اتهموه بالرياء، وإذا جاء آخر بصاع من تمر قالوا: ما أغنى الله عن هذا، فنزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩].

مجلة البيان

www.albayan.co.uk

موقع البيان الإلكتروني
يطلق نافذته الإندونيسية

تفاعل معنا إلكترونياً

YouTube

Available on the iPhone App Store

أفضل تطبيق "مفكرة" إسلامي على "آب ستور"
باللغتين العربية والإنجليزية

مجلة البيان

واجهه خدمية مميزة

تقويم: هجري/ميلادي

أوقات الصلاة

اتجاه القبلة

والعديد من الخدمات المميزة

Al-Bayan Digital Calendar

Available on the iPhone App Store

www.albayan.co.uk